جامعة ال البيت
معهد بيت الحكمة
العلوم السياسية

رسالة ماجستير بعنوان

"أثر العلاقات السياسية العُمانية- الإيرانية على أمن دول مجلس التعاون الخليجي بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م"

"The Impact of Oman-Iran Political Relations on the Security of the Gulf Cooperation Council after the Events of September 11, 2001"

اعداد الطالب

عبدالعزير بن هلال بن خليفة العلوي

٠٩٢٠٦٠٠٠٠٨

إشراف

الدكتور محمد أحمد المقداد

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات درجة الماجستير في العلوم السياسية

٢٠١٠/٢٠١١م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بسم الله الرحمن الرحيم

"أثر العلاقات السياسية العُمانية- الإيرانية على أمن دول مجلس التعاون الخليجي بعد أحداث ١١ سبتمبر٢٠٠١م"

"The Impact of Oman-Iran Political Relations on the Security of the Gulf Cooperation Council after the Events of September 11, 2001"

اعداد الطالب: عبدالعزيز بن هلال بن خليفة العلوي

٠٩٢٠٦٠٠٠٠٨

أعضاء لجنة المناقشة		**التوقيع**
الدكتور محمد بن أحمد المقداد	(مشرفاً ورئيساً)	.....
الدكتور صايل السرحان	(عضواً)	.....
الدكتور عاهد المشاقبة	(عضواً)	.....
الأستاذ الدكتور فيصل الرفوع	(عضواً خارجياً)	.....

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الساسية في جامعة آل البيت.

نوقشت هذه الرسالة وتمت إجازتها بتاريخ ٢٠١١/٧/٢٦م.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الإهـــداء

تعبيراً عن الوفاء...

إلى والدي العزيز الذي استقيت منه قيم الإنسانية ...

وإلى والدتي العزيزة التي كانت دعواتها خير عون لي...

وإلى إخوتي الذين وقفوا معي في سبيل نيل العلم والمعرفة ...

وإلى كافة الأصدقاء ...

وإلى من قدموا لنا العلم والعون طيلة مرحلة دراستي للماجستير، أعضاء هيئة التدريس بمعهد بيت الحكمة أساتذتي الأكارم (الدكتور محمد المقداد، الدكتور علي الشرعة، الدكتور صايل السرحان، الدكتور هاني أخو أرشيدة، الدكتور عاهد المشاقبة)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشـكر والتقـديـر

الحمد لله رب العالمين حمداً كثيراً يوازي نعمائه، ونصلي ونسلم على سيد البشرية خاتم الأنبياء والرسل حبيبنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم أجمعين...

وبعد:

بعد أن منّ الله تعالى عليّ بإتمام هذه الرسالة، فإنني أتقدم بالشكر إلى من يستحق الشكر – بعد الله سبحانه وتعالى – الدكتور محمد أحمد المقداد عميد معهد بيت الحكمة لتفضله بقبول الإشراف على رسالتي والذي لم يبخل علي بعلمه وخبرته وملاحظاته وتوجيهاته رغم كثرة مشاغله والتي كان لها كل الأثر في إخراج هذه الرسالة.

كما أتقدم بالشكر ووافر الاحترام والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة الكرام لتفضلهم قبول مناقشة هذه الرسالة، والذين سيكون لملاحظاتهم الأثر الطيب في تنقية الرسالة من العيوب والأخطاء.

كما أتوجه بالشكر إلى جميع أساتذة معهد بيت الحكمة في جامعة آل البيت وهم:

١- الدكتور هاني أخو ارشيدة
٢- الدكتور علي الشرعة
٣- الدكتور صايل السرحان
٤- الدكتور عاهد المشاقبة
٥- الدكتور عمر الحضرمي
٦- الدكتور عبدالسلام الخوالدة
٧- الدكتور ايمن العزام

عبدالعزيز بن هلال بن خليفة العلوي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المحتويات

Contents

الملخص باللغة العربية ..... ح
المقدمة ١
١-٢أهمية الدراسة: ٢
١-٣ مشكلة الدراسة: ٣
١-٤ أسئلة الدراسة: ٣
١-٥ فرضيات الدراسة: ٤
١-٦متغيرات الدرسة: ٤
١-٧ مفاهيم الدراسة: ٤
١-٨ حدود الدراسة: ٧
١-٩ منهجية الدراسة: ٧
١-١٠ الدراسات السابقة: ٩
الفصل الأول : الجذور التاريخية للعلاقة بين سلطنة عُمان وإيران..... ١٣
المبحث الأول : التطور التاريخي للسياسة الدولية العُمانية والإيرانية ١٤
المطلب الأول: التطور التاريخي للعلاقات الخارجية العُمانية وأهدافها السياسية:..... ١٤
المطلب الثاني: التطور التاريخي للعلاقات الخارجية الإيرانية وأهدافها السياسية: ٢٤
المبحث الثاني : الجذور التاريخية للعلاقة بين السياسة الدولية العُمانية –الإيرانية ٣٧
المطلب الأول: العلاقة السياسية الدولية العُمانية –الإيرانية..... ٣٧
المطلب الثاني: العلاقة الدولية السياسية الإيرانية - العُمانية: ٥٦
الفصل الثاني : واقع العلاقات العُمانية –الإيرانية وأثرها على أمن دول مجلس التعاون والسيناريوهات المستقبلية: ٦٧
المبحث الأول : العلاقات العُمانية –الإيرانية بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م: ٦٩
المطلب الأول: واقع العلاقات العُمانية الإيرانية بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م:..... ٦٩
المطلب الثاني: واقع العلاقات الإيرانية - العُمانية بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١: ٨٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني : مصادر التهديد التي تواجه أمن دول مجلس التعاون الخليجي: ٩٩

المطلب الأول: التهديدات الداخلية التي تواجه أمن دول مجلس التعاون بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م:..... ٩٩

المطلب الثاني: مصادر التهديد الإقليمية والخارجية التي تواجه أمن دول مجلس التعاون بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م. ١٠٨

المبحث الثالث : أثر العلاقات العُمانية - الإيرانية على أمن دول مجلس التعاون بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م والسيناريوهات المستقبلية لتلك العلاقة:..... ١٢٠

المطلب الأول: أثر العلاقات العُمانية – الإيرانية على أمن دول مجلس التعاون بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م. ١٢٠

المطلب الثاني: السيناريوهات المستقبلية المترتبة على العلاقات بين البلدين: ١٣٢

الخاتمة ١٤٢

التوصيات ١٤٤

المصادر والمراجع ١٤٥

Abstract ١٥٩

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

قائمة الجداول

الجـــــدول	الصفحة
جدول ١: الإنفاق العسكري لسلطنة عُمان ودول الجوار لها في الحدود البرية والبحرية عام ١٩٩٥	٥٣
جدول ٢: حجم صادرات إيران إلى دول مجلس التعاون عام ١٩٩٧، ١٩٩٨، ١٩٩٩	٦٦
جدول ٣: حجم صادرات دول مجلس التعاون لإيران عام ١٩٩٧، ١٩٩٨، ١٩٩٩	٦٧
جدول ٤: بداية التعاون العسكري بين دول مجلس التعاون وأمريكا كل دولة على حدة	٨٠
جدول ٥: ميزان القوى العسكرية بين إيران ودول مجلس التعاون	٩٧

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملخص باللغة العربية

أثر العلاقات العُمانية–الإيرانية على أمن دول مجلس التعاون

بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م

الباحث: عبدالعزيز بن هلال بن خليفة العلوي

المشرف: الدكتور محمد بن احمد المقداد

تعد العلاقات العُمانية الإيرانية إحدى العلاقات المتينة التي كانت ترتبط بها سلطنة عُمان مع غيرها من دول العالم، وهي علاقة تمتد إلى عصور وحقب تاريخية منذ القدم.

وبعد تولي السلطان قابوس بن سعيد مقاليد الحكم في سلطنة عُمان في عام ١٩٧٠، أخذت تلك العلاقات شكل آخر في المتانة والقوة التي تميزت بها السلطنة مع جارتها الجمهورية الإيرانية في أيام الشاه، وبعد سقوط نظامه، وقيام الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩م.

وفي عام ١٩٩٦ صدر النظام الأساسي للدولة، وقد تناول المبادئ الأساسية للسياسة العُمانية الخارجية التي أرساها السلطان قابوس بن سعيد، حيث يعتبر الاحترام المتبادل، وتبادل العلاقات الودية بين سلطنة عُمان ودول العالم، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول من أهم هذه المبادئ.

وهدفت الدراسة إلى توضيح واقع العلاقات العُمانية – الإيرانية وأثرها على أمن دول مجلس التعاون بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، وللوصول لإغراض الدراسة وأهدافها، تم الاعتماد على منهج علمي ليتم التوصل من خلاله لمعرفة علمية بطرق منهجية وهو: منهج النظام الدولي.

واعتماداً على موضوع البحث فإن هذه الدراسة تقوم على تساؤل رئيسي يشكل إشكالية هذه الدراسة وهو ما أثر العلاقات السياسية العُمانية – الإيرانية على أمن دول مجلس التعاون الخليجي بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م؟

وقد بنيت هذه الدراسة على افتراض رئيسي أن هناك علاقة ارتباطيه بين زيادة التقارب العُماني الإيراني على الاستقرار الأمني والسياسي في دول المجلس التعاون.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

وقد خلصت الدراسة إلى نتيجة رئيسية مفادها استمرت العلاقات العُمانية – الإيرانية في التطور بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م في جميع الجوانب السياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية، والتي كان لها الأثر الأبرز على الدولتين، وعلى أمن دول مجلس التعاون الخليجي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ م، وقد تم تقسيم ذلك الأثر إلى جانب سياسي وأمني وعسكري والاقتصادي.

وقد توصلت إلى نتائج الدراسة التي أجابت عن تساؤلات إشكالية الدراسة، وبنفس الوقت أكدت صحة فروضها، ثم وعلى ضوء النتائج قدمت جملة من التوصيات التي تساعد على الارتقاء بمستوى التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي من جهة والتعاون مع إيران من جهة أخرى لبناء علاقات تسهم في تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقدمة

أن العلاقات العُمانية الإيرانية إحدى العلاقات التي كانت وما تزال ترتبط بها سلطنة عُمان مع غيرها من دول العالم، وهي علاقة تمتد إلى عصور وحقب تاريخية منذ القدم.

وبعد تولي السلطان قابوس بن سعيد مقاليد الحكم في سلطنة عُمان في عام ١٩٧٠، أخذت تلك العلاقات شكل آخر في المتانة والقوة ، وذلك بسبب الخط الوسط الذي اختطته سياسة سلطنة عُمان في التعامل مع إيران والذي إلى اليوم يسير في ذلك النهج في محاولة التوفيق بين مصالح إيران في المنطقة والمصالح العربية .

ورغم الضغوطات الأجنبية على إيران والحصار الاقتصادي ضدها بسبب برنامجها النووي، والتدخل الإيراني في المنطقة فإن علاقتها مع سلطنة عُمان لا زالت مستمرة إلى اليوم، وفي تتطور مستمر، على الصعيد السياسي والأصعدة الأخرى.

ولقد بذلت السلطنة جهود كبيرة تحت قيادة السلطان قابوس من أجل حل الخلافات القائمة بين الجمهورية الإيرانية ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وغيرها من القضايا التي تخص دول أخرى في المنطقة، حيث تدخلت السلطنة بشكل مباشر وغير مباشر لحل تلك القضايا.

وللنظر فيما قام به السلطان قابوس من جهود متمثلة في شخصه وفي حكومته، في إطلاق الأسيرة الأميريكية من طهران ودفع الفدية المترتبة على إطلاقها للحكومة الإيرانية، لهو خير دليل على عمق العلاقات العُمانية الإيرانية.

هذا وتعتبر الجمهورية الإيرانية هي أحد الدول المؤثرة في أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، وسقوط نظام الرئيس الراحل صدام حسين في العراق، والذي يعد نقطة تحول في قوة إيران العسكرية، وسعيها المستمر من أجل الحصول على السلاح النووي كضمانة لها من أجل البقاء ورد أي عدوان خارجي عليها.

إذ تكمن أهمية هذه الدراسة في معرفة أثر العلاقات العُمانية الإيرانية على أمن دول مجلس التعاون بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١-١ أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة:

١) تبيان طبيعة وأهداف السياسة الخارجية لسلطنة عُمان والجمهورية الإيرانية.

٢) توضيح العلاقات القائمة بين سلطنة عُمان وجمهورية الإيرانية بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م.

٣) تبيان أثر تلك العلاقات على دول المجلس التعاون الخليجي من الناحية السياسية والأمنية.

٤) توضيح مدى التطور الذي سوف يحيط بالعلاقات العُمانية الإيرانية المستقبلية في ظل الأحداث التي شهدتها المنطقة منذ أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م.

١-٢أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية:

تأتي الأهمية العلمية لأثر العلاقات السياسية العُمانية الإيرانية على دول مجلس التعاون بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م لدى الباحثين والعلماء والمهتمين في الشؤون الدولية، بعد الاهتمام المتزايد بين سلطنة عُمان والجمهورية الإيرانية في السنوات القليلة الماضية في جميع المستويات، وتبادل الزيارات بين السلطان قابوس ورؤساء الجمهورية الإيرانية وبعض الشخصيات الحكومية في الحكومتين، والتوقيع على العديد من الاتفاقيات المتبادلة بينهم وذلك في إطار تعميق أواصر الصلات الوثيقة بين الدولتين منذ القدم، والسعي المتواصل من سلطنة عُمان على تقريب وجهات النظر بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والجمهورية الإيرانية في السنوات الماضية، رغم الخلافات القائمة بينهم.

وتأتي الأهمية العلمية من أجل إثراء المكتبة العربية بسبب قلة الدراسات حول هذا الموضوع.

- الأهمية العملية:

تأتي الأهمية العملية لموضوع الدراسة من خلال البحث عن المسببات وراء تنامي العلاقات العُمانية الإيرانية في السنوات القليلة الماضية، على الرغم من وضع الولايات المتحدة الأميركية الجمهوية الإيرانية في محور الشر، كما تسميه، والضغوطات الأجنبية عليها والحصار الاقتصادي عليها بعد تنامي قدراتها العسكرية وسعيها لامتلاك سلاح نووي وتهديد جيرانها وأمن إسرائيل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتوجد هناك الكثير من الخلافات بين دول المجلس التعاون الخليجي والجمهورية الإسلامية الإيرانية في الكثير من القضايا ورغم ذلك توجد العديد من الاتفاقيات الموقعة بين دول مجلس التعاون الخليجي والجمهورية الإيرانية وبالخصوص الأمنية والاقتصادية.

١-٣ مشكلة الدراسة:

بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م حصل هناك تغير في العلاقات العُمانية –الإيرانية، فقد كان ذلك التغير زيادة الزيارات المتبادلة بين الدولتين، والتوقيع على العديد من الاتفاقيات في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية على الرغم من زيادة الضغوطات الأمريكية على إيران باعتبارها أحد محاور الشر التي كانت تضم كل من إيران والعراق وكوريا الشمالية، والحصار الاقتصادي المفروض على إيران بسبب برنامجها النووي الآن، بالإضافة إلى ما فرضته أحداث الحادي عشر من سبتمبر من ضغوطات أمريكية على دول مجلس التعاون، إذ تكمن مشكلة الدراسة في معرفة أثر العلاقات العُمانية – الإيرانية على دول مجلس التعاون بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، ودور سلطنة عُمان المتواصل في تقريب أواصر الصلة بين الجمهورية الإيرانية ودول مجلس التعاون الخليجي في العديد من القضايا من بينها أمن دول مجلس التعاون الذي يعتبر القضية الكبرى بين هذه الدول.

١-٤ أسئلة الدراسة:

بناء على مشكلة الدراسة والأهداف سالفة الذكر تسعى الدراسة للإجابة عن تسأول رئيسي:

١) ما أثر العلاقات السياسية العُمانية – الإيرانية على أمن دول مجلس التعاون الخليجي بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م؟

وينبثق عن هذا التساؤل أسئلة فرعية:

أ) ما هي أهداف السياسة الخارجية العُمانية والإيرانية ؟

ب) ما طبيعة العلاقات السياسية العُمانية –الإيرانية بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م؟

ج) إلى أي مدى يمكن أن تتطور العلاقات العُمانية الإيرانية مستقبلاً في ظل الأحداث الأخيرة في المنطقة؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١-٥ فرضيات الدراسة:

تقوم الدراسة على عدة فرضيات:

أ) تسهم أهداف السياسة العُمانية وصانع القرار العُماني إلى زيادة التقارب العُماني الإيراني.

ب) هناك علاقة ارتباطية بين زيادة التقارب العُماني الإيراني على الاستقرار الأمني والسياسي في دول المجلس التعاون.

ج) هناك علاقة إيجابية في التقارب العُماني الإيراني على مستوى مصالح البلدين في المدى البعيد.

١-٦متغيرات الدرسة:

المتغير المستقل: العلاقات السياسية العُمانية –الإيرانية.

المتغير التابع: أمن دول مجلس التعاون بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م.

١-٧ مفاهيم الدراسة:

أ – العلاقات الدولية:

التعريف الاسمي:

١- "ظاهرة من التفاعلات المتبادلة المتداخلة السياسية وغير السياسية بين مختلف وحدات المجتمع الدولي"(١).

٢- في كتاب جورج شوارزنبرج قال بأن العلاقات الدولية "علاقات الدول والشعوب فيما بينها"(٢).

التعريف الاجرائي: هي مجموع الأنشطة والتفاعلات الرسمية وغير الرسمية بين مختلف وحدات المجتمع الدولي مثل الدول والأفراد والمجموعات الخاصة والعامة والشركات متعددة الجنسيات والمنظمات غير الحومية.

---

(١) سعد توفيق. مبادئ العلاقات الدولية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عُمان –الأردن، ٢٠٠٦م، ص١٥

(٢) كاظم نعمة. العلاقات الدولية، بغداد – العراق، ١٩٨٧م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- السياسة الخارجية:

التعريف الاسمي:

١- تتكون من تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يقوم بها صانعوا القرار في الحكومة، أو من يمثلهم، والتي يقصدون بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية، خارج حدود الدولة.(١)

٢- يعرف مارسيل ميرل السياسة الخارجية بأنها "ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج، أي الذي يعالج بنقيض السياسة الداخلية، مشاكل تطرح ما وراء الحدود الدولة "(٢).

التعريف الاجرائي:

١- قرارات وأفعال تقوم بها الحكومة وراء الحدود.

٢- يقوم بها صانعي القرار بهدف تحقيق أهداف بعيدة المدى وقريبة المدى.

٣- العلاقات الدبلوماسية وأهمها:

- تبادل السفراء
- الزيارات الرسمية (رؤساء الدولتين، والوزراء)
- المعاهدات السياسية.

ج- دول مجلس التعاون:

التعريف الاسمي:

رقعة جغرافية مطلة على الخليج العربي تضم ست دول وهي (الإمارات العربية المتحدة، البحرين، المملكة العربية السعودية، سلطنة عُمان، قطر، الكويت).

---

(١) محمد سليم. تحليل السياسة الخارجية، جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة – مصر، ١٩٨٩م.

(٢) سعد توفيق، مرجع سابق، ص ١٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعقد بالرياض مؤتمر في ١٩٨١/٢/٤م ضم وزراء الخارجية دول الخليج العربية الست، وتم الاتفاق على إنشاء مجلس التعاون بين الدول المذكورة لتطوير التعاون والتنسيق بينها في مختلف المجالات.(١)

وتم التوقيع على إنشاء مجلس التعاون في دولة الإمارات العربية المتحدة في ٢٥ مايو ١٩٨١م.(٢)

التعريف الإجرائي لمجلس التعاون:

١- يضم دول مطلة على الخليج العربي وهي سلطنة عُمان، مملكة البحرين، المملكة العربية السعودية ، قطر ، الكويت، الإمارات العربية المتحدة.

٢- نظام الحكم فيها نظام وراثي.

إنشاء المجلس عام ١٩٨١م، من أجل تطوير التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات.

د- أمن دول مجلس التعاون :

التعريف الاسمي:

هو نظام يعمل به بين دول الأعضاء في الخليج العربي بهدف الحرص على الأمن، والسلام وفض النزاعات بالطرق السلمية، على أساس اعتبار أن أمن كل دولة وسلامتها الإقليمية في الأمور التي تضمنها كل الدول الأعضاء، وميثاق الدفاع العربي المشترك الذي صدر في حزيران ١٩٥٠م – ينص على اعتبار كل اعتداء مسلح يقع على أي دولة من الدول الأعضاء مثابة اعتداء عليها جميعاً.(٣)

---

(١) صلاح الدين السيسي. النظم والمنظمات الإقليمية والدولية، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة –مصر، ٢٠٠٧م، ص٢٢١

(٢) إبراهيم الصبحي . مجلس التعاون بين تحديات الحاضر وطموحات المستقبل، مركز الخليج للدراسات، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الشارقة – دولة الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٦م، ص١٨

(٣) فيصل المشاقبة. تداعيات حرب الخليج الثالثة على أمن الخليج العربي ٢٠٠٣-٢٠٠٧م، رسالة ماجستيرغير منشورة ، جامعة آل البيت، الأردن، ٢٠٠٧م، ص٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأيضاً جاء ميثاق مجلس التعاون لدول الخليج العربية على هذا الأساس باعتبار أي اعتداء على أي عضو في مجلس التعاون كأنه اعتداء على الدول الأعضاء جميعهاً.

التعريف الإجرائي لأمن دول مجلس التعاون:

١- الدول المشتركة في النظام المكون لدول مجلس التعاون الخليجي وهي (سلطنة عُمان ، السعودية ، الامارات ، البحرين ، الكويت ، قطر)

٢- السعي لتحقيق الأهداف المشتركة

٣- حماية دول المجلس التعاون من أي غزو خارجي

١-٨ حدود الدراسة:

١) الحدود المكانية: سلطنة عُمان – والجمهورية الإيرانية.

٢) الحدود الزمانية: البدء، بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م لما لهذه الأحداث من أثر بالغ في تغيير مجرى العلاقات الدولية بين الدول وكان لها أثر في تغيير التقارب العُماني الإيراني في كل الاصعدة ومنها السياسية، ولها أثر في تغيير الهيمنة الإيرانية اتجاه أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال هذه الفترة.وتمتد فترة الدراسة إلى عام ٢٠١٠م ،للوصول إلى اخر المعلومات المتوفرة عن العلاقات العُمانية الإيرانية وأثر تلك العلاقة على أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

١-٩ منهجية الدراسة:

تكتسب قضايا المنهج في حقل العلوم السياسية أهمية كبيرة إلى الحد الذي يمكن القول معه أن العلم بمنهجه قبل أن يكون بموضوعه.

١- منهج النظام الدولي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعريف النظام: "وسط مترابط نتيجة لسبب أو مدخل نحو مخرج".[١]

ويعتبر منهج النظام الدولي مناسب لتحليل العلاقات الدولية وأصحاب منهج النظام الدولي هم:

١- مارتن كابلن ٢- تشارلز ماكلاند ٣- جورج مودلسكي

مارتن كابلن يرى أن الأهداف التي يتوخاها هذا المنهج في التحليل هي أهمية التوصل إلى القوانين والنماذج المتكررة في كيفية عمل هذه النظم، وتحديد مصادر ومظاهر الانتظام فيها، والتوصل إلى استنتاجات تتعلق بعوامل التوازن والاختلال التي تحكم تطور النظم الدولية الرئيسية والفرعية، وانتقالها من شكل لأخر، وبيان الكيفية التي تتفاعل بها، وت}دي لتحريرها أو انتهائها أو استمرارها [٢].

أما تشارلز ماكلاند فيرى إن مفهوم النظام الدولي هو أداة لتطوير وتنمية العلاقات بين وحداته، من خلال إستراتيجية تقوم على الوعي بوجود العديد من الظواهر تعمل عبر علاقات تبادلية فيما بينها، وهي بذلك تكون نظاما، بحيث أن اي حدث أو مشكلة تطرأ على جانب من هذه العلاقات يمكن فهمها على ضوء أدراك ما يحدث في باقي أجزاء النظام، لهذا يستوجب فحص العلاقات وتحديد مستويات النظام، بالربط بين النظام ونظمه الفرعية والتعرف على حدوده والية التفاعل بينه وبين غيره من الأنظمة ودراسة الأفعال المرتبطة بالوقائع الموقف في فترة معينة، وأدراك ضغوط البيئة كي يتسنى اتخأذ قرارت وتنسيق ردود الأفعال .

---

(١) سعد توفيق، مرجع سابق، ص١٠٣-١٠٤.

(١) إسماعيل مقلد ، العلاقات السياسية الدولية : دراسة في الأصول والنظريات ، الطبعة ٤، منشورات ذات السلاسل، الكويت ، ١٩٨٥، ص٢٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وينظر جورج مودلكسي إلى النظام الدولي على انه نظام اجتماعي له مطالب هيكلية ووظيفية، وإن النظم الدولية تتكون من مجموعة من الأهداف والعلاقات التي ترتبط فيما بينها بعلاقات، وتحتوي على نظم للحركة والتفاعل.(١)

كيفية توظيف المنهج :

يتم استخدام هذا المنهج انطلاقا من التفاعل الذي يتم في النظام الإقليمي ما بين الدولتين سلطنة عمان وإيران ، لما يرتبط به ذلك التفاعل بالنظام المكون لدول مجلس التعاون الخليجي بالاضافة إلى الولايات المتحدة الامريكية ، ومن هنا فإن نقطة البدء في دراسة أثر العلاقات السياسية العمانية – الإيرانية على أمن دول مجلس التعاون الخليجي بعد أحداث ١١سبتمبر ٢٠٠١م ، وذلك بسبب الخط الوسط الذي أختطته سياسة سلطنة عُمان في التعامل مع إيران

وإن معالجة الموضوع من جوانبه المختلفة، والإجابة على تساؤلات الدراسة الأساسية تقتضي استخدام هذا المنهج في تحليل البيانات والمعلومات ذات العلاقة، لأن هذه الدراسة تتناول موضوع أثر العلاقات السياسية العُمانية الإيرانية بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م على أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. إذ أن هذا المنهج يعمل على كافة المستويات الدولية والوطنية ويربط بينهما.

١-١٠ الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي ناقشت موضوع علاقة إيران بدول مجلس التعاون، وأمنه، وقد نشر معظمها في كتب ومجلات علمية محكمة، وناقشت الموضوع من جوانب متعددة ومن أبرز هذه الدراسات:

دراسة قام بها (عطا الله زايد الزايد) بعنوان "العلاقات السياسية السعودية – الإيرانية وأثرها على الأمن الإقليمي لمنطقة الخليج العربي (١٩٨٠-٢٠٠٣) وتناولت هذه الدراسة العلاقات السياسية السعودية – الإيرانية وأثرها على الأمن الإقليمي لمنطقة الخليج العربي خلال الفترة الممتدة من ١٩٨٠-٢٠٠٣م، نظراً لأهمية كلا الدولتين باعتبارهما قطبي الخليج منذ خروج العراق من لعبة

(٢) المرجع السابق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التوازن الإقليمي مع مطلع التسعينات من القرن المنصرم، ونظراً لما توليه دول العالم لكلا الدولتين من اهتمام بالغ في السياسة الدولية والاقتصاد العالمي.

وتناولت الدراسة في أجزائها أيضاً تطور العلاقات السعودية – الإيرانية بين عامي ١٩٧٩و ٢٠٠١م. وواقع العلاقات السياسية السعودية–الإيرانية وآفاق مستقبلها وتأثيرها في الأمن الإقليمي الخليجي، حيث فصل واقع العلاقات السياسية السعودية – الإيرانية ٢٠٠١– ٢٠٠٣، ثم نوقشت آفاق العلاقات السعودية الإيرانية وتأثيرها في الأمن الإقليمي الخليجي من خلال احتمالات التعايش والتعاون أو احتمالات التنافس والصراع.(١)

دراسة قام بها (حمد عدنان الخالدي ٢٠٠٧) بعنوان "التسلح النووي الإيراني وأثره على أمن دول الخليج العربية (١٩٩١–٢٠٠٦)" تناولت هذه الدراسة أثر التسلح الإيراني على دول مجلس التعاون الخليجي من الناحيتين الأمنية والسياسية، وكذلك لمعرفة مستقبل البرنامج النووي الإيراني الذي خلق أزمة إقليمية في المنطقة. والجهود الأمريكية والإسرائيلية في عزل إيران عن موقعها الإقليمي ومنعها من الدخول إلى النادي الدولي النووي، مما يؤثر على طبيعة التحالفات الإقليمية المطلوبة خليجياً مع إيران والقوى الدولية المتحكمة في أجندة المنطقة، منعاً لوقوع حرب جديدة في المنطقة، وتفاقم من جرائها الأخطار التي تواجهها دول المجلس.(٢)

دراسة أخرى قام بها (عبدالله محمد أحمد دقامسة) بعنوان "السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي (١٩٨٨–١٩٩٧)" تناولت هذه الدراسة في التعرف على مدى الأثر الذي تتركه الأزمات الإقليمية الخليجية على السلوك السياسي الخارجي الإيراني في علاقاته مع دول مجلس التعاون الخليجي، في محاولة لبيان أثر هذه الأزمات الإقليمية في منطقة الخليج العربي، والتي تم تحديدها بأزمة الجزر الثلاث، وأزمة الخليج الثانية، كدراستي حالة لأهم الأزمات الإقليمية في منطقة الخليج، وأثر ذلك على العلاقات السياسية والاقتصادية الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي.

---

(١) عطا الله الزايد. العلاقات السياسية السعودية – الإيرانية وأثرها على الأمن الإقليمي لمنطقة الخليج العربي ١٩٨٠–٢٠٠٣م، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية –الأردن، ٢٠٠٣.

(٢) حمد الخالدي. التسلح النووي الإيراني وأثره على أمن دول الخليج العربية ١٩٩١– ٢٠٠٦م، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية، الأردن، ٢٠٠٧م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكان لطبيعة الأزمتين (أزمة الجزر الثلاث، وأزمة الخليج الثانية)، من حيث حدّتها أو عدمه، وكذلك لأسبابها من حيث الحدود أو المصالح دور مؤثر في سلوك السياسة الإيرانية في علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي.(١)

دراسة أخرى قام بها (عبدالله زيد ابراهيم آل محمود) بعنوان "العلاقات السعودية الإيرانية من (١٩٧٩-٢٠٠٥م)" تناولت هذه الرسالة أهمية العلاقة بين المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية سواء أكانت إيجابية أم سلبية، لما لها من انعكاس إقليمي ودولي وذلك بسبب موقع الدولتين الاستراتيجي، وتاثيرهما الروحي، وامتلاكهما مخزوناً هائلاً من النفط والغاز.

إن الاختلاف المذهبي له تأثيره في العلاقات بين البلدين سواء في الماضي أو الحاضر، وإن الانتاج النفطي للبلدين يجبرهما على التفاهم سواء في أسعاره أو إنتاجه، وذلك لأنهما من دول منظمة الاوبك.

ولقد مرت أحداث عديدة على العلاقات السعودية الإيرانية منها استقلال البحرين، وأزمة احتلال إيران الجزر الإماراتية الثلاث (طنب الكبرى، وطنب الصغرى، وابو موسى)، والحرب العراقية الإيرانية.

وفي الآونة الأخيرة دخلت على هذه العلاقات أحداث جديدة أثرت في العلاقات بين البلدين، منها المشروع النووي الإيراني، ومدى قبول الخليج به وخاصة السعودية ومشكلة ضمان عدم تحوله إلى برنامج نووي عسكري، وكذلك مسألة التهديد الأمريكي بضرب هذا البرنامج ومدى انعكاس ذلك على السعودية ودول الخليج، وموقف إيران والسعودية من حركات المقاومة في الشرق الأوسط والإرهاب الدولي، ومسألة اختلاف النظرة بين البلدين من موضع الوجود الأجنبي (الأمريكي) في منطقة الخليج، وأيضاً الاختلاف في مفهوم الأمن في منطقة الخليج، وكذلك العراق وما يحدث فيه من أعمال عنف ومدى تأثير ما يجري فيه على دول الجوار.(٢)

ودراسة أخرى قام بها (محمد طه سالم الزيود) بعنوان "مستقبل أمن الخليج والمتغيرات الإقليمية في الشرق الأوسط (٢٠٠٣-٢٠٠٦)" تناولت الدراسة منطقة الخليج العربي، خصوصاً أن المنطقة تشهد حالة من عدم الاستقرار نتيجة بروز قوى إقليمية متنافسة على الزعامة والهيمنة الإقليمية (إيران، العراق سابقاً)، وما يشهد النظام الإقليمي الشرق أوسطي من عدم الاستقرار الناتج

---

(١) عبدالله دقامسة. السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي (١٩٨٨-١٩٩٧)، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة آل البيت –الأردن، ٢٠٠٠م.

(٢) عبد الله آل محمود. العلاقات السعودية الإيرانية من ١٩٧٩- ٢٠٠٥م، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية – الأردن، ٢٠٠٧م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عن تطورات القضية الفلسطينية وممارسات الدولة الإسرائيلية، إضافة إلى سياسات الولايات المتحدة في المنطقة التي أدت إلى زيادة التوتر وعدم الاستقرار وجر المنطقة إلى حروب متتابعة.

وناقشت الرسالة موضوع مستقبل أمن الخليج العربي في ضوء مجموعة من المتغيرات شهدتها منطقة الشرق الأوسط في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٦م، ولم تكن هذه المتغيرات وليدة هذه الفترة تحديداً بل إن جذورها ممتدة في الفترات السابقة. وتحليل أهم المتغيرات الإقليمية المعاصرة التي شهدتها المنطقة في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٦م، والتوصل إلى معرفة أثر هذه المتغيرات على مستقبل أمن الخليج العربي وتحديد أهمية كل متغير.(١)

وأخيراً تأتي هذه الدراسة وبعد الدراسات السابقة بأنها تدرس العلاقات السياسية العُمانية الإيرانية وأثر تلك العلاقات على أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، بعد تنامي العلاقات العُمانية الإيرانية في السنوات القليلة الماضية لما لهذه العلاقات من أثر كبير على العلاقات الإيرانية بدول مجلس التعاون.

والبحث فيما وراء تلك العلاقات من مستقبل لصالح الدولتين، ودول مجلس التعاون من الجانب الأمني، بعد تزايد الضغوط الأميركية والأجنبية على الجمهورية الإسلامية الإيرانية بسبب البرنامج النووي والحصار الاقتصادي عليها.

واعتماداً على معرفة الباحث أنه لم تستعرض أي دراسة هذا الجانب أو هذا الموضوع من الجانب المؤشراتي.

---

(١) محمد الزيود. مستقبل أمن الخليج والمتغيرات الإقليمية في الشرق الأوسط (٢٠٠٣-٢٠٠٦)، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية –الأردن، ٢٠٠٧م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول : الجذور التاريخية للعلاقة بين سلطنة عُمان وإيران

تحتل السياسة الخارجية موقعاً متميزاً في السياسة العامة للوحدات الدولية، إذ تعد أداة لتحقيق أهداف الدولة، وتعد السياسة الخارجية مرآة تعكس أهداف الدولة ومصالحها.

وتحتل السياسة الخارجية العُمانية موقعاً متميزاً ومهماً في الأوساط الإقليمية والدولية لما تتميز به هذه السياسة من الحكمة والتعقل والهدوء والاتزان، حيث ظهر ذلك بعد تولي السلطان قابوس مقاليد الحكم في سلطنة عُمان عام ١٩٧٠م، حيث بقي التواصل متيناً مع أغلب دول العالم، ويظهر ذلك جليا للعلاقات المتينة بين سلطنة عُمان وإيران، حيث تمتد هذه العلاقات إلى عصور وحقب تاريخية منذ القدم. حيث أن تلك العلاقات أخذت شكل آخر في المتانة والقوة في ايام الشاه، وما قدمه للسلطنة من مساعدة في مواجهة المتمردين في الجزء الجنوبي من عُمان، وبقية الصلات متينة بعد سقوط نظامه، وقيام الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩م.

إذ لا يمكننا الوقوف عند الجذور التاريخية للعلاقة بين سلطنة عُمان وإيران دون التعمق في الإطار النظري للتطور السياسي للعلاقات الخارجية العُمانية والإيرانية، لذا سنتناول في هذا الفصل موضوع الجذور التاريخية للعلاقة بين سلطنة عُمان وإيران على النحو التالي:

المبحث الأول: التطور التاريخي للسياسة الدولية العُمانية والإيرانية.

المطلب الأول: التطور التاريخي للعلاقات الخارجية العُمانية، وأهدافها السياسية

المطلب الثاني: التطور التاريخي للعلاقات الخارجية الإيرانية، وأهدافها السياسية

المبحث الثاني: الجذور التاريخية للعلاقة بين السياسة الدولية العُمانية – الإيرانية.

المطلب الأول: العلاقة بين السياسة الدولية العُمانية – الإيرانية.

المطلب الثاني: العلاقة بين السياسة الدولية الإيرانية – العُمانية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول : التطور التاريخي للسياسة الدولية العُمانية والإيرانية

المطلب الأول: التطور التاريخي للعلاقات الخارجية العُمانية وأهدافها السياسية:

ستتناول الدراسة التطور التاريخي للعلاقات الخارجية العُمانية التي مرت في حقب تاريخية متنوعة، ابتداء بقدوم الفرس إلى عُمان باستدعاء من العُمانيين أنفسهم من أجل طرد الأحباش من عُمان، وكان ذلك في عام ٥٩٧ ق.م، وبعد ذلك استقر الفرس في عُمان إلى مجيء مالك بن فهم الأزدي إلى عُمان من اليمن بعد انهيار سد مأرب، واستطاع العرب بقيادة مالك بن فهم طرد الفرس من عُمان.(١) إذ تعتبر هذه النقطة هي أهم نقطة يمكن الانطلاق منها إلى التطور التاريخي للعلاقات الخارجية العُمانية.

وبعد نزول الوحي على الرسول محمد (صلى الله وعليه وسلم)، أخذ الإسلام في الانتشار في أرجاء الجزيرة العربية ومنها عُمان، حيث دخل العُمانيون الإسلام على عهد عبد وجيفر ابنى الجلندي بن المستنير دون قتال وذلك في عام ٨هـ.(٢)

واستمرت عُمان تحت حكم ابنا الجلندى في عهد الخلافة الإسلامية، إلى مجيء الدولة الأموية وفي عهد الخليفة عبدالملك بن مروان كما جاء ذكره في كتاب كشف الغمة الجامع لأخبار الأمة، لسرحان بن سعيد الازكوي، واستعمل الحجاج على أرض العراق، وكان ذلك في زمن سليمان وسعيد ابني عباد بن عبد بن الجلندى، فكان الحجاج يغزوهما بجيوش عظيمة، إلى أن أخرجهم من عُمان، واستعمل على أهل عُمان الخيار بن سيرة المجاشعي، وأصبحت عُمان تحت عمال الخلفاء الأمويين وحتى مجيء الدولة العباسية، وولي أبا جعفر المنصور على العراق، واستعمل على عُمان جناح بن عبادة بن قيس الهنائي ثم عزله وولى ولده على عُمان، حتى صارت ولاية عُمان لهم.(٣) وبعد ذلك عقدوا الإمامة للجلندى بن مسعود فكانت سنة ١٣٢هـ، وبعض

---

(١) علي فارس، العلاقات العُمانية الفارسية في عهد دولة آل بوسعيد (١١٥٤هـ – ١٢٨٨هـ)(١٧٤١م– ١٨٧١م)، الناشر وزارة الإسلام والثقافة، مسقط – سلطنة عُمان، ١٩٩٠م، ص٧١

(٢) المرجع السابق، ص٥٠

(٣) سرحان الازكوي، كشف الغمة الجامع لاخبار الأمة، دراسة وتحقيق حسن النابودة، الجزء الثاني، الناشر دار البارودي، بيروت – لبنان، ٢٠٠٦م، ص ص ٨٤٦–٨٥٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المؤرخين يرى إمامة الجلندى بن مسعود كانت سنة ١٣٣هـ.[١] حتى قتل الجلندى بن مسعود وأصحابه "واستولت الجبابرة على عُمان، ففسدوا فيها، وكانوا أهل ظلم وجور"[٢].

إلى مجيء دولة النباهنة التي حكمت عُمان لخمسة قرون كما أجمع عليها المؤرخون العُمانيون ١١٥٤م – ١٦٢٤م. حيث قسم حكم النباهنة في عُمان إلى فترتين تاريخيتين، الأولى عرفت بفترة النباهنة الأوائل واستمرت أربعمائة عام، أما الفترة الثانية والتي عرفت بفترة النباهنة المتأخرين ١٥٠٠– ١٦٢٤م.[٣] حيث في هذا العام وبسقوط دولة النباهنة ظهر أمام جديد لعُمان وهو الإمام ناصر بن مرشد اليعربي والذي ينحدر من أسرة اليعاربة. وبهذا العهد الجديد استعادت فيها الإمامة بناء ذاتها وتحققت خلالها وحدة البلاد في جميع جوانبها السياسية والاجتماعية والاقتصادية[٤].

وبذلك انتقلت عُمان إلى عهد جديد وهي دولة اليعاربة التي تمتد ما بين عام ١٦٢٤– ١٧٤٤م. حيث في هذه المرحلة استطاع أئمة اليعاربة تحقيق العديد من الإنجازات على أرض الواقع ومنها تصفية الوجود البرتغالي على ساحل عُمان وطردهم. إلا أن هذه الدولة وقفت عاجزة أمام المشاكل الداخلية التي واجهتها، ومن أبرز هذه المشاكل هي النزاع الأسري والصراع القبلي التي أخذت تفت في عضد الدولة اليعربية منذ قيامها[٥].

وبعد الضعف الذي أحاط بالدولة اليعربية، وكثرة المشاكل الداخلية في عُمان، بعد أن استعان الإمام سيف بن سلطان الثاني بعد خلعه من الإمامة بالفرس عام ١٧٣٨م. إذ اتفق مع القائد الفارسي خان على أن يعيده إلى الإمامة في نظير الاعتراف بالسيادة الفارسية على بلاده والممتلكات التابعة لها. وقام الفرس فعلا بتنفيذ تلك الاتفاقية. وبعد ذلك بقي الفرس في عُمان.[٦]

---

(١) سالم السيابي، عُمان عبر التاريخ، الجزء الثاني، الناشر وزارة التراث القومي والثقافية، سلطنة عُمان، ١٩٨٢م، ص ٥٤

(٢) سعيد عاشور، تاريخ أهل عُمان، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عُمان، ١٩٨٠م، ص٥٦.

(٣) وزارة الخارجية العُمانية. عُمان في التاريخ، سلطنة عُمان، الموقع الالكتروني

http://www.mofa.gov.om/mofanew/main_arabic.asp، تاريخ الاطلاع في ٢٠١١/٢/١٤م

(٤) حسين غباش، عُمان الديمقراطية الإسلامية، (د.ن)، ١٩٩٧م، ص ١٠٥

(٥) شبكة نبض المعاني. قيام دولة اليعاربة، الموقع الالكتروني http://www.nabdh-alm3ani.net/articles-action-show-id-539.htm، تاريخ الاطلاع في ٢٠١١/٢/١٤م

(٦) جمال قاسم، دولة بوسعيد في عُمان وشرق أفريقيا (١٧٤١)–(١٨٦١)، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة – مصر، ١٩٦٨م، ص٤١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلى أن ظهر أمام جديد من أسرة أخرى وهو الإمام أحمد بن سعيد البوسعيدي الذي بويع إماماً على عُمان عام ١٧٤٤م، وهو الذي قام بتحرير البلاد من الغزو الفارسي ووحد العُمانيين تحت راية واحدة(١).

من وجهة نظر الباحث أن الحديث عن التطور التاريخي للعلاقات الخارجية العُمانية سوف يطول عن هذه الدول التي مرت في حكم عُمان. وسوف يقتصر الباحث في هذه الدراسة البحث في التطور التاريخي للعلاقات الخارجية العُمانية في عهد دولة البوسعيدية، والتي ما زالت تحكم عُمان إلى اليوم، وسوف يمتد هذا البحث إلى النهضة التي أرسى دعائمها السلطان قابوس بن سعيد ابتداء من عام ١٩٧٠م، حيث تعتبر دولة البوسعيدية نقطة انطلاق للتطور التاريخي للسياسة الخارجية العُمانية، حيث اتسعت العلاقات الخارجية للدولة العُمانية وخاصة مع القوى الأوروبية فرنسا وبريطانيا.

وبعد تولي الإمام أحمد بن سعيد البوسعيدي إمامة عُمان نمت وتعاظمت مساهمة وقوة الدولة البوسعيدية منذ بدايتها في النصف الثاني من القرن الثامن عشر الميلادي، واستمرت متطورة رغم العثرات. وكأي دولة من الدول السابقة التي تتالت على حكم عُمان فإن الدولة البوسعيدية واجهتها الكثير من التحديات الداخلية والهجوم الخارجي من القوى الأجنبية والأوروبية، إلا أنها استطاعت دوما الصمود والبقاء ضد هذا الغزو والانتصار بفضل الوحدة الوطنية، والتواصل مع القوى الأجنبية المحبة للسلام.(٢)

وبعد الاستقرار الذي شهدته عُمان وتمتعت به الموانئ العُمانية في حكم الإمام أحمد بن سعيد، بعد نجاحه في طرد الفرس، وأيضاً في التغلب على المشاكل الناجمة عن الحرب الأهلية العُمانية. فإن ذلك أدى إلى احترام القوى الأوروبية له وثقتها في سياسته التي جذبت الأجانب وحفزتهم على انشاء وكالات تجارية لهم في المدن العُمانية وخصوصاً مسقط التي أصبحت سنة ١٧٩٠ من أهم المدن الآسيوية وفقاً لتقرير أعدته شركة الهند الشرقية الإنجليزية(٣).

إذ يمكن تقسيم أبرز العلاقات الخارجية العُمانية في عهد دولة البوسعيدية إلى قبل حكم السلطان قابوس بن سعيد، إلى: العلاقات العُمانية الفارسية والتي سوف يأتي الحديث عنها في

---

(١) حميد رزيق، الفتح المبين في سيرة السادة البوسعيدين، تحقيق عبدالمنعم عامر ومحمد مرسي، الطبعة الثانية، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط– سلطنة عُمان، ١٩٨٤م، ص ١٥٢.

(٢) المرجع السابق، ص ١٥٤.

(٣) وزارة الخارجية العُمانية، عُمان غي التاريخ، مرجع سابق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مطلب منفصل آخر – العلاقات العُمانية بالخليج العربي – العلاقات العُمانية بشرق أفريقيا – العلاقات العُمانية الأوروبية والأمريكية.

العلاقات العُمانية بالخليج العربي:

إذ تعد العلاقات الخارجية العُمانية بالخليج العربي من أبرز العلاقات الخارجية للدولة البوسعيدية وذلك بسبب القرب، وأيضاً طول السواحل العُمانية الممتدة في الخليج العربي. إذ صادف تأسيس دولة البوسعيد في النصف الثاني من القرن الثامن عشر وبالتحديد ١٧٤٤م قيام الدعوة الوهابية في شبه الجزيرة العربية، تلك الحركة التي تزعمها محمد بن عبدالوهاب الذين أطلقوا على أنفسهم لفظ الموحدين بينما أطلق عليهم خصومهم اسم الوهابيين. حتى أصبح السعوديون هم حماة الدعوة، وقبل بزوغ فجر القرن التاسع عشر امتدت سيطرتهم على الأماكن الدينية المقدسة في مكة والمدينة، كما امتدت إلى الاحساء وجزر البحرين وأيضاً بعض المقاطعات العُمانية، ولم يتمكنوا من الاستيلاء على اليمن.(١)

فقد خلف السيد سلطان والده الإمام أحمد بعد وفاته، ويعد السيد سلطان بن أحمد – هو أول من تلقب بهذا اللقب من أولاد الإمام – واتجه السيد سلطان بن أحمد إلى استرداد أملاك عُمان التي ضاعت وأخذ يشن هجمات على جزائر قسم (القشم) وهرمز والبحرين وذلك لاتقاء الخطر الفارسي والأوروبي وكذلك الوهابي، ويذكر سالم بن حمود السيابي أن الوهابيين غزوا عُمان في تلك الفترة.(٢)

ولقد حصل نزع بين أهل البحرين وبين حاكمهم الشيخ سلمان آل خليفة، فانتهز السيد سلطان بن أحمد هذه الفرصة للسيطرة على البحرين.(٣) وبعد ذلك ولى السيد سلطان ولاة على البحرين، ولكن قد دبروا حيلة أخرجوا بها الوالي وذلك بالاستعانة من الوهابيين.

ونظراً إلى قوة الاسطول العُماني وقوة الجيش تمكن السيد سلطان من رد عادية الوهابيين، واسترداد نفوذه في البحرين. وفي نهاية هذا الجهد وقع السيد سلطان قتيلاً على يد القراصنة في رحلة كانت بين البصرة وعُمان.(٤)

---

(١) جمال قاسم، مرجع سابق، ص ص ٧٨-٧٩

(٢) وزارة الخارجية، عُمان في التاريخ، سلطنة عُمان، مرجع سابق

(٣) جمال قاسم، مرجع سابق، ص٧٧

(٤) وزارة الخارجية العُمانية، عُمان في التاريخ، مرجع سابق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلا أن هناك حصل صراع داخل الأسرة البوسعيدية على السلطة بعد وفاة السيد سلطان، وكان بين قيس ابن الإمام أحمد وبدر بن سيف بن الإمام أحمد وأيضاً أبناء السيد سلطان بن أحمد. إلا أن بدر بن سيف قد استعان بالوهابيين في السعودية وعقد مع الأمير اتفاقية من أجل الوصول إلى السلطة، ومن أهم بنود تلك الاتفاقية تبعية مسقط للسعوديين. وقد وصل بدر إلى السلطة ولكن لم يدم طويلاً فقد دبر له السيد سعيد مؤامرة ضده فقتل بدر بن سيف عام ١٨٠٦م.(١)

وخلف السيد سعيد أبيه السيد سلطان بن أحمد، ويرى المؤرخون أن السيد سعيد بن سلطان هو بلا شك من أبرز الشخصيات في أسرة البوسعيد التي لعبت دوراً في تاريخ عُمان والخليج وشرق أفريقيا خلال القرن التاسع عشر الميلادي(٢). حيث كانت سياسة السيد سعيد واضحة في الخليج العربي فقد اتسمت سياسة السيد سعيد بالدبلوماسية بعيد عن القوة العسكرية من أجل المحافظة على استقرار البلاد. أما فيما يخص علاقة السيد سعيد بجزر البحرين فقد حاول العديد من المرات ضم جزر البحرين إلى النفوذ العُماني إلا أن محاولاته باءت بالفشل.

أما في عهد السلطان سعيد بن تيمور تم حل الخلافات التي كانت قائمة مع المملكة العربية السعودية على واحة البريمي.(٣)

العلاقات العُمانية بشرق أفريقيا:

إذ يعتبر الإمام أحمد بن سعيد هو مؤسس دولة البوسعيد في عُمان، ورغم الصراعات والاضطرابات التي شهدتها عُمان في حكمه، فقد قام محمد بن عثمان المزروعي الذي كان حاكماً على ممباسة بالانفصال عن عُمان متعللاً بسقوط دولة اليعاربة. حيث أن الإمام أحمد لم يتجأهل هذا الوضع، إذ كان يدرك بأن استمرار سيطرته على شرق أفريقيا من شأنه أن يعطي لعُمان مكانة تجارية مميزة، وأيضاً من أجل توطيد حكمه على البلاد. لجأ الإمام إلى العقل كي يضع نهاية لهذا الانفصال فقام بإرسال ستة من أتباعه برئاسة سيف بن خلف إلى ممباسة. إذ لم يكتب للإمام النجاح في السيطرة على ممباسة عندما قام أخو محمد المزروعي في اغتيال والي سيف بن خلف،

---

(١) جمال قاسم، مرجع سابق، ص ص ١٣٢-١٣٤

(٢) ويمكن ارجاع ذلك إلى الاعتبارات التالية: وهي اتساع نفوذ الدولة العُمانية بشكل لم تشهده من قبل، حيث اشتملت على المناطق الواقعة بين بندرعباس على الساحل الشرقي للخليج العربي إلى ميناء زنجبار على الساحل الشرقي لأفريقيا.واستقرار الحكم في عُمان رغم المطامع والمؤامرات الأجنبية. والشعبية والمركز الذي احتله السيد سعيد في الأوساط الدولية. وأيضاً قوة الاقتصاد العُماني المستند على اسطول تجاري ضخم تسانده قوة بحرية متميزة (انظر: وزارة الخارجية العُمانية، عُمان في التاريخ، مرجع سابق)

(٣) وزارة الخارجية العُمانية، عُمان في التاريخ، مرجع سابق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واستعاد حكم المزروعيين على ممباسة، أما بقية المدن في شرق أفريقيا فقد كانت بعيدة عن سيطرة الإمام فيما عدا زنجبار.[١]

أما في عهد السيد سعيد بن سلطان فقد قام في تسمية زنجبار عاصمة ثانية لدولته المترامية الأطراف إذ قام بالانتقال إلى زنجبار عام ١٨٣٢م من أجل السيطرة الفعلية على ممتلكات عُمان في شرق أفريقيا، وأيضاً من أجل إدارة سياسته الاقتصادية. وكان يقوم في تسيير دفة الأمور الخاصة بعُمان من زنجبار. فقد كانت كل من كلوة وممباسة واقعة تحت حكم السيد سعيد. كما أدخل زراعة القرنفل في زنجبار واعتبره محصولاً تجارياً، وقام في تطوير الجزء الأفريقي الذي كان عمل جذباً للقوى الأجنبية لتوطيد علاقاتها مع عُمان.

فقبل وفاة السيد سعيد عين كل من ابنه ثويني ينوب عنه في عُمان في حالة غيابه منذ عام ١٨٣٣م، وأيضاً ابنه ماجد ينوب عنه في زنجبار في حالة غيابه. وبعد وفاته عام ١٨٥٦م بقي كل من ابنيه ماجد وثويني يدير الحكم في المنطقة الخاضعة تحت سيطرته. ونشبت الحرب الأهلية للاستيلاء على السلطة بين الورثة، حيث أخذت تهدد الدولة العُمانية بالتمزق والانهيار. وخاصة بعد أن استغلت الدول الأجنبية الطامعة ذلك الخلاف والصراع الذي نشب بين الاخوين من أجل مصالح هذه الدول وهي بريطانيا وفرنسا وذلك في استعمال الاشاعات والأكاذيب والافتراءات للحيلولة دون اتفاق الأخوة على وحدة الكلمة، وأيضاً عدم رجوع وحدة الدولة العُمانية في عهد أبيهم. وبقي الجزء الافريقي خاضع لماجد، والجزء الآسيوي وهو عُمان خاضع لثويني.[٢] وبقي الحال على ما هو عليه إلى أن تم الإطاحة بالحكم السادة البوسعيديين من زنجبار.

العلاقات العُمانية بالدول الأوروبية وأمريكا:

لقد أخذ الإمام أحمد بن سعيد في رسم السياسة الخارجية لعُمان بعد أن وصل إلى السلطة، وقام في توحيد البلاد. إذ ارتكزت على مبدأ الحياد وتميزت العلاقة وبالأخص مع فرنسا وبريطانيا بالاستقرار وقد حدث نوع من الاضطراب في المياه العُمانية خلال الحرب السنوات السبع بين فرنسا وبريطانيا، وأيضاً الصراع على الموقع الاستراتيجي لعُمان بين هذه الدولتين.[٣] وقد تعامل الإمام أحمد بن سعيد مع جزيرة موريشيوس التابعة للسلطة الفرنسية وبعض المستعمرات الأخرى، وفي

---

(١) وزارة الاعلام، عُمان في التاريخ، مسقط– سلطنة عُمان، ١٩٩٥م، ص ٢٢٩

(٢) وزارة الخارجية العُمانية، عُمان في التاريخ، مرجع سابق.

(٣) وزارة الاعلام، عُمان في التاريخ، مرجع سابق، ص٤٣١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تلك الفترة أبدى الإمام أحمد رغبته في أن ينشئ الفرنسيون وكالة تجارية في ميناء مسقط دون مقابل.[١]

أما في عهد السيد سلطان بن أحمد فقد نجحت بريطانيا في توقيع أول معاهدة عام ١٧٩٨م، إذ تعتبر أول معاهدة عقدتها بريطانيا مع الأمراء العرب على وجه الاطلاق. كانت تقوم المعاهدة على عرقلة النشاط الفرنسي وتوثيق العلاقات الإنجليزية في مسقط، ووضع أسس للمصالح البريطانية في الخليج. أما بالنسبة إلى فرنسا فعند وصل بونابرت السواحل المصرية أرسل رسالة إلى السيد سلطان بن أحمد من أجل استمالة السيد وتذكيره في الصداقة الفرنسية. وأخذ كل من الفرنسيين والبريطانيين في استمالة السيد سلطان من أجل ضرب كل دولة مصالح الدولة الأخرى في الخليج.

وعند وصل السيد سعيد بن سلطان إلى الحكم بعد الصراع الأسري على السلطة فقد كان إلى حاجة تأييد قوى له مثل فرنسا وبريطانيا. وقامت هذه الدول في توقيع العديد من الاتفاقيات مع السيد سعيد بن سلطان ابتداء بفرنسا فقد وقعت عام ١٨٠٧م، وذلك من أجل أعادة الصداقة بين البلدين وتضيق الخناق الاقتصادي على بريطانيا إلا أن هذه الاتفاقية قوبلت بالرفض من قبل سلطات نابليون على أحد موادها وأوقف سريان هذه المعاهدة. وقامت بعد ذلك في توقيع معاهدة أخرى عام ١٨١٤م.[٢]

ولم يرفض السيد سعيد في أيام حكمه أي معاهدة أو اتفاقية تجارية مع أي دولة كانت صديقة أو شقيقة. وقامت بريطانيا في توقيع اتفاقية أخرى مع السيد سعيد عام ١٨٣٩، كما قامت فرنسا بتوقيع معاهدة أخرى مع السيد سعيد وكانت نفس المعاهدة التي وقعتها بريطانيا مع السيد ونصت الاتفاقية على الامتيازات التجارية والقضائية وكانت عام ١٨٤٤م.[٣]

وعند تولي السيد فيصل بن تركي فقد اتسمت سياسته بالتوازن مع كل من بريطانيا وفرنسا. فقد عقد اتفاقية مع فرنسا في إنشاء قنصلية لهم في مسقط وأيضاً أعطاهم الامتياز في إنشاء مستودع للفحم في الجصة عام ١٨٨٩م.

أما بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية فقد كانت بدايات تلك العلاقة عند زيارة التاجر الأمريكي (ادموند روبرتس) إلى زنجبار من أجل التجارة، إذ أنه لم يجد أي تسهيلات له. ورجع

---

(١) حميد رزيق، مرجع سابق، ص١٨٦.

(٢) جمال قاسم، مرجع سابق، ص ص ١١١- ١١٧. و١٣٥-١٣٧

(٣) رأفت الشيخ، الصلات التاريخية بين سلطنة عُمان والولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة حكم السيد سعيد بن سلطان، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عُمان، ١٩٨١م، ص ٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلى أمريكا ويحمل فكرة توقيع معاهدة مع الحكومة العُمانية ووافق الرئيس الأمريكي (اندرو جاكسون) على توقيع تلك المعاهدة ١٨٣٣م.[١] إذ تعتبر هذه الاتفاقية تماشياً مع سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية.[٢]

كما أرسل السيد سعيد بن سلطان سفينته (سلطانة) إلى ميناء نيويورك لتقوية العلاقات بين البلدين عام١٨٤٠، وقد ظلت الاتفاقية الأمريكية العُمانية سارية المفعول حتى عام ١٩٥٨م حين بطل مفعولها واستبدلت بمعاهدة جديدة للصداقة والعلاقات الاقتصادية والحقوق القنصلية بين الطرفين.

وبعد تولي السيد سعيد بن تيمور السلطة في عُمان عام ١٩٣٢م بعد تنازل والده السيد تيمور له بالحكم أخذ السيد سعيد في توطيد علاقاته الخارجية، حيث قام بالعديد من الزيارات إلى بعض بلدان العالم؛ فقد قام في زيارة إلى كل من اليابان والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا ومصر والقدس.[٣]

إذ تعتبر هذه حقبة من التطور التاريخي للعلاقات الخارجية العُمانية في عهد دولة البوسعيدية إلى ان وصل السلطان قابوس بن سعيد إلى الحكم عام ١٩٧٠ فقد اخذ هذا التطور شكلاً آخر من التوسع في العلاقات الخارجية في عهد السلطان قابوس إذا اشتملت هذه العلاقات على معظم دول العالم.

التطور التاريخي للسياسة الخارجية العُمانية في عهد السلطان قابوس بن سعيد:

ومنذ تسلم السلطان قابوس بن سعيد مقاليد الحكم في عُمان في ٢٣ يوليو ١٩٧٠م، فقد حدد السلطان المعالم الأساسية للسياسة الخارجية العُمانية الذي يعتبر صانع القرار الرئيسي للسياسة الخارجية العُمانية. واتخذت السياسة الخارجية العُمانية منحى جديداً تمثل في الانفتاح على دول العالم قاطبة دون تمييز، والسعي إلى إقامة علاقات معها مبنية على أساس الاحترام المتبادل ضمن نطاق ميثاق الأمم المتحدة للمساهمة بإيجابية وفعالية في تدعيم السلام وتحقيق العدل والرخاء لشعوب العالم أجمع. بعد العزلة التي فرضت على عُمان وحالت دون أي اعتبار لمعالم السياسة الخارجية.

---

(١) وزارة الخارجية العُمانية، عُمان في التاريخ، مرجع سابق

(٢) رأفت الشيخ، مرجع سابق، ص ١٢

(٣) وزارة الخارجية العُمانية، عُمان في التاريخ، مرجع سابق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد أكد السلطان قابوس في الكثير من المناسبات على أداء عُمان لدورها كاملا على الساحة الدولية. فقال "إننا نحرص دائماً على أداء دورنا كاملاً على الساحة الدولية وفقاً لسياستنا التي ننتهجها منذ البداية بكل الإيجابية والوضوح، والتي تقوم على أساس من الإيمان الراسخ بمبادئ التعايش السلمي بين جميع الشعوب، وحسن الجوار بين الدول المتجاورة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير والاحترام المتبادل لحقوق السيادة الوطنية.

إننا جزء من هذا العالم نتفاعل مع ما يدور حولنا من أحداث بكل الإيجابية والوضوح ونكرس كل إمكانياتنا للمشاركة الموضوعية والفاعلة لخدمة قضايا السلام والتعاون على كل المستويات الإقليمية والدولية"(١).

وأيضاً تم تأكيد ذلك في المادة العاشرة من النظام الأساسي للدولة الذي صدر عام ١٩٩٦م على توثيق عرى التعاون وتأكيد أواصر الصداقة مع جميع الدول والشعوب على أساس من الاحترام المتبادل.(٢)

ولقد انطلقت الدبلوماسية العُمانية متحررة من العقد والمواقف السلبية، وملتزمة في نفس الوقت بالتوجه العربي العام، فإنها استطاعت أن تبني جسورها وأن تؤكد وجودها خليجياً وعربياً ودولياً باعتبارها دبلوماسية تتسم بالوضوح والصراحة وأمثلة على ذلك الانضام إلى الأمم المتحدة، والانضمام إلى جامعة الدول العربية، وتعتبر عضو مؤسس ورئيسي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية.(٣)

مرتكزات السياسة الخارجية العُمانية:

١- خصوصية الموقع:

تعتبر عُمان بوابة الخليج من ناحية الجنوب، وتشارك إيران في الاشراف على مضيق هرمز ذي الأهمية الاستراتيجة البالغة. ويؤثر الموقع الاستراتيجي للسلطنة في تحديد مسارات علاقاتها

---

(١) مصطفى بدر، السلطان والعرش قصة زعيم وطني ملهم وشعب مكافح ومعطاء، الطبعة الأولى، مركز الراية للنشر والاعلام، القاهرة – مصر، ٢٠١٠م، ص ٢٥٨

(٢) النظام الأساسي لسلطنة عُمان الصادر عام ١٩٩٦م.

(٣) طاهر مقيبل، أثر المحددات الجغرافية والتاريخية والاقتصادية في السياسة الخارجية العُمانية (١٩٧٠-٢٠٠٨م)، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية – الأردن، ٢٠١٠م، ص١٠٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الثنائية والإقليمية والدولية خاصة فيما يتعلق بدعم وتوثيق التعاون مع الدول والقوى القريبة والبعيدة.[١]

٢- تجاربها التاريخية:

تمثل الخبرة التاريخية إطاراً مرجعياً لاستراتيجيات وسياسات السلطنة بعد التجارب التاريخية العديدة التي مرت عليها في الماضي. كما أنها خاضت الكثير من الحروب بهدف تحرير أراضيها والحفاظ على استقلالها والاحتفاظ بعلاقات متوازنة مع مختلف القوى الدولية المؤثرة في الماضي. أما الآن فترسم سياستها على أساس حسن الجوار وتحقيق المصالح المشتركة.[٢]

٣- الحفاظ على هويتها العربية والإسلامية:

لعبت السلطنة دوراً كبيراً في سبيل الحفاظ على هويتها وأيضاً في سبيل نشر الإسلام في أفريقيا وآسيا وذلك من خلال قوة نشاطها البحري الواسع التي استطاعت من خلاله السيطرة على العديد من المناطق في شرق أفريقيا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر والذي لعب دوراً رئيسياً في نشر الإسلام والقيم العربية في هذه المناطق[٣].

بالاضافة إلى دفاعها المكتوب ضد البرتغاليين والذي كان يهدد الإسلام والأماكن المقدسة في بلاد الحجاز في القرن السابع عشر والتي استطاعت عُمان بقوة أسطولها البحري طرد هذا الخطر[٤].

٤- الحفاظ على الأمن والسلم الإقليمي والدولي:

إن لسلطنة عُمان تجارب تاريخية كثيرة فيما يتعلق بكفاحها المستمر ضد الغزو الأجنبي لأراضيها في الماضي، كان لا بد لها أن تعمل بكل جدية من أجل تحقيق الأمن والسلام في كل أنحاء العالم، وأن تعمل في مد يد العون والمساعدة لتحقيق هذا الهدف بعد أن أصبح الأمن والسلام على المستوى المحلي والعالمي من أهداف الأمم والشعوب بعد الحربين العالميتين التي راح فيهما عشرات الملايين من الضحايا. وأن الأمن أتاح لسلطنة عُمان تحقيق هذه النهضة الكبيرة في البناء والتعمير والتنمية لأبناء شعبها تحت قيادة السلطان قابوس.[٥]

٥- الواقعية في فهم التطورات والأحداث والعلاقات الدولية:

---

(١) وزارة الاعلام، عُمان ٩١، مسقط – سلطنة عُمان، ١٩٩١م، ص ١٠٠

(٢) طاهر مقيبل، مرجع سابق، ص ١٠٦

(٣) عبد العباس الغريري، النفط والتطور السياسي والاقتصادي لسلطنة عُمان (دراسة تطبيقية في الجغرافيا السياسية)، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عُمان – الأردن، ١٩٩٩م، ص ٣٦

(٤) وزارة الاعلام، عُمان ٩١، مرجع سابق، ص١٠١

(٥) المرجع السابق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد اتسمت السياسة الخارجية العُمانية بالوضوح والتقدير المبني على أساس الصراحة والحكمة وبعد النظر منذ انطلاق النهضة التي أرسى دعائمها السلطان قابوس.

وبالنظر إلى وثائق ويكليكس التي رأى فيها الباحث من التأني لدى صانع القرار العُماني وهو بالطبع السلطان قابوس ضد برنامج إيران النووي إلى عدم توجيه ضربة عسكرية ضد إيران لما لهذه الحرب من آثار كبيرة على أمن دول مجلس التعاون الخليجي.[١]

المطلب الثاني: التطور التاريخي للعلاقات الخارجية الإيرانية وأهدافها السياسية:

ستتناول الدراسة التطور التاريخي للعلاقات الخارجية الإيرانية، حيث مرت تلك العلاقات بالكثير من الدول التي حكمت إيران[٢]، وصولاً إلى الثورة الإيرانية التي أطاحت بشاه إيران محمد رضا بهلوي بقيادة روح الله الموسوي الخميني عام ١٩٧٩م.

ولقد دلت الكشوفات أن لإيران تاريخ قديم يمتد آلاف السنين قبل الميلاد، منذ الغزو الآري لإيران الذي بدأ حوالي ١٥٠٠ ق.م[٣]، إذ يمكن من هذه النقطة الانطلاق لمعرفة التطور التاريخي للعلاقات الخارجية الإيرانية، بعيداً عن العصر الأسطوري للدولة الإيرانية.

بعد وصول الآريين الذين غزوا إيران انقسموا إلى قسمين الميدس، وسكنوا في الشمال الغربي لإيران، والأعاجم وسكنوا في الجزء الجنوبي. وقد قام الميدس في القرن السابع قبل الميلاد في ضم الأعاجم الذين سكنوا في الجنوب وكونوا امبراطورية تسمى امبراطورية المديا، وبعد ذلك تولى قورش حكم الفرس وكان عام ٥٥٩ق.م، حيث قام في جمع شمل القبائل الفارسية بعد انتصاره على الامبراطوية المديا[٤].

---

(١) موقع الجزيرة، وثائق ويكليكس، الموقع الالكتروني http://.aljazeera.net، تاريخ الاطلاع في ٢٠١٠/١٢/٢٠م

(٢) كان يطلق أهل البلد عليها اسم إيران بينما يطلق عليها الغربيون (اليونانيين) فارس، وظل هذا الموضوع قائما قرون عدة، حتى عام ١٩٣٥ حينما طلبت الحكومة الإيرانية آنذاك من الدول الأجنبية ان يطلق على البلاد رسميا اسم إيران.(انظر: أحمد سليم، دراسات في تاريخ الشرق الادنى القديم، دار النهضة العربية، بيروت – لبنان، ١٩٨٩، ص ٣٤٥).

(٣) عبدالله آل محمود، العلاقات السعودية الإيرانية من ١٩٧٩-٢٠٠٥م، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية، عُمان- الأردن، ٢٠٠٧م، ص ١٦.

(٤) أحمد شلبي، موسوعة التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية، الطبعة ٨، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة – مصر، ١٩٩٠، ص ص٣١ و٣٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث برز عند الإيرانيين أن قورش له الفضل في تكوين أول امبراطوية حقيقية للفرس، وسميت بالامبراطورية الاخمينية، وكان من أهم أعماله هو عمود نقش عليه إعلانه لحقوق البشر[١]. حيث قام قورش بسلسلة من الفتوحات الواسعة كان من ضمنها انه احتل بلاد بابل سنة ٥٣٨ ق.م. إذ يعتبر العصر الاخميني عصراً مزدهراً في إيران، حيث تفوقت هذه الامبراطورية على اليونانيين في ميادين الإدارة، والتنظيم، واستقرار الحكم، والتسامح فيما يتصل بالجنس والعقيدة[٢]. وبعد أكثر من قرنين قام الاسكندر الأكبر عام ٣٣١ ق.م بحملة ضد الفرس حيث تعتبر من سلسلة الصراع بين الفرس والروم، وتعتبر أقسى حملات اليونانيين ضد الفرس، فقد أزال الدولة الاخمينية[٣]. وبعد وفاة الاسكندر الأكبر عاش العالم القديم بعده أربعين عاماً من الصراعات الدامية بين قادته المتنافسين، حيث استطاع خلالها حاكم بابل الهلنستية سلوقس الأول (٣٠٥-٢٨١ ق.م) فرض سيطرته على معظم ممتلكات الامبراطورية الاخمينية وأسس امبراطوية دامت نصف قرن ويعرف بالعهد السلوقي[٤].

قام حكم البارثيين بعد سقوط الامبراطورية السلوقية، وقد امتد حكم البارثيين عدة قرون (٢٤٨ق.م – ٢٢٦م)، حيث تعتبر حافلة بالصراع بين الفرس واليونانيين، إذ يمكن القول بأنها حلقة من حلقات الصراع الممتد بينهم عبر التاريخ، وتحوّل الحكم إلى الدولة الساسانية التي حكمت إيران، إذ تعرف هذه الفترة الممتدة من غزو الاسكندر الأكبر إيران إلى حكم الساسانيين باسم ملوك الطوائف، وذلك بسبب كثرة الانقسامات في إيران، وقد امتد حكم الساسانين إلى دخول الإسلام إيران من (٢٢٦م- ٦٥١م). ويعتبر أنو شروان هو أعظم ملوك الدولة الساسانية، حيث يعتبر حكمه لإيران من أعظم عصور التاريخ الفارسي القديم لما اتخذه من تدابير، وقام به من إصلاحات داخلية، فقد قام بضم سورية وانطاكية إلى الدولة الساسانية حتى اضطر ملك الروم ان يدفع الجزية له[٥]، وقد استطاع بنو ساسان السيطرة على سواحل عُمان وذلك من خلال هدنة عقدة بينهم وبين آل الجلندى واحتفظوا بحامية لهم في عُمان[٦].

---

(١) محمد عبدالمحسن، مسألة الثورة الإيرانية، القاهرة – مصر، ١٩٨١، ص ص ٤-٥.

(٢) احمد شلبي ، مرجع سابق، ص ٣٩.

(٣) المرجع السابق، ص ص ٤٠- ٤١.

(٤) صباح كعدان، تاريخ إيران، الموسوعة العربية، الموقع الالكتروني http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=1748&vid=24، تاريخ الاطلاع ٢٠١١/٣/١٠م

(٥) عبدالله آل محمود ، مرجع سابق، ص ١٧.

(٦) علي فارس، مرجع سابق، ص ٥٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إيران في العصر الإسلامي:

بقية إيران تحت حكم بني ساسان إلى أن دخل المسلمون فاتحين لإيران، وكانت بداية تلك الفتوحات بقيادة خالد بن الوليد، ويعتبر الانتصار الذي حققه المسلمون على الفرس في معركة القادسية عام ٦٢٥م إيذاناً بالفتح الإسلامي، فقد أمر الخليفة عمر بن الخطاب بتجريد الجيوش لفتح بلاد الفرس وكان عام ٢١هـ، ولم يمض ٢٣هـ حتى استكمل القضاء على تلك الامبراطورية[١].

وبسط العرب المسلمون تدريجياً سلطانهم على إيران بكاملها، باستثناء الاقاليم القزوينية، وسرعان ما اعتنق قسم كبير من الإيرانين الإسلام، إلا أن السياسة الضريبية التي اتبعها الولاة المسلمون في عصر الدولة الأموية أدت إلى الكثير من الانتفاضات في خراسان، كما أن الفرس ساهموا في قيام الدولة العباسية بعد سقوط الدولة الأموية، وكان من الطبيعي أن يكون لهم دور في هذه الدولة حيث أضفوا صبغة فارسية على الكثير من مؤسساتها وتنظيماتها الإدارية والاجتماعية والاقتصادية، وفي أثناء الحكم العباسي وبعد الصراع في الأسرة العباسية بين الأمين والمأمون على السلطة بدأت قبضة الحكم العباسي على فارس في الضعف، فأخذت الولايات الفارسية بالانفصال وإقامة دول مستقلة أو شبه مستقلة وإن دان معظمها اسمياً بالطاعة لخليفة بغداد العباسي، ورفض بعضها الاعتراف به[٢].

من هذه الدول التي ظهرت في فارس الدولة الطاهرية في خراسان (٨٢١-٨٧٣م)، والدولة الصفارية (٨٦٧-٩١٠م)[٣]، والدولة الضارية (٨٦٧-٩٠٣م)، ودولة السأمانية (٨٧٣-٩٩٩م)، والدولة الزيارية (٩٢٨-١٠٠٧م)، والدولة البويهية (٩٤٥-١٠٥٥م)، والدولة الغزنوية (٩٦٢-١١٨٦م)، والدولة السلجوقية (١٠٣٨-١١٥٣م)، والدولة الخوازمية (١١٥٣-١٢٢٠م)، وبعد أن قضى المغول على الدولة العباسية أسس هولاكو الدولة الابلخانية[٤] في فارس[٥].

---

(١) ويكيبيديا الموسوعة الحرة، الفتح الإسلامي لفارس، الموقع الالكتروني
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%AA%D8%AD_%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A_%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%B1%D8%B3 ، تاريخ الاطلاع ٢٠١١/٣/١٠م.

(٢) صباح كعدان، مرجع سابق.

(٣) المرجع السابق

(٤) وفي مصدر أخر ذكرت الدولة الابلخانية ب الايلخانية (انظر: المرجع السابق)

(٥) عبدالله آل محمود، مرجع سابق، ص ١٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

علاقات إيران الخارجية في عصر الدولة الصفوية (١٥٠٢-١٧٣٦)، والدولة القاجارية (١٧٧٩-١٩٢٥)، والعهد البهلوي (١٩٢٥-١٩٧٩م):

الدولة الصفوية:

استطاع الشاه إسماعيل وهو الابن الثالث لحيدر حفيد الشيخ صفي الدين التي تنسب له الأسرة الصفوية أن يؤسس الدولة الصفوية سنة ١٥٠٢م، واتخذ تبريز عاصمة له ونشر المذهب الشيعي[١]. وبذلك تمكنت الأسرة الصفوية في إخضاع الهضبة الإيرانية بكاملها من جديد لإدارة واحدة ومستقرة، وحكم الصفويون إيران نحو قرنين وربع القرن وبذلك قامت الدولة الصفوية الشيعة على حدود الدولة العثمانية السنية، مما أدى إلى الكثير من الحروب بينهم، ففي عام ١٥١٤ انتصر العثمانيون على الشاه إسماعيل في معركة جالديران[٢].

بعد معركة جالديران[٣] جاء موقف الشاه إسماعيل سلبياً من احتلال البرتغاليين هرمز، حيث ارتبط معهم في محالفة كان شرطها الأول أن تقدم القوات البرتغالية أسطولها لمساعدة الشاه إسماعيل في بسط سلطته على البحرين والقطيف في مقابل اعتراف الشاه بالحماية البرتغالية لهرمز، إلا أن البرتغاليين لم ينظروا بعين الاعتبار إلى تلك المعاهدة[٤].

بعد ذلك جاء الأتراك العثمانين وانتصروا على طهماسب الأول عام ١٥٣٤م وبذلك احتلوا العراق وبغداد. إلا أن عباس الأول أعاد إلى الدولة الصفوية أوج مجدها فقد أعاد تنظيم الجيش وتحديثه بمساعدة خبراء إنكليز وطرد العثمانين من العراق وشهد عهده نشاطاً دبلوماسياً مع الغرب وتطورت العلاقات التجارية بينهم[٥].

أما علاقة الشاه عباس الأول أو الكبير مع البرتغاليين فقد توافرت العديد من العوامل في طرد البرتغاليين. ويمكن حصر تلك العوامل إلى سيطرة روح التعصب والقوة والقهر العسكري، واستغلال الشعوب المقهورة في الاستفادة من ثرواتها، كما فقدت البرتغال دقة التنظيم بسبب التمرد والخلافات بين كبار الضباط، وأيضاً نتيجة لفقدان البرتغال استقلالها عام ١٥٠٨م وضمها إلى أسبانيا. ونتيجة لتلك العوامل تمكن عباس الأول من طرد البرتغاليين من البحرين، وكان ذلك عام

---

(١) احمد شلبي، مرجع سابق، ص١٤٢

(٢) صباح كعدان، مرجع سابق

(٣) جاء تسمية المعركة التي دارت بين الفرس(الصفويون) والعثمانيين (الأتراك) في بعض المراجع باسم شالديران (انظر: علي فارس، مرجع سابق، ص ٥٨

(٤) المرجع السابق، ص ص ٥٧-٥٨.

(٥) صباح كعدان، مرجع سابق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٦٠٢م، وتمكن أيضاً بمساعدة الإنجليز بعد أن توصل الطرفان إلى توقيع اتفاقية في عام ١٦٢٢م. ومن أهم بنود تلك الاتفاقية أن يتقاسم الطرفان مناصفة تكاليف الحرب والدخل الجمركي لهرمز بعد الاستيلاء عليها وكذلك الغنائم، وأدخل عليها الشاه عباس الأول إضافات بأن تعفى البضائع الفارسية من الضرائب في الموانيء البريطانية شأنها شأن البضائع البريطانية في الموانئ الفارسية، ولقد سميت باتفاقية (ميناب)، وفي ذلك العام تمكنت قوات الطرفان من الاستيلاء على هرمز من دون مقاومة تذكر، كما استسلم البرتغاليون للإنجليز في ذلك العام أيضاً[١].

تعرضت إيران إلى مخاطر التدخل الأجنبي الذي جاء من الشرق والغرب على السواء بعد وفاة الشاه عباس الأول، حيث تمكن نادر خان من طرد الأفغان والأتراك والروس من إيران، كما أطلق على نفسه اسم نادر شاه، وأصبح سلطانه يمتد إلى تركستان وأفغانستان والهند. وقد اعقبت وفاته مرحلة من الفوضى والحرب الأهلية، وقامت أسرة أخرى في جنوبي فارس تدعى الزندية وأسسها كريم خان بين عام (١٧٤٧-١٧٧٩م)، ولم تدم طويلاً وانتهت الحرب الأهلية بانتصار القاجاريين[٢].

الدولة القاجارية:

جاءت الأسرة القاجارية بعد الحرب الأهلية في إيران بعد إزاحة الأسرة الزندية من الحكم، فقد كان زعيم القاجاريين هو إنما محمد خان، وقد اتخذ طهران عاصمة له، حيث حكمت

(١) علي فارس، مرجع سابق، ص ص٥٩-٦٢

(٢) صباح كعدان، مرجع سابق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأسرة القاجارية إيران ما بين عام (١٧٧٩-١٩٢٥م)[١].

أما العلاقات الخارجية للدولة القاجارية فيمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام أهمها وهي: علاقتها بروسيا، وعلاقتها بالدول الأوروبية، وعلاقتها بالدولة العثمانية؛ فمنذ وصول الأسرة القاجارية إلى الحكم في عام ١٧٧٩م، كانت إيران متعرضة إلى التدخل الأجنبي من الشرق والغرب، فقد نشأت العلاقة بين إيران وروسيا في وقت مبكر، حيث اتسمت تلك العلاقة بالصراع بين الدولتين، وأدت السياسة التوسعية لروسيا في وقوع حروب بين البلدين، الأولى وكانت متقطعة ما بين عام ١٨٠٤-١٨١٣م، تمكنت روسيا من ضم بعض المناطق من إيران إليها بعد توقيع معاهدة (كلستان)، والحرب الثانية عندما شنت روسيا الحرب ضد إيران ما بين عام ١٨٢٥-١٨٢٨م، وبذلك أيضاً تمكنت من ضم مناطق أخرى بعد معاهدة (تركمانجاي)[٢]، فكانت تلك المناطق هي (جورجيا وأرمينيا وأذربيجان حالياً[٣])[٤].

بذلك تمكنت روسيا بموجب معاهدة (تركمانجاي) أن يكون لها نفوذ قوي في إيران، وإلى الحصول على الكثير من الامتيازات من بينها الامتيازات القنصلية، وبالتالي أتاحت أيضاً لبريطانيا والعثمانيين الحصول على نفس تلك الامتيازات القنصلية الممنوحة للروس وذلك بسبب ضعف الحكومة القاجارية، وبقي النفوذ الأول للروس في الحكومة القاجارية مدعماً بالضغط والتهديد العسكري الدائم حتى قيام الحكم الدستوري في إيران[٥].

بعد النفوذ الروسي الكبير على إيران أخذت الحكومة القاجارية في عهد فتح علي شاه في التفتيش عن حليف أوروبي يقف بجانبها ضد التسلط الروسي فوجدت فرنسا، فبدأت تلك العلاقات السياسية بين البلدين في عهد بونابرت وبعد الهزيمة التي أصيب بها في حملته ضد مصر أراد

---

(١) عبدالله آل محمود، مرجع سابق، ص١٩

(٢) طلال مجذوب، إيران من الثورة الدستورية حتى الثورة الإسلامية ١٩٠٦-١٩٧٩م، دار ابن رشد للطباعة والنشر، بيروت -لبنان، ١٩٨٠م، ص ص٣٨-٣٩

(٣) المناطق التي ضمتها روسيا بعد الحرب الأولى ضد إيران بعد معاهدة كلستان هي:جورجيا – باكو – شيروان – شماخي – شكي – كنجه – قره باغ – وبعض أجزاء مغان وطالش، اما المناطق التي ضمتها روسيا بعد الحرب الثانية وبعد معاهدة تركمانجاي هي:ايروان (يريفان الحالية)- ونخجوان (انظر: طلال مجذوب، مرجع سابق ص٣٩

(٤) الجزيرة، المسار التاريخي، الموقع الالكتروني

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/20209C4A-2FE6-4FF9-8BB2-CE02A7AACDEE.htm، تاريخ الاطلاع ٢٠١١/٣/٩م

(٥) طلال مجذوب، مرجع سابق ، ص ص٤٠-٤١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إعادة هيبته في الشرق، وأيضاً من أجل الانتقام من الإنجليز. فعمل الجانبان على إرسال الوفود، إلا أن بسقوط نابليون وتوقيع معاهدة تيلسيث بين روسيا وفرنسا، بعد ذلك ظل الفرنسيين حريصين على تقوية الصلات التجارية مع إيران فقط، حتى اتجه الإيرانيون هذه المرة إلى بريطانيا ضد النفوذ الروسي، حيث عقدت الحكومة البريطانية مع الحكومة الإيرانية العديد من الاتفاقيات، أبرز تلك الاتفاقيات، اتفاقية عام ١٨٠١م تعهدت فيه إيران بالعمل على عدم الصلح مع الأفغان إلا إذا تعهدوا بعدم غزو الهند، وإمداد إيران بالمساعدة العسكرية ضد أي غزو يقوم به الأفغان أو الفرنسيون، وألحقت بها معاهدة تجارية أعطت الإنجليز إعفاءات جمركية في الموانئ الفارسية، كما عقدت الحكومة البريطانية مع الحكومة الإيرانية معاهدة عام ١٨٠٩م، تعهدت فيها بريطانيا بمساعدة الإيرانيين ضد الفرنسيين طالما ظل الإنجليز في حالة حرب معهم(١).

إلا أن الإنجليز في المرة الأخرى وقفوا ضد الإيرانيين بعد أن حاول ناصر شاه فرض الطاعة على أمراء الأفغانيين فوقف الإنجليز بجانب الأفغان، مما أدى إلى توقيع معاهدة عرفت بمعاهدة باريس سنة ١٨٥٧م التي اعترفوا فيها الإيرانيون بقيام حكومة أفغانية مستقلة. وفي عام ١٨٨٢ تم افتتاح السفارة الأمريكية في إيران، وفي عام ١٩٠٦م قامت الثورة الدستورية في إيران بقيادة بعض علماء الدين الذين تأثروا بالأفكار التحررية الغربية القادمة من الغرب، وبرغم أن إيران لم تستعمر إلا أنه في عام ١٩٠٧م تم تقسيم إيران إلى منطقتي نفوذ بين بريطانيا وروسيا(٢).

وقفت إيران في الحرب العالمية الأولى على الحياد، مما أدى أن تكون مسرحاً لعمليات الجيوش التركية والبريطانية والروسية، وبعد انتهى الحرب خرجت إيران في حالة من الفوضى الإدارية والخراب المالي، وبعد التغير الذي حصل في سياسة روسيا القيصرية على إيران عام ١٩١٧م أدى ذلك إلى إطلاق يد الإنكليز فيها(٣).

العهد البهلوي:

في عام ١٩٢٥م تمكن رئيس الوزراء رضا بهلوي من أن يكون ملكاً على إيرن، بعد اختيار الجمعية التأسيسية له، وبذلك أزيحت الأسرة القاجارية من حكم إيران وجاءت أسرة

---

(١) طلال مجذوب، مرجع سابق، ص ص٤١-٤٦

(٢) الجزيرة، المسار التاريخي ، مرجع سابق

(٣) صباح كعدان، مرجع سابق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جديدة وهي الأسرة البهلوية[١].

ومنذ وصوله إلى الحكم راح في إخضاع المؤسسة الدينية وإنهاء سيطرتها، حيث اهتم بالتعليم العلماني، وأرسل البعثات إلى الخارج. وفي عام ١٩٣٤م تم تأسيس جامعة طهران، حيث أصبح التدريس فيها فرنسيا[٢]. كما قام رضا شاه في تعزيزالحكومة المركزية، وإعادة بناء الجيش وتقييد حصانة القبائل، وإلغاء نظام الامتيازات، وطالب رسمياً جميع الدول الأجنبية مخاطبة الدولة باسم إيران بدلاً من فارس[٣].

في الحرب العالمية الثانية اعترض رضا بهلوي على جعل أراضي إيران ممراً لتزويد الاتحاد السوفيتي بالإمدادات العسكرية في حربها ضد ألمانيا، مما أدى إلى نزول قوات سوفيتية في شمال إيران، وبريطانية في الجنوب، نفس ما حصل لإيران قبل الحرب العالمية الأولى عام ١٩٠٧م في تقسيم إيران إلى منطقتي نفوذ بين بريطانيا وروسيا، وبعد الدعم الذي قدمته بريطانيا لرضا في ترسيخ حكمه، فقد قامت في إجباره عن التنازل لابنه محمد رضا بهلوي عام ١٩٤٤م[٤].

في عام ١٩٤٦م وبضغط من الولايات المتحدة الأمريكية على ستالين قام بالانسحاب من الجزء الشمالي الغربي لإيران. وفي عام ١٩٥١ تم اختيار محمد مصدق ليكون رئيس الوزراء، حيث قام بتأميم البترول الإيراني، مما أدى إلى عدم رضا بريطانيا عن ذلك، فرفعت القضية إلى محكمة العدل الدولية وحكمت لصالح إيران، إلا أن بريطانيا قامت بحصار بحري على الاقتصاد الإيراني مما أدى إلى انهياره. وبعد تزايد النفوذ الروسي والهيمنة الشيوعية في إيران قامت كل من الاستخبارات الأمريكية والاستخبارات البريطانية في إسقاط حكومة محمد مصدق عام ١٩٥٣م[٥].

شهدت إيران ما بين عام (١٩٦٣-١٩٧٣م) نمواً اقتصادياً سريعاً وازدهاراً كبيراً وازادت قوتها العسكرية وأصبح لها مكانة دولية، حيث أراد الشاه نقل إيران إلى الحداثة في أسرع وقت مما أدى إلى انتكاسة ثقافية وتضخم واختناقات اقتصادية، وكثرة المشاكل الاجتماعية والسياسية مما أدى إلى قيام معارضيه بالإطاحة بنظامه في عام ١٩٧٩م.

---

(١) محمود شاكر، التاريخ الإسلامي المعاصر – إيران وأفغانستان، الطبعة ١، المكتب الإسلامي، بيروت – لبنان، ١٩٩٢م، ص ٤٣.

(٢) طاهر البكاء، التطورات الداخلية في إيران (١٩٤٤-١٩٥١م)، مكتبة بيت الحكمة، بغداد – العراق، ٢٠٠٢م، ص٢٣

(٣) الجزيرة، المسار التاريخي ، مرجع سابق

(٤) وليد المبيض، جورج كتن. خيارات إيران المعاصرة: تغريب.... اسلمة..... ديمقراطية، دار علاء الدين، دمشق –سوريا، ٢٠٠٢م، ص ١٢

(٥) الجزيرة، المسار التاريخي ، مرجع سابق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العلاقات الخارجية الإيرانية من الثورة الإيرانية إلى عام ٢٠٠٠م

بعد قيام الثورة الإيرانية على نظام الشاه وإسقاطه في عام ١٩٧٩م، رجع السيد روح الله الموسوي الخميني قائد الثورة الإيراني بعد ١٥ عاماً من المنفى بباريس إلى إيران في نفس العام(١). وبعد النجاح الذي وصلت إليه الثورة الإيرانية، والتحول الحقيقي في جميع مناحي الحياة في إيران، تمكن الخميني من وضع قواعد الجمهورية الإسلامية الإيرانية التي مهدت لتأسيس كيان سياسي جديد في إيران، حيث تمكن من إنهاء النظام الملكي وإعلان النظام الجمهوري في إيران، كما تمكن أيضاً من إعلان نظام الحكم في إيران تحت عنوان الجمهورية الإسلامية(٢).

إن التاريخ الإيراني شاهد على أن صنع القرار السياسي الخارجي في إيران محصور في يد الملك إلى درجة اندماج تلك القرارت بطبيعة ومزاج الملوك وصفاتهم الشخصية(٣).

كما يعتبر الرئيس هو ثاني أقوى مركز سلطة في إيران، فهو منتخب من قبل الشعب، وبوصفه رئيس السلطة التنفيذية للدولة، إلا أنه لا يحدد الموجهات العامة للسياسة الداخلية والخارجية لإيران، إذ أنه لا يملك السيطرة على القوات المسلحة وأجهزة الأمن، فهذه السلطة بنص الدستور، هي من اختصاص الولي الفقيه والمرشد الأعلى للجمهورية، وهو يعتبر أقوى شخص في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ومن دون تعاون بينهم يستحال دوام استقرار الجمهورية الإسلامية وتسييرها بالكفاءة المطلوبة(٤).

إن ولاية الفقيه لا حدود لها وإن الدستور لا يحدد صلاحيته ولا يقيد سلطته أو يضبطها بل إن المرشد فوق الدستور(٥).

---

(١) الجزيرة، المسار التاريخي ، مرجع سابق

(٢) عبدالله دقامسة،مرجع سابق ، ص ص ٢١-٢٢.

(٣) عياد البطنيجي. انماط السياسة الخارجية الإيرانية، الموقع الالكتروني
http://albutniji.maktoobblog.com/1618711/%D8%A3%D9%86%D9%85%D8%A7%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9-2/، تاريخ الاطلاع ٢٠١١/٣/٩م

(٤) ويلفريد بوختا، من يحكم إيران؟ بنية السلطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، دراسات مترجمة، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي – الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٣، ص ص٢٢-٢٣.

(٥) عياد البطنيجي، مرجع سابق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فقد نصت الفقرة ١٦ من المادة ٣ من الدستور على أن: "السلوك السياسى الخارجي للدولة يكون حسب مقاييس أو معايير إسلامية"، هذه المعايير كانت واضحة من خلال الشعار الذي رفعته إيران لا شرق ولا غرب، وهذا الشعار يشكل أساس السياسة الخارجية[١].

كما نصت أيضاً بعض المواد في الدستور الإيراني على البعد العالمي للسياسة الخارجية الإيرانية، حيث تنص المادة رقم ١٥٢ "الدفاع عن حقوق جميع المستضعفين" والمادة ١٥٤ "دعم النضال المشروع للمستضعفين ضد المستكبرين في أي نقطة في العالم"، وأيضاً الفقرة ٥ من المادة ٣ تنص على "طرد الاستعمار ومكافحة الوجود الأجنبي"[٢].

إن السياسة الخارجية الإيرانية الحالية تقوم على أساس البعد العقائدي للمذهب الاثنى عشري الذي تنطلق منه إيران في تعاملها مع الآخر، حيث تقوم مرتكزات السياسة الخارجية الإيرانية على مبدأين رئيسيين هما:

١- مبدأ ولاية الفقيه:

منذ وصول الخميني على رأس السلطة في إيران قام في تأسيس هذا المبدأ وهو عصمة الإمام، وهذا يعني السمع والطاعة دون مراجعة أو اعتراض، ومن هذا يفهم أن الولي الفقيه سلطته فوق القانون وفوق الدستور لما له من عصمة[٣].

٢- مبدأ المصلحة:

إن مبدأ المصلحة في المذهب الشيعي الاثنى عشري، أنها تعلو على النص في (الكتاب والسنة)، وتتخطى حدوده ما دام ذلك يحقق المصلحة العليا للأفراد والمذهب، وهي بدورها منوطة برؤية الإمام الفقيه، وهذا التداخل بين مفهوم الفقيه والمصلحة في الفقه الشيعي نتج عنه مبدأ التقية الذي يلجأ إليه الشيعة أفراداً وجماعات في التعامل مع الآخر فيظهر له غير ما يبطن، وهذا هو السر في تغير مواقف الشيعة من الشيء إلى نقيضه[٤].

إن أهداف السياسة الخارجية لا تنفصل عن صانعي السياسة الخارجية، وإن أهداف السياسة الخارجية هي تلك التي يعبر عنها الأشخاص المخولون رسمياً في صنع سياسة الدولة. ولقد

---

(١) عبدالله دقامسة، مرجع سابق، ص٢٣

(٢) عياد البطنبجي، مرجع سابق.

(٣) أحمد الجمري، بحث: مستقبل العلاقات الإيرانية الأمريكية، الدورة الدبلوماسية ال٢٥، المعهد الدبلوماسي بوزارة الخارجية العُمانية، مسقط- سلطنة عُمان، ٢٠٠٤م، ص ٥

(٤) أحمد الجمري، مرجع سابق، ص٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

انطلقت أهداف السياسة الخارجية الإيرانية من قاعدة واحدة وهي الدستور الإيراني، إذ يمكن إجمال أهداف السياسة الإيرانية منذ انطلاق الثورة إلى الآن، وهي:

١- الأهداف الايديولوجية: تتمثل هذه الأهداف في نشر مجموعة من المبادئ والأفكار والشعارات التي قامت عليها الثورة، إلا أن هذه الأهداف بعد وفاة الخميني لم تعد المحرك الأساسي للسياسة الإيرانية.

٢- الأهداف الجغرافية: حيث يتمثل هذا الهدف في محاولة إيران التوسع في منطقة الخليج نظراً للأهمية الجغرافية والتاريخية لهذه المنطقة(١)، هذا الطموح دفع صناع القرار في الحقب الماضية إلى الدخول في مغامرات حربية لم يكونوا أهلاً لها(٢).

٣- الأهداف الاقتصادية: وهي رغبة إيران في امتلاك اقتصاد قوي، حيث توجه كل رؤساء الدولة الإيرانية في إنعاش الاقتصاد الإيراني كهدف أساسي للأمن القومي الإيراني في الوقت الراهن.

٤- هدف الانفتاح على الخارج: بعد الرفض الكامل لأي وجود أجنبي غربي داخل الأراضي الإيرانية، اقتنع الخميني بحاجة إيران إلى إقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية من أجل إنهاء العزلة الدولية(٣)، وأخذت إيران في الانفتاح على العالم الخارجي منذ تلك اللحظة، فتجد إيران تتواجد في كل الدوائر الجيوسياسية المهمة: أفريقيا، والشرق الأوسط، وآسيا الوسطى، وأمريكا الجنوبية(٤).

٥- الأهداف العسكرية: بعد الثورة الإيرانية كانت القوة العسكرية هي الوسيلة الرئيسية في تحقيق الأهداف القومية وتصدير الثورة، وفي الوقت الراهن عملت إيران على تحديث قواتها المسلحة وتطويرها بما يحقق لها فرض نفوذها الاستراتيجي والعسكري في المنطقة(٥).

---

(١) عبدالله دقامسة، مرجع سابق، ص ص ٦٤-٧٥

(٢) عياد البطنيجي، مرجع سابق.

(٣) عبدالله دقامسة، مرجع سابق ص ص ٧٧-٧٩

(٤) المرجع السابق .

(٥) المرجع السابق ، ص٨٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦- إقامة مجتمع إسلامي قائم على أسس شيعية في العالم والدفاع عن أراضي المسلمين ومصالحهم والدعوة إلى الإسلام، إذ أن سياستها تمتد لتشمل كافة المسلمين بهدف توحيدهم تحت راية الفقيه[١].

فقد كانت إيران بعد الثورة الإيرانية تتميز بكونها أكثر التزاماً بمبادئ الثورة وبأسلوبها الصارم مع المعارضة الداخلية ووجود الشخصية الكارزمية المهيمنة وبضعف القدرات العسكرية والاقتصادية ورفض كامل لعملية السلام في الشرق الأوسط، فبعد وفاة الخميني عام ١٩٨٩م وانتهاء الحرب الإيرانية العراقية، فقد تميزت إيران بغياب الشخصية الكارزمية، وبروز التيار الإصلاحي المعتدل، والتقليل من أهمية ولاية الفقيه، وبروز التعديلات الدستورية والتعايش بين تيار الدولة وتيار الثورة، وموقف عدم الممانعة من عملية السلام، وأصبحت السياسة الخارجية نتاجاً لتسويات بين مصالح مختلفة ومتعددة لجماعات متنافسة، وبعد التعديلات الدستورية التي حصلت عام ١٩٨٩ فقد أعطت الرئيس صلاحيات أكبر في مجال الشؤون الخارجية من خلال إلغاء منصب رئيس الوزراء، فقد أدت تلك الصلاحيات التي أعطيت إلى الرئيس في مجال الشؤون الخارجية إلى خلافات بين المرشد الأعلى خامئني ورئيس الدولة رفسنجاني وخاصة بعد عام ١٩٩٣، وسعي المرشد إلى تأكيد قوته بلعب دور هام في مجال السياسة الخارجية ثم ما تلاه من انقسامات حادة بين التيار الإصلاحي بقيادة الرئيس محمد خاتمي بعد توليه الرئاسة والتيار المحافظ الذي يتزعمه خامنئي، نتج عن ذلك كله تعدد في مراكز صنع القرار[٢].

في عام ١٩٩٣ طرح رفسنجاني الخطوط العريضة لمشروعه السياسي في إخراج إيران من العزلة، وذكر رفسنجاني أن عودة إيران إلى المجتمع الدولي لا تتم إلا عن طريق المملكة العربية السعودية[٣].

وبرزت الخلافات بين الإصلاحيين والمحافظين خصوصاً فيما يتعلق بتعزيز الديمقراطية داخلياً وبالعلاقة مع الولايات المتحدة والتفكير الجديد في العلاقات مع دول الجوار الجغرافي وأوروبا خارجياً الأمر الذي قاد إلى تباين وازدواجية في سياسة إيران الخارجية، حيث كان يهدف الإصلاحيون إلى تبني سياسة خارجية تقوم على تطبيع العلاقات مع دول الخليج العربي وبناء

---

(١) هايل عطا الزبن، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران (١٩٩٠-٢٠٠٥م)، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة مؤتة، الكرك- الأردن، ٢٠٠٧م، ص ٦٥

(٢) المرجع السابق، ص ص ٦٥-٦٦

(٣) عبدالله آل محمود، مرجع سابق، ص١٠٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

علاقات خارجية طبيعية مع العالم، والبحث عن طرق للحصول على التكنولوجيا الغربية، ودمج إيران في النظام الرأسمالي العالمي[١].

وتسعى إيران إلى تكوين أحلاف مع أطراف دولية رئيسية ولا سيما الصين مثل ما هو الحال مع أوروبا، سعياً إلى تخفيف الآثار السلبية للنفوذ الأمريكي على أمنها واقتصادها، وأملاً في أن تحول دون تعزيز قيام نظام عالمي أحادي القطبية يقوم على التفوق العسكري والسياسي للولايات المتحدة الأمريكية[٢].

أما روسيا فرأت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي أن أعظم خطر يهدد المصالح الروسية الغربية على حد سواء هو الإسلام المتطرف، وفي إطار هذه الرؤية كانت إيران تعد مصدر تهديد للمصالح الروسية بدلاً من أن تكون حليفاً ممكناً. وفي منتصف عام ١٩٩٣ حدثت تطورات أسهمت في تحرير روسيا من أوهام صلتها في الغرب، واكتسبت إيران بصفتها قوة إقليمية رئيسية مطلة على كل من بحر قزوين والخليج العربي مزيداً من الأهمية لروسيا[٣].

يرى الباحث أن التطور التاريخي للسياسة الخارجية الإيرانية منذ قيام الثورة عام ١٩٧٩م مرت بالكثير من المراحل، من عهد الخميني إلى عام ٢٠٠٠م، إذ يمكن وصف تلك العلاقات ما بين التواصل، والانقطاع، والتذبذب.

---

(١) هايل عطا الزبن، مرجع سابق، ص ٦٦

(٢) شيرين هنتر، دراسات عالمية إيران بين الخليج العربي وحوض بحر قزوين: الانعكاسات الاستراتيجية والاقتصادية، تحرير عايدة، الازدي، العدد ٣٨، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي – الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠١م، ص ٢٥

(٣) المرجع السابق ، ص ص ٣٣-٣٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني : الجذور التاريخية للعلاقة بين السياسة الدولية العُمانية –الإيرانية

كانت العلاقات العُمانية الإيرانية في القدم يشوبها الحذر وعدم الاستقرار، وبعد وصول السلطان قابوس إلى حكم سلطنة عُمان عام ١٩٧٠م، فقد اتجهت تلك العلاقات إلى منحى آخر من العلاقات المتينة والقوية، والتي ما تزال إلى اليوم في تتطور مستمر في جميع الجوانب السياسية، والاقتصادية، والأمنية، والعسكرية.

كما وجد التقارب الخليجي الإيراني وبالذات مع السعودية في أواسط التسعينات والذي نمى ذلك بعد وصول محمد خاتمي إلى الحكم في إيران، وسعى إلى تحسين علاقات إيران الخارجية مع جميع دول العالم.

ومع إشراف كل من عُمان وإيران على مضيق هرمز الشديد الأهمية، فرض على هذه الدولتين خطاباً سياسياً أمنياً دولياً ذا خصوصية وحساسية.

ويشتمل هذا المبحث على مطلبين أساسيين هما:

١– العلاقة السياسية الدولية العُمانية – الإيرانية

٢– العلاقة السياسية الدولية الإيرانية – العُمانية

المطلب الأول: العلاقة السياسية الدولية العُمانية –الإيرانية

ستتناول الدراسة علاقة السياسة الدولية العُمانية تجاه إيران، إذ يمكن إرجاع بداية تلك العلاقة إلى طلب العُمانيين من الفرس طرد الأحباش من عُمان وكان ذلك عام ٥٩٧ق.م، كما ذكرت وثائق بومباي[١].

مع قدوم مالك بن فهم إلى عُمان في القرن الرابع قبل الميلاد، وجد الفرس في عُمان، حيث قام بقتال الفرس وتمكن من طردهم من عُمان، وأصبح مالك بن فهم وأولاده يحكمون عُمان فترة زمنية طويلة حتى آل ملكها إلى الجلندى ابن المستكبر، حيث أشار المؤرخون إلى مقتل ابن الملك دارا بن دارا على يد سليمة بن مالك بن فهم، إذا دارا بن دارا هو الذي أرسل المعونة إلى قتال مالك

(١) علي فارس، مرجع سابق، ص ص ٤٧–٤٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بن فهم، ومع اتفاق مع آل الجلندى تمكن الفرس من العودة إلى عُمان، وبقوا فيها إلى دخول الإسلام عُمان ٨هـ، فقد قام ملوك بني الجلندى في إجلائهم عندما رفضوا الدخول في الإسلام(١).

ظلت العلاقات العُمانية الفارسية بعد الفتح الإسلامي يكتنفها الغموض كما أشار إليها علي الفارس في كتابه العلاقات العُمانية الفارسية في عهد دولة آل بوسعيد، أما في عهد بني نبهان ظلت العلاقات بينهم يشوبها الحذر وعدم الاستقرار، فقد تلقت عُمان في عهد الملك عمر بن نبهان النبهاني حملة فارسية عام ١٢٦٢م، قام الفرس خلالها بأعمال تخريبية في عُمان، كما تلقت عُمان أيضاً في عهد الملك كهلان بن عمر النبهاني حملة أخرى في عام ١٢٧٦م. فقد تمكن الفرس في المرة الأولى من إلحاق الهزيمة بالملك كهلان، إلا أن الملك استطاع هزيمتهم في المرة الثانية (٢).

كما أشار محمد العريمي في كتابه الرؤية العُمانية، إلى أن الخلافة العباسية استعانت بالفرس لإخضاع العُمانيين عندما قويت شوكتهم، كما استعانت أيضاً بالعُمانيين لإخضاع الفرس عندما ضعفت الخلافة العباسية(٣).

أما في عهد سليمان بن مظفر ومعه والي صحار مهنا بن محمد الهديفي آنذاك استطاعوا من صد هجوم للفرس والحقو بهم هزيمة (٤).

بقيت العلاقات بين العُمانيين والفرس المطلين على الخليج العربي يسودها هذا التنازع حتى استطاعت مملكة هرمز في نهاية الأمر من السيطرة على مسقط وصحار وقلهات وصور وهذه مناطق عُمانية، والبحرين، بالإضافة إلى ممتلكاتها في جزيرة قشم وميناء سيزاف على الساحل الفارسي من الخليج، واستمر هذا الوضع حتى لاح التهديد البرتغالي عام ١٨٩٨م فتغيرت الأوضاع نتيجة لذلك، حيث يمثل هذا التهديد عهد الأطماع الاستعمارية في الخليج العربي (٥).

---

(١) سالم السيابي، عُمان عبر التاريخ، الجزء الأول، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط – سلطنة عُمان، ١٩٨٢، ص ص ٩١-٩٤

(٢) علي فارس، مرجع سابق، ص ص ٥١-٥٢

(٣) محمد العريمي، الرؤية العُمانية للتعاون الخليجي، الطبعة الأولى، العدد ١٢١، تصدر عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ابوظبي–الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٧م، ص ٣٥

(٤) سالم السيابي، عُمان عبر التاريخ، الجزء الثالث، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط – سلطنة عُمان، ١٩٨٢، ص ١٠٩

(٥) علي فارس، مرجع سابق، ص ص٥٢-٥٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

انتقلت عُمان في عام ١٦٢٤م إلى عهد جديد وهو أسرة اليعاربة التي حكمت عُمان إلى عام ١٧٤٤م[١]، وقد استطاع الإمام ناصر بن مرشد اليعربي من طرد مملكة هرمز من صحار، كما تمكن من القضاء على قوة فارسية كانت متمركز في أحد حصون جلفار "رأس الخيمة"[٢].

أما في عهد الإمام سلطان بن سيف الثاني اليعربي (١٧١١- ١٨١٨م)، وبعد طرد البرتغاليين فرضت عُمان سيطرتها على ضفتي خليج عُمان والخليج العربي، حيث بدأ الاحتكار المباشر بين عُمان وفارس[٣]، فقام الإمام سلطان بن سيف الثاني في غزو كل من لنجة ولار وجزيرتي هرمز وقشم وميناء بندر عباس، بعد أن قام أهل لنجة في نهب إحدى سفن رعايا الإمام سلطان[٤].

بعد ذلك جاءت علاقة الإمام سيف بن سلطان اليعربي بالفرس مغايرة تماماً، فقد قام بطلب نصرة الفرس ضد أهل عُمان وكان ذلك عام (١١٤٩هـ- ١٧٣٦م)، وبعد انتصاره على بلعرب بن حمير عام (١١٥٠هـ -١٧٣٧م) تمكن الإمام سيف بن سلطان من بسط سيطرته على عُمان، وعندما رأى الإمام سيف أن عُمان غير راغبة فيه، قام أيضاً في طلب زيادة جنود من ملك الفرس، فقد قام الفرس بأعمال تخريبية في عُمان، مما أدى أيضاً إلى بسط الإمام سيف سيطرته على عُمان، إلا أن الإمام قام للمرة الثانية بطلب النصرة من الفرس ضد العُمانيين، فقد أرسل الملك إليه بجيش عظيم ونزلوا خورفكان ولقد دارت العديد من المعارك بين العُمانيين والفرس في عُمان[٥].

فقد توفي الإمام سيف بن سلطان اليعربي وخلفه الإمام سلطان بن مرشد الذي قاد العديد من المعارك لتحرير عُمان من الفرس، وأثناء المعارك بين العُمانيين والفرس توفي الإمام سلطان بن مرشد، وظهر في تلك الفترة أمام جديد لعُمان من أسرة جديدة وهو الإمام أحمد بن سعيد البوسعيدي الذي كان والياً على صحار بعد مبايعة العلماء له، فقام الإمام أحمد بطرد الفرس من عُمان[٦].

نجح كريم خان الزندي في السيطرة على فارس بعد اغتيال نادر شاه عام ١٧٤٧م، واصطدمت سياسة الإمام أحمد بن سعيد البوسعيدي في المنطقة بسياسة كريم خان، حيث طلب

---

(١) جمال قاسم، مرجع سابق، ص ٤١.

(٢) علي فارس، مرجع سابق، ص ٦٣

(٣) روبرت لاندن، عُمان منذ ١٨٥٦ مسيرا ومصيرا، ترجمة امين، عبدالله، الطبعة الثالثة، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط – سلطنة عُمان، ١٩٨٤م، ص ٦٥

(٤) علي فارس، مرجع سابق، ص ٦٨

(٥) سالم السيابي، عُمان عبر التاريخ، الجزء الرابع، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط – سلطنة عُمان، ١٩٨٢م، ص ص ١٢٢- ١٢٧

(٦) حميد رزيق، مرجع سابق، ص ١٥٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كريم خان من الإمام أحمد بن سعيد دفع الجزية، ولكن الإمام رفض ذلك وحصلت بعض المناوشات بينهم، وقد تمكن الفرس من الاستيلاء على بعض القطع البحرية العُمانية، كما رفض الإمام أحمد شراء صداقة الفرس بالمال، الذي أصر الشيخ ناصر حاكم بوشهر على دفع الإمام الضريبة لفارس بعد توكيله من قبل كريم خان في تصريف الشؤون البحرية في الخليج العربي[١].

أدت تلك الظروف إلى توتر العلاقات وشرع الإمام أحمد في التخطيط لاستخدام القوة التي يلجأ إليها عدوه، وذلك عن طريق عقد التحالفات مع خصوم الفرس وخاصة الأتراك[٢]، ولعب الإمام أحمد بن سعيد دوراً كبيراً في طرد الفرس من البصرة في عهد السلطان العثماني مصطفى الثالث، الذي قدر تلك المساعدة القيمة من جانب عُمان مما جعله يقرر دفع جزية سنوية من خزانة البصرة إلى عُمان[٣].

أما في عهد السيد سلطان بن أحمد البوسعيدي اتجهت أنظاره في استرداد أملاك عُمان، فشن حملات يستعيد بها جزائر قشم وهرمز والبحرين، ويبدو أن السيد سلطان فعل ذلك اتقاء لأخطار عدة منها الخطر الفارسي والخطر الأوروبي والخطر الوهابي، كما بسط نفوذه على الموانئ الهامة في ساحل مكران واستولى على كل من ميناء شهبار وجواذر وبندر عباس، وقام بتوثيق الصلات مع بلوخستان مما أدى إلى ازياد هجرة البلوش إلى عُمان[٤].

كما أشار جمال قاسم في كتابه دولة بوسعيد في عُمان وشرق أفريقيا، إلا أن فارس قامت في تأييد السيد سلطان بن أحمد في حربه ضد الوهابيين وآل خليفة لضم البحرين، حيث انضمت القوات الفارسية عام ١٨٠٢م بعد رفضها في البداية مساعدته إلى قوات السيد سلطان البوسعيدي واستولى الإمام سلطان على البحرين، ولم يستمر حكم عُمان للبحرين مدة طويلة[٥].

بينما أشار علي فارس في كتابه "العلاقات العُمانية الفارسية في عهد دولة آل بوسعيد"، إلى أن هناك صراع حصل بين الفرس وعُمان في عهد السيد سلطان بن أحمد في الأعوام ١٧٩٩م، ١٨٠١م، ١٨٠٢م، في الاستيلاء على البحرين[٦]، وتعتبر هذه مفارقة تاريخية في العلاقات العُمانية –الإيرانية في عهد السيد سلطان بن أحمد البوسعيدي.

---

(١) جمال قاسم، مرجع سابق، ص ص ٧١-٧٣.

(٢) وزارة الخارجية العُمانية، عُمان عبر التاريخ، مرجع سابق

(٣) جمال قاسم، مرجع سابق، ص ٧٤

(٤) وزارة الخارجية العُمانية، عُمان عبر التاريخ، مرجع سابق

(٥) جمال قاسم، مرجع سابق، ص ٧٨

(٦) علي فارس، مرجع سابق، ص٩٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبلغت العلاقات العُمانية الفارسية ذروتها في عهد السيد سعيد بن سلطان البوسعيدي، حيث بذل جهداً كبيراً في الحفاظ على الجزر والموانئ والمقاطعات الفارسية، إضافة إلى محاولات سيطرته على جميع ما يقع في يده من سواحل أو مؤاني فارسية أخرى، حيث سجلت المصادر العُمانية حدثاً تاريخياً عميق الصلة بالعلاقات العُمانية الفارسية تمثل في اندماج القوات الفارسية مع القوات العُمانية ضد الخطر الوهابي، إلا أن هذا التعاون قد فشل(١).

وبعد ذلك أراد السيد سعيد بن سلطان إرجاع ميناء بندر عباس من الأيدي الفارسية عام ١٨٥٤م، إلا أن بريطانيا تدخلت في هذا الصراع، وأدى ذلك إلى توقيع اتفاقية بين الطرفين عام ١٨٥٦م، وبموجب هذه الاتفاقية تنازل السيد سعيد بن سلطان البوسعيدي عن جزيرتي قشم وهرمز إلى فارس، أما ميناء بندر عباس فقد أعيد استئجاره من فارس لعشرين سنة للعُمانيين مقابل ١٦٠٠٠ تومان، وكما نصت الاتفاقية على عدم تصرف سلطان مسقط في الميناء بإعطائه إلى إحدى الدول(٢).

أما في عهد السيد ثويني فكانت العلاقات العُمانية الفارسية يسودها الهدوء منذ توقيع اتفاقية بندر عباس عام ١٨٥٦م، وبعد مقتل السيد ثويني على يد ابنه سالم، قام بتوقيع اتفاقية جديدة مع فارس للاستفادة من ميناء بندر عباس، إلا أن ذلك لم يدم طويلاً بسبب حركة التمرد التي قام بها الإمام عزان بن قيس التي أطاحت بالسيد سالم بن ثويني، مما أدى إلى قيام الحكومة الفارسية إلى فسخ الاتفاق المعقود مع السيد سالم بن ثويني عام ١٨٦٨م، وأراد الإمام عزان بن قيس استرجاع الميناء بالقوة إلا أن سلطته لم تدم عليه، وظل بندر عباس في إدارة الحكومة الفارسية، وبالتدرج تغلب العنصر الفارسي على الشؤون الإدارية لتفقد عُمان بندر عباس نهائياً(٣).

السياسة الدولية العُمانية – الإيرانية في عهد السلطان قابوس بن سعيد:

منذ انطلاق مسيرة النهضة في سلطنة عُمان عام ١٩٧٠م، بقيادة السلطان قابوس بن سعيد، رسم السلطان قابوس على الصعيد الخارجي سياسة عُمان الخارجية، وفق أسس ومبادئ راسخة تقوم على التعايش السلمي، بين جميع الشعوب، وحسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير، والاحترام المتبادل لحقوق السيادة الوطنية، ومد جسور التواصل السلمي مع الآخرين، وفتح

---

(١) المرجع السابق ، ص ص ٩٨-٩٩.

(٢) جمال قاسم، مرجع سابق، ص ص١٨٨- ١٨٩.

(٣) علي فارس، مرجع سابق، ص ص ١٠٣ -١٠٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

آفاق التعاون، والعلاقات الطيبة مع مختلف الدول الشقيقة والصديقة، على امتداد العالم وفق أسس واضحة ومحددة ومعروفة للجميع[١].

ستتناول هذه الدراسة السياسة الدولية العُمانية – الإيرانية في عهد السلطان قابوس، لتشمل أهم العوامل المحددة لتلك العلاقة، مروراً بالجوانب السياسية، والجوانب الأمنية، والجوانب العسكرية، والجوانب الاقتصادية. وسوف يتم مناقشة جميع التطورات التي حصلت في الجوانب بعد عام ٢٠٠٠ في الفصل الثاني.

أهم العوامل المحددة للعلاقة السياسية الدولية العُمانية– الإيرانية:

أ–المحدد الجيواستراتيجي:

تقع سلطنة عُمان في أقصى الجنوب الشرقي لشبه الجزيرة العربية، وتمتد بين خطي عرض (١٦٤٠) درجة و (٢٦٢٠) شمالاً، وبين خطي طول (٥١٥٠) و (٥٩٤٠) شرقاً[٢]، وتطل على ساحل يمتد (٣١٦٥ كم) يبدأ من أقصى الجنوب الشرقي حيث بحر العرب ومدخل المحيط الهندي، ممتداً إلى خليج عُمان حتى ينتهي عند مسندم شمالاً ليطل على مضيق هرمز مدخل الخليج العربي، ومن هذا الموقع تسيطر سلطنة عُمان على أقدم وأهم الطرق التجارية البحرية في العالم[٣]، وترتبط حدود عُمان مع دولة الإمارات العربية المتحدة شمالاً ومع المملكة العربية السعودية غرباً، والجمهورية اليمنية من الجنوب الغربي. ويتبعها عدد من الجزر الصغيرة في خليج عُمان ومضيق هرمز مثل جزيرة سلامة وبناتها، وفي بحر العرب مثل مجموعة جزر الحلانيات وجزيرة مصيرة[٤].

وتبلغ مساحة سلطنة عُمان (٣٠٩.٥٠٠ كم)[٥]، أما عدد سكانها فيبلغ (٢٦٩٤٠٠٠)[١].

---

(١) هشام محمد، الأعمال التاريخية للسلطان قابوس، الطبعة الأولى، مركز الراية للنشر والاعلام، القاهرة – مصر، ٢٠١١م، ص ٢٠٤

(٢) سعد حسين و باسم خريسان، "السياسة الخارجية العُمانية قراءة في الاسس والثوابت "، تحرير عليان الجالودي و محمد المقداد، أعمال المؤتمر العلمي الرابع علاقات عُمان الخارجية في القرن العشرين، وحدة الدراسات العُمانية، جامعة آل البيت، المفرق – الأردن، ٢٠٠٧ م، ص ٢٤٧

(٣) المرجع السابق ، ص ٢٤٧

(٤) ضيف الله السعيدين، " دوائر صنع القرار في السياسة الخارجية في سلطنة عُمان "، تحرير عليان الجالودي و محمد المقداد، أعمال المؤتمر العلمي الرابع علاقات عُمان الخارجية في القرن العشرين، وحدة الدراسات العُمانية، جامعة آل البيت، المفرق – الأردن، ٢٠٠٧ م، ص ١٤٨

(٥) سعد حسين و باسم خريسان، مرجع سابق، ص ٢٤٧

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد أتاح الموقع المتطرف جغرافياً لعُمان في أقصى الجنوب الشرقي من شبه الجزيرة العربية وإحاطتها ببحرين وبصحراء، حماية طبيعية متميزة، أما المنافذ البرية المتاحة تمر عبر كتل من السلاسل الجبلية الوعرة، في الشمال جبال الحجر وفي الجنوب جبال ظفار، مما زاد من مناعة الدفاع عن عُمان، ومع إشراف عُمان على الشق الغربي من مضيق هرمز شديد الأهمية فرض عليها خطاباً سياسياً أمنياً دولياً ذا خصوصية وحساسية، وذلك بسبب وجود إيران على الشاطئ الشرقي للمضيق وبسبب الجوار العُماني للبحر المفتوح على الهند والشرق الأقصى، فقد كان تعاطي السياسة الخارجية العُمانية مع القضايا المفروضة اتسمت بالهدوء والتأني وبالموضوعية، إدراكاً منها أن الموقع الجيواستراتيجي حملها مسؤولية كبيرة في المساهمة بشكل رئيسي في تأمين مدخل الخليج العربي، وركزت السياسة الخارجية العُمانية على صيانة الأمن والسلم في الخليج[٢].

كما فرضت على السياسة الخارجية العُمانية في ظل ما تشهده المنطقة من إحداث تحديات كبيرة، في ظل المواجهة الحالية بين الولايات المتحدة الأميركية وإيران حول المشروع النووي الإيراني، والصراع على النفوذ في المنطقة، فقد نجحت السياسة العُمانية في الإمساك بكل الخيوط والاحتفاظ بعلاقات طيبة مع الجميع[٣].

ب-<u>المحدد الاقتصادي</u>:

كان الوضع الاقتصادي في عُمان قبل عام ١٩٧٠ بدائياً إلى حد بعيد، وذلك بسبب ضعف الزراعة وغياب الصناعة، وطغيان النظام القبلي على النشاط الاقتصادي عموماً[٤].

عانت الدولة العُمانية من جراء انفصال شرق أفريقيا، وهيمنة المصالح الاستعمارية على المنطقة من مصاعب اقتصادية كبيرة، كما أثرت الأوضاع السياسية غير المستقرة في عُمان على

---

(١) بيان معالي عبد النبي مكي وزير الاقتصاد الوطني المشرف العام على التعداد لعام ٢٠١٠ في سلطنة عُمان (انظر: الموقع الالكتروني http://www.argaam.com/Portal/Content/ArticleDetail.aspx?articleid=190256، تاريخ الاطلاع ٢٠١١/٤/٦م

(٢) عمر الحضرمي و محمد القطاطشة، " الثوابت والمرتكزات في السياسة الخارجية العُمانية "، تحرير عليان الجالودي و محمد المقداد، <u>أعمال المؤتمر العلمي الرابع علاقات عُمان الخارجية في القرن</u> العشرين، وحدة الدراسات العُمانية، جامعة آل البيت، المفرق – الأردن، ٢٠٠٧م، ص ص ٢٠٧-٢٠٨

(٣) طاهر مقيبل، مرجع سابق، ص١١٧

(٤) عطا زهرة، " تطور العلاقات الأردنية العُمانية "، تحرير عليان الجالودي و محمد المقداد، <u>أعمال المؤتمر العلمي الرابع علاقات عُمان الخارجية في القرن العشرين</u>، وحدة الدراسات العُمانية، جامعة آل البيت، المفرق – الأردن، ٢٠٠٧م، ص ٣١٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

علاقاتها الاقتصادية الدولية في القرن الماضي، فإن تلك العلاقات انحصرت في مبادلات تجارية بسيطة بين تجار عُمان وبلدان أخرى في شبه القارة الهندية والخليج العربي وشرق أفريقيا(١).

فرضت استمرارية الركود التي ظَلّ الاقتصاد العُماني يعاني منها منذ منتصف القرن التاسع عشر إثر التحولات العالمية التي طرأت على أوضاع الملاحة البحرية في سيطرت أساطيل الدول الغربية على طرق التجارة بالمنطقة، وظل ذلك الركود الاقتصادي حتى نهاية الستينات من القرن الماضي، على الرغم من اكتشاف النفط والبدء في انتاجه بكميات تجارية عام ١٩٦٤ وتصديره ١٩٦٧م، فقد انتهجت سياسة الباب المغلق من الاستفادة من فرص تطوير الأساليب الانتاجية وتحديثها والإفادة من المنجزات التكنولوجية العصرية، وتوفير البنية اللازمة لاستغلال الموراد الطبيعية(٢).

ما بعد عام ١٩٧٠م شهد الاقتصاد العُماني تحولاً وانطلاقاً ملحوظاً مع تولي السلطان قابوس بن سعيد مقاليد الحكم في البلاد، حيث بدأت نهضة شاملة في كافة الميادين، وترتب عليها تغيير أوضاع الركود الاقتصادي، فكانت التنمية الاقتصادية في مقدمة اولويات برامج وسياسات التنمية الشاملة التي انتهجتها خطط الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي في البلاد(٣).

لقد كانت عُمان ولا تزال تمتلك العديد من الموارد الطبيعية والمقومات التي كانت تكفل وجود نظام اقتصادي يتسم بالوفرة والتنوع، حيث يمثل الموقع الاستراتيجي والصلات التجارية التي تربطها مع العديد من الدول، وتوجهاتها للأخذ بنظام السوق الحر، وتشجيع الاستثمارات الخارجية، وتنشيط الدور الذي يقوم به القطاع الخاص، حيث تعتبر مقومات أساسية لعلاقات اقتصادية نشطة وتبادل تجاري مرن على المستويين الإقليمي والدولي(٤).

وكنتيجة للانفتاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي على العالم الخارجي بعد عام ١٩٧٠م تزايد دور التجارة الخارجية في الانتعاش الاقتصادي للبلاد، أخذ التبادل التجاري مع دول العالم يتزايد بمعدلات مرتفعة. فقد بلغ صافي إيرادات الصادرات من السلع والخدمات ١٩% من إجمالي الناتج القومي في نهاية سنوات الخطة الخمسية الأولى (١٩٧٦-١٩٨٠)، وبلغ معدل النمو السنوي

---

(١) طاهر مقيبل، مرجع سابق، ص ص ١٢٦- ١٢٧

(٢) كلية الاداب والعلوم الاجتماعية، محاضرات في المجتمع العُماني المعاصر، جامعة السلطان قابوس، مسقط- سلطنة عُمان، ٢٠٠٦/٢٠٠٧، ص ص ٢٨- ٢٩

(٣) المرجع السابق، ص٢٩

(٤) طاهر مقيبل، مرجع سابق، ص ١٢٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للصادرات خلال الفترة ٢١.٥%، كما أصبح للتجارة الخارجية دور ملحوظ في توجيه النشاطات الأخرى، بالتالي استعادت عُمان مكانتها التجارية وشهرتها العالمية[١].

في حين انضمت عُمان إلى منظمة التجارة العالمية عام ٢٠٠٠م، إذ تعتبر خطوة هامة على طريق الاندماج في الاقتصاد العالمي، كما أنها تسعى كذلك إلى تطوير علاقاتها الاقتصادية مع القوى والتجمعات الاقتصادية الأخرى سواء، من خلال مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجامعة الدول العربية ورابطة الدول المطلة على المحيط الهندي، أو على الصعيد الثنائي[٢].

جوانب السياسة الدولية العُمانية – الإيرانية:

١- الجانب السياسي:

تتويجاً لعلاقة حسن الجوار مع إيران قام السلطان قابوس بأول زيارة رسمية إلى الخارج عام ١٩٧١م، حيث توجه إلى إيران بدعوة من الشاه رضا بهلوي بمناسبة الاحتفالات الكبرى الإيرانية بمرور ٢٥٠٠ عام على قيام الأسرة الشاهنشاهية، إحدى أعظم إمبراطوريات العالم القديم، وقد اهتم السلطان قابوس بإيران والشاه اهتماماً كبيراً وذلك لما وصلت له إيران في غضون عقد واحد من امتلاك صناعة عصرية، وجيش قوي، وقدرات ثقافية وحضارية[٣].

وتنظر الدبلوماسية العُمانية إلى العلاقات مع إيران، بصفتها علاقات تاريخية قديمة ووطيدة، تحكمها سياسة الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، لذلك لم يؤثر سقوط الشاه عام ١٩٧٩م، وتغير النظام على العلاقات بين الدولتين. ويقول السلطان قابوس "نحن منذ إبتدأت إيران الجديدة استمرت علاقاتنا كما هي لم يطرأ عليها أي طارئ فنحن ننطلق من مبدأ عدم التدخل في شؤون الآخرين، وما علينا إلا أن نتفاهم كما كنا عبر التاريخ.. وحتى الآن لا توجد ولم تنشأ أية مشاكل بيننا، وما جرى في إيران يخص الإيرانيين أنفسهم، ويجب ألا نتدخل في شؤون الآخرين حتى لا يتدخلوا في شؤوننا، وأدعوا الله أن تكون في إيران حكومة مستقرة وأن يستتب الأمن ونرى إيران معنا في الساحة بدون مشاكل داخلية"[٤].

---

(١) كلية الاداب والعلوم الاجتماعية، مرجع سابق ، ص ص٣١-٣٢

(٢) طاهر مقيبل، مرجع سابق، ص ١٣٠

(٣) سرجي بليخاتوف، مصلح على العرش قابوس بن سعيد سلطان عُمان، ترجمة:خيري، الضأمن، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة – مصر، ٢٠٠٤م، ص ص ٢٦٦- ٢٦٧.

(٤) خالد القاسمي، عُمان... جسور المحبة والسلام، الطبعة الأولى، الناشر دار الثقافة العربية للنشر والترجمة والتوزيع، الشارقة –الإمارات العربية المتحدة، ١٩٩٥، ص ٥٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعتبر سلطنة عُمان إحدى الدول المكونة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، فقد حث المجلس على تفعيل الحوار الودي والاتصالات الثنائية والزيارات المتبادلة مع إيران، مما أسفر عن توقيع العديد من الاتفاقيات الثنائية ومذكرات وبروتوكولات التفاهم التي شملت الجوانب الاقتصادية والأمنية[١]. حيث تم التوقيع على انشاء مجلس التعاون في دولة الإمارات العربية المتحدة في ٢٥ مايو ١٩٨١م الذي يضم (سلطنة عُمان ومملكة البحرين والمملكة العربية السعودية ودولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت).[٢]

منذ نشوء النزاع بين إيران والإمارات العربية المتحدة على الجزر الثلاث (أبو موسى، وطنب الكبرى وطنب الصغرى) بعد جلاء الاحتلال البريطاني عن دولة الإمارات عام ١٩٧١م[٣]، فقد اعترضت عُمان على احتلال إيران للجزر الثلاث في عام ١٩٧١، وبقي هذا الاعتراض معتدلاً باعتباره لم يشكل إدانة، ولم يسئ إلى المشروعات المشتركة[٤]. ولإبقاء مسألة الجزر الإماراتية حية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فقد تم تشكيل لجنة وزارية عام ١٩٩٧م، تضم كل من (عُمان، السعودية، قطر)، أملاً في تجاوب الجانب الإيراني لإيجاد آلية للتفاوض المباشر بين الإمارات وإيران، إلا أن عدم جدية إيران في التعامل مع اللجنة أجهض المغزى من تشكيلها، مجددة إيران التمسك بهذه الجزر، واعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الأراضي الإيرانية[٥].

كما أسهمت الدبلوماسية العُمانية في إعادة العلاقات بين السعودية وإيران التي استؤنفت بالفعل عام ١٩٩١م [٦].

تتمسك عُمان بكل جدية واقتدار بثابت الانتماء إلى الأمة العربية، فقد نصت المادة الاولى من النظام الأساسي للدولة والصادر بمرسوم سلطاني في عام ١٩٩٦م على أن "سلطنة عُمان دولة

---

(١) الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، السياسة الخارجية، المقر الرياض– المملكة العربية السعودية

(٢) ابراهيم الصبحي، مجلس التعاون بين تحديات الحاضر وطموحات المستقبل، مركز الخليج للدراسات، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الشارقة – الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٦م، ص ١٨

(٣) هلال الحسني، بحث : العلاقات الإيرانية– الخليجية، الدورة الثلاثين، المعهد الدبلوماسي العُماني، وزارة الخارجية العُمانية، مسقط – سلطنة عُمان، ص ٣

(٤) علي السعدي، بحث: العلاقات العُمانية الإيرانية، الدورة الدبلوماسية السابعة والعشرين، المعهد الدبلوماسي العُماني، وزارة الخارجية العُمانية، مسقط– سلطنة عُمان، ص٣

(٥) هلال الحسني، مرجع سابق، ص ١١

(٦) محمد العرب، "العلاقات العربية الإيرانية: حدود الانفراج... وآفاق المستقبل"، مختارات إيرانية، العدد٥٣، المجلد الخامس مركزالاهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة– مصر، ٢٠٠٤م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عربية إسلامية مستقلة ذات سيادة تامة عاصمتها مسقط"[١]. فإن الممارسة السياسية الخارجية العُمانية في كل توجهاتها تلتزم بالعمل داخل الدائرة العربية[٢]. ففي عام ١٩٧١ انضمت عُمان إلى جامعة الدول العربية، وشاركت في معظم مؤتمرات الجامعة سواء كان مؤتمرات وزراء أو مؤتمرات قمة، وكان لعُمان موقف ثابت وهو مساندة للموقف العربي في القضايا العربية.[٣]

فقال السلطان قابوس: "إننا جزء من الأمة العربية، تربطنا وحدة الهدف والمصير قبل أن تجمعنا ميثاق الجامعة العربية. وموقفنا من القضايا العربية واضح وصريح ولا لبس فيه ولا غموض، وقد أعربنا عن تضامننا مع إخواننا العرب بكل ما نستطيع، وسنبقى دائماً مؤيدين للحق العربي ندعمه بالدم والمال ونسانده بكل طاقاتنا حتى يعود الحق إلى نصابه، وترتفع أعلام النصر على الرؤوس بعون الله"[٤].

مع اندلاع الحرب العراقية الإيرانية، لم تلتزم سلطنة عُمان الحياد السلبي إزاء تلك الحرب، بل حرصت على عدم تغيير الخريطة السياسية للمنطقة من قبل أي واحد من الطرفين، حيث قامت عُمان بالخطوات التالية: [٥]

أ- رفض التوجه الإيراني لتصدير الثورة الإسلامية لدول الخليج.

ب- لوم إيران لرفضها المبادرات والجهود السلمية لإنهاء الحرب.

ج- قامت عُمان في عام ١٩٨٢ بتمويل صفقة سلاح مصرية للعراق، وذلك للإبقاء على الصمود العراقي في الحرب.

د- طالبت عُمان إيران بالخروج من جزيرة الفاو التي احتلتها تأكيداً على ضرورة التضامن العربي في وقت الأزمة، ومساندة التوجه العراقي لطلب قوات عربية.

هـ- تحذير إيران من مغبة إغلاق مضيق هرمز أمام الملاحة الدولية، وسوف تمارس حقها في مواجهة التهديدات الإيرانية، بكل جدية[٦].

و- قامت عُمان بمحاولات لإقامة حوار مباشر مع الطرفين ومع بقية الأطراف ذوي المصلحة، ففي عام ١٩٨٧ اقترح السلطان قابوس إجراء مفاوضات في مسقط بين

---

(١) النظام الأساسي لسلطنة عُمان الصادر بمرسوم سلطاني في ١٩٩٦/١١/٦م.

(٢) عمر الحضرمي ومحمد القطاطشة، مرجع سابق، ص٢٠٦

(٣) عبدالعباس الغريري، مرجع سابق ، ص ١٩٥

(٤) خطاب السلطان قابوس في العيد الوطني الثالث عام ١٩٧٣م.

(٥) محمد العريمي ، مرجع سابق ، ص ٣٦

(٦) المرجع السابق ، ص ص ٣٦-٣٧

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرئيسين صدام حسين وهاشمي رفسنجاني، ولم يتم هذا اللقاء، إلا أن جهود السلطان ساعدت بقدر كبير على تحقيق الهدنة في عام ١٩٨٨م[١].

ز- رفض إصدار بيان تنديد بإيران بسبب أحداث الشغب التي قام بها الحجاج الإيرانيين في موسم الحج ١٩٨٧م، بعد الاقتناع بالتفسير الإيراني بأن ذلك لا يعبر عن الموقف الرسمي لإيران.

ح- رفض عُمان قيام القوات العراقية بضرب القوات الإيرانية في الجزر الإماراتية المحتلة، ورفضها المشاركة في هذا العمل[٢].

ط- رفض أي مقاطعة لإيران أو عزلها دبلوماسياً أو اقتصادياً خلال اجتماعات المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية في أغسطس وسبتمبر عام ١٩٨٧[٣].

ربما يفسر بأن الموقف العُماني من هذه الحرب بأنه متناقض والخطاب القومي العربي، فإن واقع الحال كان خلاف ذلك، كون هذا الموقف مؤسساً على منطلقات عدة، منها: المنطلق القومي. ومما يؤكد صحة الرؤية العُمانية أن هذا التوجه قد لقي قبولاً واسعاً إقليمياً ودولياً، وخاصة أن فترة الحرب قد بدأت تتطور بشكل بات يهدد الأمن والسلم الإقليميين، وهكذا وجدت الدولتان والأطراف المعنية ضالتها في السلطنة، فضلاً عن خوف الطرفين من توسع نطاق النزاع بصورة يقضي على إمكاناتهما وتنهك قدراتهما[٤].

كان صانع القرار في سلطنة عُمان لا يرغب بدمار إيران أو تمزيقها، إذ أن إيران المسلمة تشكل سداً في وجه الأطماع السوفيتية، وإن إيران الحرة أفضل في صد تلك الأطماع السوفيتية من إيران الممزقة[٥].

ومن جانب آخر احتفظت السلطنة بعلاقاتها الودية مع بغداد، وبقية العلاقات العُمانية الإيرانية طيبة كما كانت في ظل الحرب[٦]. وبعد انتهاء الحرب العراقية –الإيرانية عام ١٩٨٨م،

---

(١) سرجي بليخاتوف، مرجع سابق، ص٢٨٧

(٢) محمد العريمي، مرجع سابق، ص ص ٣٧-٣٨

(٣) محمد العرب، "العلاقات العربية الإيرانية: الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل"، مرجع سابق

(٤) محمد العريمي، مرجع سابق، ص ص ٣٨-٣٩

(٥) سعد ابو دية، "السيا سة الخارجية العُمانية – الضوابط والمقومات "، تحرير عليان الجالودي و محمد المقداد، أعمال المؤتمر العلمي الرابع علاقات عُمان الخارجية في القرن العشرين، وحدة الدراسات العُمانية، جامعة آل البيت، المفرق – الأردن، ٢٠٠٧م، ص ١٧٦

(٦) سرجي بليخاتوف، مرجع سابق، ص٢٩٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فكرت إيران في كسر عزلتها وتحسين صورتها الإقليمية والدولية في عهد هاشمي رفسنجاني، حيث أيدت عُمان إعادة تكامل واندماج إيران في كل من النظامين الخليجي والعالمي(١).

وكان للدبلوماسية العُمانية دور حيوي في استمرار الحوار المباشر وغير المباشر بين مصر وإيران خلال انقطاع العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين عام ١٩٧٩م، وحتى تم استئناف تلك العلاقات عام ١٩٩١م، وأسهمت عُمان في إطلاق سراح الصيادين المصريين المحتجزين في إيران(٢).

قد شهدت الفترة منذ انتهاء أزمة الخليج الثانية ازدهاراً ملحوظاً في العلاقات الخليجية الأمريكية، التي دخلت مرحلة جديدة تتسم بزيادة الوجود الأمريكي في الخليج. وفي مقابل هذا الوجود الأمريكي الواضح، ازداد اعتماد دول الخليج الصغيرة على الحماية الأمريكية المباشرة من أجل مواجهة المخاطر الإقليمية، فقد كانت العلاقات الخليجية الأمريكية ليست خالية من المشاكل والخلافات رغم كل مظاهر التوافق والتفاهم بشأن كيفية التعامل مع إيران والعراق والقضايا الإقليمية الأخرى(٣).

٢- الجانب الأمني:

تخطت العلاقات العُمانية – الإيرانية مرحلة العلاقات الطبيعية بين الدول لتدخل مرحلة التعاون الاستراتيجي والأمني بينهما(٤)، ومنذ الزيارة الأولى التي قام بها السلطان قابوس إلى إيران عام ١٩٧١م، تعاهد السلطان قابوس مع الشاه على ميثاق الإستراتيجية الأمنية(٥)، بعد أن واجه السلطان قابوس حركة الثوار في جنوبي عُمان منذ بداية حكمه، وقد لعبت إيران دوراً هاماً في هذه الحرب، حيث كان لكل من طهران ومسقط سياسة خارجية ذات توجهات متشابهة، فكلتاهما قاومتا الدعم السوفيتي للأنظمة والحركات الراديكالية، وقد أثنى السلطان قابوس بشدة على مساعدة شاه إيران له(٦).

---

(١) جودة بهجت،" أمن الخليج: رؤية عُمانية"، دورية قراءات استراتيجية، العدد٩، السنة الخامسة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالاهرام، القاهرة – مصر، ٩ /٢٠٠٠م، ص١٦

(٢) محمد العرب، "العلاقات العربية الإيرانية: حدود الانفراج... وآفاق المستقبل"، مرجع سابق

(٣) وحدة الدراسات بجريدة الخليج، العلاقات الخليجية – الأمريكية، مؤسسة دار الخليج، الشارقة – الإمارات العربية المتحدة، ١٩٩٩م، ص ٩

(٤) الموقع الالكترونيalfaw.net/vb/archive/index.php، تاريخ الاطلاع في ٢٠١١/٤/٤م.

(٥) علي السعدي، مرجع سابق، ص٣

(٦) جودة بهجت، مرجع سابق، ص١٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما دعا السلطان قابوس عام ١٩٧٦م، لعقد اجتماع لوزراء خارجية دول الخليج الثماني (السعودية –إيران– العراق – البحرين –الإمارات العربية المتحدة – الكويت – قطر)، في مسقط، يخص أساساً لمناقشة قضايا الأمن الإقليمي، ورغم أن المحادثات لم تسفر عن اتفاق إلا أن ذلك كان بداية لبناء اتحاد إقليمي في المنطقة[١].

فقد جاء التعاون بين سلطنة عُمان وإيران في الجانب الأمني في إنشاء اللجنة[٢] المشتركة وهي:

أ– اللجنة الفنية المشتركة: انبثقت عن اللجنة السياسة المشتركة، وتجتمع كل ستة أشهر بالتناوب، وتبحث مسائل الدخول غير المشروع مثل (الأفراد وقوارب الصيد والبضائع المهربة) والتجاوزات البحرية.

أما بالنسبة الاتفاقيات ومذكرات التفاهم بين سلطنة عُمان وإيران، فقد تم التوقيع على مذكرة تفاهم بشأن التجاوزات في المياه الإقليمية للبلدين في ١٩٩٨/٦/١٥م[٣].

أما فيما يتعلق بتعزيز التنسيق والتعاون في المجال الأمني بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فقد حدّد الاجتماع الأول لوزراء الخارجية بدول مجلس في ٢٣ و٢٤ فبراير ١٩٨٢م، منطلقات ومبادئ وأهداف التعاون الأمني بين دول مجلس التعاون في الاتفاق على توقيع اتفاقية شاملة بين الدول الأعضاء، تلك الاتفاقية الأمنية[٤] هي عبارة عن مواد قانونية تعالج قضايا التعاون الأمني بين دول مجلس[٥].

إذ أن قضية الأمن والاستقرار في الخليج العربي الهم الشاغل على الساحة الدولية طيلة العقود الماضية ولم تفقد أهمية هذه القضية بل استحوذت دائماً على اهتمام المجتمع الدولي،

---

(١) خالد القاسمي، مرجع سابق، ص ٤٣

(٢) علي السعدي، مرجع سابق، ص ص ٤–٥

(٣) المرجع السابق، ص ٥

(٤) تصبح هذه الاتفاقية سارية المفعول بعد مضي شهر من تاريخ اكتمال تصديق ثلثي الدول الموقعة، وفق نصوص موادها. وقد وقع عليها اصحاب السمو والمعالي وزراء الداخلية في كل من سلطنة عُمان ومملكة البحرين، دولة الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية في اجتماعهم الثالث عشر (الرياض، نوفمبر ١٩٩٤م). كما بارك المجلس الأعلى هذه الخطوة في دورته الخامسة عشرة (المنامة، ديسمبر ١٩٩٤) داعيا بقية الدول الأعضاء إلى التوقيع على الاتفاقية في اقرب وقت ممكن (انظر: الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، التعاون الأمني، المقر الرياض – المملكة العربية السعودية

(٥) الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، التعاون الأمني، مرجع سابق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتتجسد أهميته الفائقة لجميع البلدان المطلة عليه من خلال الاستفادة من مياهه الدولية والاستفادة من مصادره وثرواته[١].

أما بشأن الحرب العراقية الإيرانية رأت السلطنة أن الحرب أخذت تهدد الأمن والسلم العالميين ولذلك طلبت تطبيق قرارات مجلس الأمن، وركزت على دور الأمم المتحدة في التوفيق بين الطرفين[٢].

وبعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية رفض السلطان قابوس سياسة الاحتواء الأمريكية لإيران، فقال السلطان قابوس "إن إيران أكبر دولة في الخليج وعدد سكانها ٦٥ مليون نسمة ولا يمكن عزلها"، وأن القيادة العُمانية لا تريد ولا تقبل أن تكون إيران هي مصدر التهديد الأساسي لأمن واستقرار المنطقة، لكن رأى أن ازدهار واستقرار إيران يزيد من فرص السلام الشامل في الخليج والشرق الأوسط"[٣].

جاء تعامل السياسة الخارجية العُمانية مع احتلال العراق الكويت عام ١٩٩٠ بخطوات عملية انطلقت من رفض الغزو رفضاً قاطعاً وتدينه إدانة صريحة إلى جانب رفض التصعيد والقطيعة الكاملة مع العراق، كما أيدت الخيارات السلمية لحل الأزمة، ورأت عُمان أن هذا الغزو قد مثل سابقة خطيرة أضرت بشكل سافر بالعلاقات العربية – العربية، وهددت بصورة مباشرة الأمن القومي العربي، إضافة إلى أنها انتهكت كل المواثيق والأعراف الدولية[٤].

جاء التعاون بين دول مجلس التعاون وحلف شمال الاطلسي (الناتو) منذ الاتفاق على بدء الحوار عام ١٩٩٤، والذي ساهم بشكل كبير في بناء الثقة والتعاون بين الطرفين[٥].

---

(١) دائرة الشؤون الثقافية للإيرانيين في الخارج، إيران على اعتاب عام ٢٠٠٠م، ٢٠٠٠م، ص ٩٧

(٢) محمد العريمي، مرجع سابق، ص ٣٨

(٣) جودة بهجت، مرجع سابق، ص١٦

(٤) محمد العريمي، مرجع سابق، ص ص ٤٠-٤١

(٥) جريدة الشرق الأوسط. الناتو يقر مبادرة اسطنبول للتعاون لتعزيز شراكته الأمنية مع دول الخليج والبحر المتوسط، العدد ٩٣٤، ٢٠٠٤/٦/٢٩م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- الجانب العسكري:

يعتبر موضوع الإنفاق العسكري من الموضوعات القديمة الحديثة في الوقت ذاته[١].

تتمتع سلطنة عُمان بأهمية استراتيجية قصوى، إذ أنها تمارس السيادة على مضيق مسندم، وفي عام ١٩٧٣ اعلنت الإدارة الأميركية أن عُمان دولة مؤهلة لاتفاقيات بيع الأسلحة[٢].

يلاحظ ان عدد سكان سلطنة عُمان في تعداد عام ٢٠١٠ بلغ (٢٦٩٤٠٠٠)[٣] مقارنة بتعداد عام ١٩٩٣ بلغ عدد سكان عُمان (٢٠١٧٥٩١)[٤]. والجدول رقم (١) يعطي الإنفاق العسكري لسلطنة عُمان ودول الجوار لها في الحدود البرية والبحرية عام ١٩٩٥ كما أشار إليه المرجع.

جدول رقم (١)

الدولة	عدد القوات المسلحة	الإنفاق على الدفاع / مليون دولار	النسبة من الدخل القومي	عدد السكان / مليون نسمة
عُمان	٤١٧٠٠	٣٤٦٨	١٠.٥	٢٠١٧٥٩١[٥]
السعودية	١٩٩٥٠٠	١٨٧٤٨	٨.٩	٢٠.٣
اليمن	٦٦٧٠٠	٧٩٨	٧	١٨,٣
الإمارات	٦٦٠٠٠	١٦٤٢	٧	٢,٦١
إيران	٥٤٠٠٠٠٠	٣٠٥١	٢,٤	٦٥

❖ هذا الجدول من عمل الباحث بالاعتماد إلى أحمد البرصان، "جيوبولتيكا السياسة الخارجية العُمانية "، تحرير عليان الجالودي و محمد المقداد، أعمال المؤتمر العلمي الرابع علاقات عُمان الخارجية في القرن العشرين، وحدة الدراسات العُمانية، جامعة آل البيت، المفرق – الأردن، ٢٠٠٧م، ص٢٦٠. بالاضافة الى كلية الاداب والعلوم الاجتماعية، محاضرات في المجتمع العماني ، مرجع سابق ، ص ٨

---

(١) نوزاد الهيتي، الانفاق العسكري في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية " نظرة تحليلية "، مجلس التخطيط، قطـــر، الموقـــع http://corp.gulfinthemedia.com/files/gim_editorial/2128.pdf?PHPSESSID=b3574d956 ، تاريخ الاطلاع في ٢٠١١/٤/٤.

(٢) زهير شكر، السياسة الأميركية في الخليج العربي " مبدأ كارتر "، الطبعة الأولى، معهد الانماء العربي، بيروت – لبنان، ١٩٨٢، ص ١٤٤

(٣) بيان معالي عبد النبي مكي وزير الاقتصاد الوطني المشرف العام على التعداد لعام ٢٠١٠ في سلطنة عُمان ، مرجع سابق

(٤) كلية الاداب والعلوم الاجتماعية، مرجع سابق، ص ٨

(٥) كلية الاداب والعلوم الاجتماعية، مرجع سابق، ص٨

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يعطي الجدول مؤشرات دالة عن التفاوت الكبير في عدد القوات المسلحة التي تتوافر لدى دول الجوار مقارنة مع سلطنة عُمان، حيث أن سلطنة عُمان تتبنى استراتيجية تتميز بالدبلوماسية الحذرة، وتقيم علاقات متوازنة مع الأطراف الإقليمية والدولية[١].

حظي التعاون العسكري لدول مجلس التعاون باهتمام ورعاية دول المجلس في وقت مبكر منذ انطلاق مسيرة المجلس، وقد مر العمل العسكري المشترك بمراحل عدة، منذ بدايته، وكانت أهم إنجازات الموافقة على إنشاء قوة درع الجزيرة في الدورة الثالثة للمجلس عام ١٩٨٢، بعد اندلاع الحرب العراقية الإيرانية، وقد بدأت الدراسات الخاصة منذ عام ١٩٩٠ بتطوير قوة درع الجزيرة، وعلى ضوء ذلك، تم تطوير القوة إلى فرقة مشاة آلية بكامل أسنادها، وفي عام ١٩٩٥ في قمة مسقط أقر المجلس الأعلى مشروع حزام التعاون والاتصالات المؤمنة[٢] والخطوات المتعلقة بهما[٣].

أما بالنسبة إلى الإنفاق العسكري لدول مجلس التعاون فقد بلغ ٩٢.٣٨ مليار دولار في عام ١٩٩٨و١٩٩٩و٢٠٠٠م[٤].

تعتبر عُمان إحدى أهم مواطئ القدم الاستراتيجية في شبه الجزيرة العربية، حيث بدأ الاهتمام الأميركي في سلطنة عُمان منذ عام ١٩٧٣م، وارتبط بالدرجة الأولى بثورة ظفار، وتضاعف هذا الاهتمام أثر انسحاب قيادة القوات البحرية الأميركية الخاصة بالشرق الأوسط من البحرين عام

---

(١) أحمد البرصان، "جيوبولتيكا السياسة الخارجية العُمانية "، تحرير عليان الجالودي و محمد المقداد، أعمال المؤتمر العلمي الرابع علاقات عُمان الخارجية في القرن العشرين، وحدة الدراسات العُمانية، جامعة آل البيت، المفرق – الأردن، ٢٠٠٧م، ص٢٦٠

(٢) يهدف مشروع الاتصالات الر بط القوات المسلحة في دول مجلس التعاون بشبكة اتصالات مؤمنة، وذلك من خلال اقامة خط (كيبل) الياف بصرية. ولقد بدأ تشغيل المنظومة رسميا بتاريخ٢٠٠٠/٦/٢٨م. اما مشروع حزام التعاون فإنه يربط مراكز عمليات الدفاع الجوي بشبكة لتبادل الصور الجوية.(انظر: الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، التعاون العسكري، الرياض – المملكة العربية السعودية.

(٣) المرجع السابق

(٤) عبدالعزيز صقر، " أحداث ١١ سبتمبر وانعكاساتها الاقتصادية على دول مجلس التعاون "، انعكاسات الحادي عشر من سبتمبر على منطقة الخليج العربي، منتدى التنمية اللقاء التخصصي الثالث، مركز الخليج للابحاث، دبي – الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٢م، ص٢٣٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٩٧٧، ومع الزيارة التي قام بها السلطان قابوس إلى واشنطن عام ١٩٧٥ قدمت له بعض صفقات الأسلحة، ومع ذلك بقيت بريطانيا المورد الرئيسي للأسلحة إلى عُمان(١).

استطاعت الولايات المتحدة الأميركية في عام ١٩٧٧م في استخدام مطار مصيرة الجوي دون التوصل إلى اتفاق رسمي حول الموضوع في أثر تخلي بريطانيا عن استخدام المطار، وفي عام ١٩٨٠ أعلنت أمريكا أن سلطنة عُمان وافقت على السماح للقوات الأميركية باستخدام التسهيلات العُمانية لقاء ١٠٠ مليون دولار كمساعدة عسكرية(٢).

كما وقعت كل من الكويت والبحرين وقطر وعُمان اتفاقيات للتعاون الدفاعي مع الولايات المتحدة الأمريكية منذ غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠، كما وقعت الإمارات اتفاقية مماثلة في عام ١٩٩٤، واتخذت المملكة العربية السعودية تدابير مماثلة ولكن بصيغة أقل رسمية(٣).

٤- الجانب الاقتصادي:

أما على صعيد التعاون بين سلطنة عُمان وإيران في الجانب الاقتصادي جاء ذلك التعاون في تأسيس أول لجنة اقتصادية بين البلدين في عام ١٩٨٨م، كما جاء التوقيع على العديد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم التي من شأنها أن تعمل على زيادة وتيرة التعاون الاقتصادي ومن بين هذه الاتفاقيات ومذكرات التفاهم(٤):

أ- مذكرة التفاهم بتشكيل اللجنة الاقتصادية المشتركة في ١٩٨٨/١٢/٢٨م.

ب-اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي على النقل الجوي في ١٩٩٧/١/١١م.

ج- اتفاقية تنظيم الملاحة البحرية التجارية في ١٩٩٨/٢/١٥م.

إن المصالح المشتركة والثقة المتبادلة كانتا السبب الرئيسي في تطوير التعاون بين البلدين والذي بلغ ذروته في وقت قصير(٥).

---

(١) زهير شكر، مرجع سابق، ص ١٤٤

(٢) المرجع السابق ، ص ص ١٤٤- ١٤٥

(٣) جمال السويدي، إيران والخليج والبحث عن الاستقرار، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي – الإمارات العربية المتحدة، ١٩٩٦، ص١٨٦

(٤) علي السعدي، مرجع سابق، ص ص ٤-٥

(٥) الموقع الالكتروني alfaw.net/vb/archive/index.php، تاريخ الاطلاع في ٢٠١١/٤/٤م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

انتهجت السياسة الخارجية العُمانية منذ انطلاق مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى الدعوة لتعزيز مجالات التعاون الاقتصادي بين هذه الدول، وتبلورت كافة الاجتماعات التي عقدت في مسقط وغيرها من العواصم الخليجية حول التعاون الاقتصادي بين دول مجلس، كما قامت عُمان بدور بارز لدفع التكامل الاقتصادي عن طريق تنشيط الاتحاد الجمركي بين أعضائه، حيث رأى هذا الاتحاد النور في بداية عام ٢٠٠٣م(١).

وتظهر بيانات التبادل التجاري لدول مجلس التعاون منذ عام ١٩٨٦ أنه كان حتى وقت قريب ينمو بمعدل منخفض، حيث مثلت الصادرات من ٥% إلى ٧%، بينما مثلت الواردات من ٧% إلى ٩% من مجموع صادرات وواردت دول المجلس في الفترة ما بين (١٩٨٦-١٩٩٣). وتشير الارقام إلى ان سلطنة عُمان تعد العضو الأكثر استيرادا لمنتجات باقي دول المجلس، فقد بلغت وارداتها من باقي دول المجلس ١٧٤٥.٢ مليون دولار أمريكي، أو ما نسبته ٣٧.٧ % من مجمل وارداتها خلال عام، وتعد المملكة العربية السعودية أقل الدول استيرادا لمنتجات باقي دول المجلس، حيث لم تتجاوز وارداتها من باقي دول المجلس ٧٥٣.٦ مليون دولار، أو ما قيمته ٢.٧% من مجمل الواردت.

أما بين عام ١٩٨١- ١٩٨٨ انخفضت فيه التجارة البينة بين دول مجلس التعاون من ١٠٢٣٣ مليون دولار عام ١٩٨١ إلى ٨٦٤٣ مليون عام ١٩٨٨ بسبب تراجع الإيرادات النفطية والتجارة الخارجية الإجمالية، وفي عام ١٩٩٥ ازدات التجارة البينة بين دول المجلس لتصل إلى ٩٩١٠ مليون دولار بسبب تحسن أسعار النفط وحققت التجارة الإجمالية نمواً موجباً(٢).

وتتجلى بشكل واضح العديد من الصعوبات الاقتصادية على دول مجلس التعاون في عجز الميزانيات، وارتفاع الديون الداخلية والخارجية، فقد بلغت إجمالي ديون مجلس التعاون عام ١٩٩٧م

---

(١) ابراهيم بوتشيش، "منهجية الحوار في السياسة الخارجية العُمانية تجاه البلدان الخليجية "، تحرير عليان الجالودي و محمد المقداد، أعمال المؤتمر العلمي الرابع علاقات عُمان الخارجية في القرن العشرين، وحدة الدراسات العُمانية، جامعة آل البيت، المفرق – الأردن، ٢٠٠٧م، ص ٣٨٧

(٢) منتديات ضمى نجد، العطية: حجم التبادل التجاري بين دول الخليج ارتفع خلال السنة الأولى للاتحاد الجمركي إلى أكثر من ٢٧ مليار، الموقع الالكتروني http://www.m0dy.net/vb/t357878.html#post1026341417، تاريخ الاطلاع في ٢٠١١/٤/٩م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلى (٦١.٣٩٧) مليون دولار، وتدني معدلات النمو، وضعف ومحدودية القطاع المالي، واستمرار القطاع العام على الاقتصاد، وتدني مستوى الاستثمارات الخارجية، وارتفاع معدلات البطالة[١].

وجد التقارب الخليجي الإيراني منذ أواسط التسعينات، ونمت ترجمته في عهد الرئيس الإيراني محمد خاتمي الذي أرسى أسساً جديدة في العلاقات الإيرانية الخليجية، وسعى إلى تحسين علاقات إيران الخارجية مع كل دول العالم[٢].

كما أجبرت الأزمة الاقتصادية النفطية الجانبين الخليجي والإيراني في وجود تنسيق قوي وفعال في مجال الحد من إنتاج البترول لتعضيد مستوى الأسعار الذي شهد تراجعاً كبيراً في عام ١٩٩٨، والربع الأول من ١٩٩٩م، وقد كانت سياسة إيران إلى هذا التقارب مع دول الخليج في هذه الفترة في محاولة لكسر طوق الحصار الذي تعاني منه علاقاتها، وخاصة مع الولايات المتحدة الأميركية، وقد أثر هذا الحصار على الاقتصاد الإيراني، وكان لهذا الانفتاح كبير الأثر على الشركات الأمريكية، والتي نادت وما زالت تنادي برفع الحظر التجاري المفروض ولو جزئياً عن إيران[٣].

المطلب الثاني: العلاقة الدولية السياسية الإيرانية ـ العُمانية:

ستتناول الدراسة العلاقة الدولية السياسية الإيرانية – العُمانية حيث لم تشير المصادر والمراجع إلى السياسة الإيرانية تجاه عُمان، وذلك بسبب انشغال إيران في شؤونها الداخلية، وأيضاً في أطماع الدول الكبرى والصراع المستمر معها، فقد تم الأشار ة إلى ذلك في المطلب الثاني من المبحث الأول (في التطور التاريخي للعلاقات الخارجية الإيرانية).

إلا أنه يجب الأشار ة إلى وحدة الهدف بين فارس وعُمان في التخلص من السيطرة البرتغالية، كما استعانت الامبراطورية الفارسية بإحدى القوى الأوروبية (بريطانيا، وفرنسا) للقضاء

---

(١) عبدالعزيز صقر، " أحداث ١١ سبتمبر وانعكاساتها الاقتصادية على دول مجلس التعاون "، انعكاسات الحادي عشر من سبتمبر على منطقة الخليج العربي، منتدى التنمية اللقاء التخصصي الثالث، مركز الخليج للابحاث، دبي – الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٢م، ص ٢٠٦

(٢) وحدة الدراسات بجريدة الخليج، العلاقات الخليجية – الخليجية (المستجدات – المشكلات – المستقبل)، مؤسسة دار الخليج، الشارقة – الإمارات العربية المتحدة، ١٩٩٩، ص ٢١

(٣) صالح المانع، " مستجدات العلاقات الخليجية – الخليجية "، وحدة الدراسات بجريدة الخليج، العلاقات الخليجية – الخليجية (المستجدات – المشكلات – المستقبل)، مؤسسة دار الخليج، الشارقة – الإمارات العربية المتحدة، ١٩٩٩، ص ص ٣٢–٣٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على منافسة عُمان لها في الخليج العربي خلال القرنيين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين، بعد تعرض التجارة الفارسية لأضرار بالغة كنتيجة لتلك المنافسة، إذ أن بريطانيا لم تتحمس للعرض الفارسي، أما فرنسا فقد اتجهت اتجاهاً مغايراً حيث عملت على تطوير علاقاتها مع مسقط وزيادة حجم تجارتها مع عُمان[١].

السياسة الدولية الإيرانية – العُمانية بعد الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م:

ستتناول الدراسة السياسة الدولية الإيرانية – العُمانية بعد الثورة الإيرانية، لتشمل على أهم العوامل المحددة لتلك العلاقة مروراً بالجوانب السياسية، والجوانب الأمنية، والجوانب العسكرية، والجوانب الاقتصادية. وسوف يتم مناقشة جميع التطورات التي حصلت في تلك الجوانب بعد عام ٢٠٠٠م في المبحث الثالث.

أهم العوامل المحددة للعلاقة السياسية الدولية الإيرانية – العُمانية:

أ- المحدد الجيواستراتيجي:

تقع إيران في غرب آسيا بين دائرتي عرض ٢٩، ٤٠ شمالاً، وخطي طول ٤٠، ٦٣ شرقاً تقريباً[٢]، حيث ترتبط إيران بحدود من الشمال آرمينيا وأذربيجان وتركمنستان، ومن الشرق أفغانستان وباكستان، ومن الغرب العراق وتركيا، وهي تطل على بحر قزوين من الشمال وخليج عُمان ومضيق هرمز والخليج العربي من الجنوب، وتتكون تضاريس إيران أساساً من الصحاري والجبال وهي مناطق شبه خالية من السكان الذين يتركز معظمهم في المناطق الشمالية والشمالية الغربية، كما توجد سلسلتان من الجبال هما زاغروس وألبرز[٣].

يلعب حجم الدولة من حيث الاتساع أو عدمه، دوراً فاعلاً مؤثراً في سلوك صناع القرار، حيث تبلغ المساحة الإجمالية لها ٦٢٧٠٠٠ ميلاً مربعاً، كما أشار عبدالله دقامسة في رسالته (السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون ١٩٨٨-١٩٩٧) إلى أن عدد سكان إيران بلغ ٧٠ مليون في إحصائيات عام ١٩٩٦[٤]، بينما أشار عطا الله في رسالته (العلاقات السياسية

---

(١) علي فارس، ص ص ٦٩-٧٢

(٢) ويكيبيديا الموسوعة الحرة. إيران، مرجع سابق

(٣) عطا الله الزايد، مرجع سابق ، ص ٦٠

(٤) عبدالله دقامسة، مرجع سابق ص ص ٣٨-٣٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السعودية – الإيرانية وأثرها على الأمن الإقليمي لمنطقة الخليج العربي ١٩٨٠-٢٠٠٣م) أن عدد سكان إيران بحسب تقديرات عام ٢٠٠٢م بلغ ٦٦.٦ مليون نسمة[١].

بينما أشارت منظمة الأحصاء الإيرانية أن عدد سكان إيران يتجاوز عام ٢٠٠٦م ٧٠ مليون نسمة .[٢]

تمتد السواحل الإيرانية من الناحية الجنوبية ١٦٦٠كم تقريباً، أما من الناحية الشمالية فتبلغ ٨٠٠كم[٣]، وتتمتع إيران بموقع استراتيجي عند مفترق الطرق بين العالمين الشرقي والغربي[٤].

إن الموقع التاريخي لإيران لعب دوراً في قيام العلاقات السياسية والاقتصادية والحضارية بين الهضبة الإيرانية وجوارها الجغرافي وبالذات مع جيرانها عرب الخليج[٥].

تعتبر إيران دولة شبه مغلقة تحاصرها اليابسة من الشمال والشرق والغرب، بحيث تعتمد في اتصالها بالخارج على الخليج العربي والذي يشكل المعبر الرئيسي لنفط إيران الذي يشكل ٨٠ بالمئة من صادراتها إلى الخارج، ويعد بالتالي المصدر الأساسي لعملتها الأجنبية، كما ان هناك الآمال المعقودة على نفط قزوين والتي تتحول معها إيران إلى محور مركزي للطاقة في العالم، ومع تتطور الأوضاع في شمال إيران وشرقها وغربها على مدار التسعينات من القرن الماضي وبخاصة في ظل تحسن العلاقات الإيرانية العربية من الناحية الجنوبية، حيث تفرض تلك الأوضاع اهتمام إيران بها لأنها تنبع من منطقة قلقة بطبيعتها تزخر بمختلف عوامل الصراعات الحدودية والأثينية، ولأن البعد الدولي والتدخل الخارجي يزيدان في تعقيدها، إذ أن مجمل البيئة الإقليمية تضغط على صانع القرار الإيراني، وتزيد من وزن المتغير الخارجي في تشكيل خياراته وتحديد توجهاته[٦].

---

(١) عطا الله الزايد، مرجع سابق، ص ٦١

(٥) موقع الجمل ، عدد سكان إيران يتجاوز ٧٠ مليوناً ، ٢٠٠٦/١١/٢٦م ، الموقع الالكتروني
http://www.aljaml.com/node/10096

(٣) ويكيبيديا الموسوعة الحرة، إيران، مرجع سابق

(٤) عطا الله الزايد، مرجع سابق، ص ٦٠

(٥) جاسم السعدون، " العلاقات الاقتصادية العربية الإيرانية الراهنة وآفاق تطورها "، العلاقات العربية الإيرانية: الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل، اعداد عبدالعزيز الدوري، وآخرين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت – لبنان، ٢٠٠١م، ص ١٣١.

(٦) نيفين مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية – الإيرانية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت – لبنان، ٢٠٠١م، ص ص ١٦ -١٧

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب-المحدد الاقتصادي:

يعتبر المحدد الاقتصادي من أهم المحددات التي تؤثر على سلوكيات الدول في علاقاتها مع الغير، وإيران واحدة من الدول التي كان للعامل الاقتصادي تأثيره على سياستها الخارجية، حيث يلعب الاقتصاد دوراً حيوي في الحياة السياسية الإيرانية، فقد كان إحدى سمات الاقتصاد الإيراني في عهد الشاه وهو التخلف والتبعية الاقتصادية للولايات المتحدة الأميركية، وقد كان استفحال الأزمة الاقتصادية في إيران دوراً في قيام الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩م، وقد كانت حرب الخليج الأولى عام ١٩٨٠ بين إيران والعراق هي من أسباب هذه الأزمة الاقتصادية، أما الأسباب الأخرى للأزمة الإيرانية فكانت، تزايد عدد السكان بصورة كبيرة بعد الثورة، وإجراء عمليات التحديث للقوات المسلحة بصورة باهظة، والتركيز على الولاء الإيديولوجي بدلاً من الكفاءة في شغل المناصب الاقتصادية، وعرض إنتاجها النفطي بأسعار منخفضة وذلك بسبب افتقار إيران إلى الاستقرار[١].

وبعد انتهاء الحرب بين العراق وإيران عام١٩٨٩م أراد رافسنجاني إصلاح ما أفسدته الحرب، اكتشف أن عليه أن يلجأ إلى الخارج طلباً للاستثمار والقروض في نفس الوقت، والسعي في الوقت نفسه إلى تحسين العلاقات السياسية لبلاده بوجه عام، والوطن العربي والخليج العربي بشكل خاص[٢].

كم طرح الرئيس الإيراني رفسنجاني الخطوط العريضة لمشروعه السياسي وهو إخراج إيران من العزلة، وقد أكد أن عودة إيران إلى المجتمع الدولي بثقلها لن يتم إلا عبر بوابة الرياض، وذكر رفسنجاني فلا سوريا ولا ليبيا ولا الدول الخليجية التي ارتباطنا معها تستطيع أن تفتح لنا بوابة العالم العربي، وهذه الدول لن تبادر إلى العمل لصالحنا إذا لم يكن هنالك تأييداً سعودي لها[٣].

وفي عهد الرئيس محمد خاتمي فقد شهدت العلاقت إيران بالسعودية تحولاً هاماً فلقد وقعت الدولتان في عام ١٩٩٨ على اتفاق تعاون[٤] لمدة خمسة سنوات[٥].

---

(١) عبدالله دقامسة، مرجع سابق، ص ٤١

(٢) نيفين مسعد، مرجع سابق، ص ٣١

(٣) عبدالله آل محمود، مرجع سابق، ص ١٠٩

(٤) اتفاق التعاون بين السعودية وإيران نص في مادته الأولى التعاون في المجال الاقتصادي والتجاري والاستثماري والفني، وفي مادته الثانية ان يعمل الطرفان على تشجيع التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري والفني بين بلديهما ومواطنيهما، وفي مادته الرابعة على تشجيع وتسهيل استثمارات مواطني الدولتين في كل المجالات ما عدا المجالات الممنوعة (انظر: نفين مسعد، مرجع سابق ص ٣١.

(٥)المرجع السابق، ص ٣١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ففي إحدى الدراسات الصادرة عام ١٩٩٨م فقد تم إجمال ست مشاكل رئيسية[١] تعاني منها إيران وهي:

١- تعدد أجهزة صنع السياسة الاقتصادية والتأثير على مكوناتها. فهناك رئيس الدولة المشرف على الاقتصاد بنص الدستور، وهناك المرشد الذي يحق له التدخل ما بدأ له ضرورياً بوصفه مصمم السياسات العامة، وهناك المؤسسات الاقتصادية الثورية التي لا تخضع لإشراف الرئيس ولا يسائلها إلا المرشد، وهناك التيارات المتصارعة.

٢- اعتماد الاقتصاد الإيراني الأساسي على عوائد الصادرات النفطية.

٣- جمود قطاع النفط والغاز، من جهة أدت ظروف الحرب الخليج الأولى وتدمير المنشآت النفطية ونقص رؤوس الأموال والمهارات الفنية، ومن جهة أخرى ورغم الوفورات الإيرانية من الغاز إلا أن ثمة مصاعب تعترض تصديره، منها تزايد استهلاك الداخلي بإطراد، وبعد أسواق الغاز الرئيسية.

٤- الاختلالات الكلية بمؤشراتها المختلفة.

٥- تضخم القطاع العام وعدم فعاليته، حيث توجد بعض مؤسسات الثورة متورطة بعضها في الفساد السياسي.

٦- الإنفاق العسكري الضخم لتمويل مشاريع إنتاج الأسلحة المحلية وشراء الأسلحة من الخارج، والجهود في بناء مفاعل نووي.

جوانب السياسة الدولية الإيرانية – العُمانية

١- الجانب السياسي:

بدأت العلاقات بين إيران وسلطنة عُمان تنمو وتتطور بسرعة وكانت إيران ثالث دولة في العالم تعترف بالنظام السياسي للسطان قابوس بعد الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا[٢]، وقد أعلن عام ١٩٧١م عن بدء العلاقات السياسية بين البلدين في بيان رسمي، حيث أوفدت إيران أول

---

(١) المرجع السابق ، ص ص ٢٩-٣٠

(٢) محمد محمد، عُمان وإيران بعد زيارة جلالة السلطان، العدد ٢٥٣٠، صحيفة الوسط البحرينية، البحرين، ١٠/٨/٢٠٠٩م، الموقع الالكتروني http://www.alwasatnews.com/2530/news/read/208068/1.html ، تاريخ الاطلاع، ٤/٤/٢٠١١م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سفير لها إلى مسقط في شهر ابريل عام ١٩٧٢، كما عينت السلطنة قائماً بأعمال سفارتها في طهران والذي ارتقى إلى منصب سفير في فبراير ١٩٧٤م[١].

وقد جاء التعاون بين إيران وسلطنة عُمان منذ عام ١٩٨٨م، فقد تم إنشاء العديد من اللجان[٢] المشتركة وهي:

أ- اللجنة السياسية المشتركة: وهي لجنة مشتركة بين وزارتي خارجية البلدين، تعقد اجتماعاتها بشكل دوري كل ستة أشهر بالتناوب في مسقط وطهران.

ب-لجنة الصداقة البرلمانية المشتركة: وتعنى بمجلس الشورى في البلدين وتجتمع دورياً.

ومثل الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث عامل قلق عميق أعاق إلى حد كبير إمكانية توسيع العلاقات الجماعية بين دول مجلس التعاون وإيران. مع التزام دول مجلس التعاون بالمرتكزات الأساسية لعلاقات حسن الجوار والاحترام المتبادل وحل الخلافات بالطرق السلمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية[٣].

وتسعى الولايات المتحدة الأميركية إلى عزل إيران وذلك بسبب اتهامها بعرقلة عملية السلام والتسوية الشرق أوسطية، والعمل لتخريبها بتقديم مساعدات مادية ومعنوية لمعارضيها، كما تتهمها بدعم الإرهاب من خلال دعمها لحزب الله اللبناني والمنظمات الجهادية في فسلطين، وبمعارضة الوجود الأمريكي في الخليج، والسعي للحصول على أسلحة دمار شامل وانتهاك حقوق الإنسان، فإن الولايات المتحدة الأمريكية لا تزال تجمد أرصدة لإيران في مصارفها، وتمنع البنك الدولي من منحها قروض، وتمنع انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، وترفض الحوار أو تطبيع العلاقات الا بعد تعديل إيران لسياستها المعادية للمخططات الأمريكية في الخليج والشرق الأوسط، وإيران في نظر أمريكا عدو في صورة الدولة الإرهابية والقوة الإقليمية البديلة عن الاتحاد السوفيتي في المنطقة[٤].

---

(١) الموقع الالكترونيalfaw.net/vb/archive/index.php، تاريخ الاطلاع في ٢٠١١/٤/٤م.

(٢) علي السعدي، مرجع سابق، ص ٤

(٣) الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، السياسة الخارجية " العلاقات مع إيران"، المقر الرياض – المملكة العربية السعودية.

(٤) وليد المبيض وجورج كتن، خيارات إيران المعاصرة تغريب... أسلمة... ديمقراطية، منشورات دار علاء الدين، دمشق، سوريا، ٢٠٠٢م، ص٦٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- الجانب الأمني:

ففي عام ١٩٧٣م تم تشكيل دوريات بحرية إيرانية عُمانية لتفتيش البواخر التي تعبر مضيق هرمز، وفي عام ١٩٧٤م عقدت طهران ومسقط اتفاقية بشأن الهضبة القارية لتحديد بدقة حدودهما البحرية(١).

وقد تجاوزت العلاقات الإيرانية الخليجية العديد من القضايا التي كانت تعيق تحسين العلاقات، فقد تم إصدار في مؤتمر القمة لمجلس التعاون الخليجي عام ١٩٩٠ دعوة إلى تسوية الخلافات مع إيران على أساس الاحترام المتبادل للسيادة والاستقلال، وفي عام ١٩٩١م ترك لكل دولة إبرام ما تراه مناسباً من اتفاقيات تعاون ثنائية مع إيران حسب مصالحها، إلا أن هناك خلافات لا تزال على جدول أعمال الطرفين تحتاج لحلول لدفع مسيرة التعاون والتنسيق إلى الإمام وأهمها مشكلة الجزر الثلاث التي تتمسك بها إيران، القضية الثانية، وهي التي لم تحسم بعد بين إيران والدول الخليجية هي الأمن الإقليمي في الخليج إذ أن إيران تعارض الوجود العسكري الأمريكي فيه وتستمر في مهاجمته إعلامياً(٢)، القضية الثالثة، وهي رغبة إيران في احتلال مملكة البحرين، حيث أن نظام الثورة في إيران بادر عام ١٩٨١ بإعلان رغبته في احتلال البحرين على لسان آية الله صادق روحاني، وهو ما آثار ردود فعل واسعة عمل النظام على احتوائها بالتملص من تصريحات أحد رموزه(٣)، والتي باقية إلى اليوم تلك الادعاءات بشأن مملكة البحرين.

بعد الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م فقد كانت هناك الرغبة الإيرانية في تصدير الثورة والاشتباه في دور إيران في تحريك الاضطرابات الشعبية في دول الخليج(٤).

أما الدور الإيراني في الحرب العراقية على الكويت فقد وقفت إيران موقفاً حيادياً في هذه الحرب، وهي الحرب التي أدت لهزيمة العراق وضعفه، مما مكن إيران من توسيع دورها في الخليج، كما تراجعت الاتهامات الخليجية لإيران بالتدخل في شؤونها الداخلية(٥).

وعبّرت القرارات والتعليقات التي صدرت عن إيران فلقد أدان الرئيس الإيراني رفسنجاني غزو الكويت فور وقوعه، وعقد مجلس الأمن القومي اجتماعاً عاجلاً في اليوم نفسه، أما الخارجية

---

(١) علي السعدي، مرجع سابق، ص٣

(٢) وليد المبيض وجورج كتن، مرجع سابق، ص ص ٧١-٧٢

(٣) عبد المنعم المراكبي، دول مجلس التعاون الخليجي الفجوة بين امكانياتها الاقتصادية وقدراتها السياسية وأثر ذلك على الأمن القومي العربي، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة – مصر، ١٩٩٨، ص ٩٩

(٤) المرجع السابق

(٥) المرجع السابق ، ص ٧١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإيرانية فإنها أصدرت بياناً أدان الغزو، ودعا إلى الانسحاب الفوري غير المشروط حتى الحدود الدولية المعترف بها، وإلى تسوية الخلاف الحدودي بين العراق والكويت[١].

٣- الجانب العسكري:

تعتبر القوة العسكرية من أهم المحددات في العلاقات الدولية، وإحدى المقومات الأساسية لنجاح الدول في تحقيق أجندتها الخاصة في سياستها الخارجية[٢].

وتمثل إيران قوة نفطية واقتصادية وسكانية قوية في النظام الإقليمي الخليجي، لذا أرادت الهيمنة على هذا النظام وقيادته لصالحها باعتبارها القوة الأكبر إقليمياً[٣].

تنفي إيران دوماً وبصورة متكررة سعيها لامتلاك أسلحة دمار شامل وتؤكد ذلك من خلال التوقيع على العديد من الاتفاقيات الدولية الخاصة بتحجيم وتقيد تطوير مثل هذه الأسلحة، فقد قامت إيران بالتوقيع على معاهدة حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل عام ١٩٦٨، والتوقيع على اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية عام ١٩٧٢، والتوقيع على اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية عام ١٩٩٣[٤].

يعود التاريخ النووي الإيراني لعام ١٩٦٠ حيث كانت إيران ترتبط بعلاقات وطيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية في أيام الشاه، وتطورت العلاقة الإيرانية الأمريكية النووية بعد حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ بسبب امتناع الشاه من دخول لعبة استعمال البترول كأداة ضغط على الولايات المتحدة الأمريكية، وفي عام ١٩٧٥ بدأ المشروع النووي الإيراني السلمي يأخذ طريقه لإنتاج الطاقة الكهربائية بمساعدة أميركية[٥].

وفي عام ١٩٩٢ جاء تحذير استخباراتي وبحثي أمريكي من أن إيران ستمتلك ما بين العامين – ٢٠٠٠-٢٠٠٥ القنبلة النووية[٦].

---

(١) نيفين مسعد، مرجع سابق، ص ٢٢٧

(٢) نظام بركات، مبادئ علم السياسة، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عُمان – الأردن، ١٩٨٩م، ص ٣٨٨

(٣) حمد الخالدي، التسلح النووي الإيراني وأثره على أمن دول الخليج العربية ١٩٩١-٢٠٠٦م، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية، عُمان – الأردن، ٢٠٠٧م، ص ١٠١

(٤) المرجع السابق ، ص ٩٤

(٥) حمد الخالدي، مرجع سابق، ص ص ١٠٠- ١٠٢

(٦) المرجع السابق ، ص ٩٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويشكل امتلاك إيران للقدرات النووية تهديداً للوجود الأمريكي في المنطقة وتهديداً لوجود دولة إسرائيل في ظل مشاعر العداء الإيراني المعلن لأمريكا وإسرائيل، كما تشعر الدول الخليجية أن امتلاك إيران للسلاح النووي يهدد أمنها كما يخل بموازين القوى الإقليمية ويدفع باتجاه سباق التسلح واندفاع الدول الإقليمية للسعي لامتلاك السلاح النووي(١).

تجددت الاتصالات العُمانية – الإيرانية، ففي عام ١٩٩٣ م استقبل الرئيس الإيراني رفسنجاني قائد البحرية العُمانية لتنشيط العلاقات المتميزة بحكم الجوار الجغرافي والتحكم المشترك بمضيق هرمز الاستراتيجي، وتم التوقيع على الاتفاقية الثنائية في مجال التعاون العسكري وتبادل الخبرات، ضمن التعاون المشترك لتأمين أمن منطقة الخليج(٢).

أما على صعيد التعاون بين إيران وسلطنة عُمان في الجانب العسكري فقد تم تشكيل لجنة الصداقة العسكرية التي تعنى بتطوير التعاون في المجال العسكري(٣).

قامت إيران في إجراء مناورات عسكرية يوم ١٩٩٩/٢/٢٨م ولمدة تسعة أيام في المنطقة بين مضيق هرمز وجزيرة أبو موسى مستخدمة الجزر الثلاث كقاعدة لمناوراتها تلك، وهو ما دعا الإمارات إلى دعوة وزراء خارجية مجلس التعاون الخليجي في اجتماع طارئ في ١٩٩٩/٣/٤ لبحث التعديات الإيرانية على الجزر الإماراتية، فقد تم في هذا الاجتماع إدانة المناورات العسكرية الإيرانية الاستفزازية، والمطالبة بالكف عن مثل هذه الأعمال لأنها تهدد الأمن والاستقرار في الخليج، ودعوة إيران إلى إنهاء احتلالها للجزر الثلاث من أجل مزيد من التقارب، كما قامت إيران في إجراء مناورة بحرية في خليج هرمز وبحر العرب تزامناً مع عقد القمة الخليجية في البحرين عام ٢٠٠٠م، وقد رأى البعض أنها رسالة استفزازية إيرانية مقصودة للقمة الخليجية التي استنكرت الأنشطة العسكرية الإيرانية في الجزر الثلاث(٤).

فقد كانت إجمالي شحنات الأسلحة لدول مجلس التعاون ١٩٩٠-١٩٩٣(٤٤.١٠٠) مليون دولار(٥)، بينما كانت إجمالي شحنات الأسلحة لإيران(١) ١٩٩٠- ١٩٩٣(٥.٧٠٠) مليون دولار(٢).

---

(١) المرجع السابق ، ص ١١٠

(٢) هلال الحسني، مرجع سابق ، ص ٨

(٣) علي السعدي، مرجع سابق ، ص٤

(٤) التقرير الإيراني:إيران وتطورات الشأن الداخلي من الثورة إلى أسلحة الدمار الشامل، تحرير أحمد، تاج الدين، وآخرين، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة – مصر، ٢٠٠٩م، ص ٤٠٦-٤٠٧

(٥) جمال السويدي، إيران والخليج والبحث عن الاستقرار، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي – الإمارات العربية المتحدة، ١٩٩٦، ص ٣٠٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤ – الجانب الاقتصادي:

أكد البلدين في عام ١٩٩٩ على تعزيز التعاون الاقتصادي وتنشيط التجارة البينية بينهم، خاصة بعد افتتاح مكتب تجاري لسلطنة عُمان في بندر عباس بما يتيح وصول الصادرات العُمانية عبر إيران إلى أسواق دول آسيا الوسطى، مع السماح لإيران بفتح مركز تجاري في مسقط [٣].

فقد أدى التقارب الإيراني الخليجي بعد وصول محمد خاتمي إلى السلطة عام ١٩٩٧ م إلى زيادة التبادل التجاري مع دول مجلس التعاون، والجدول رقم (٢) يبين حجم صادرات إيران إلى دول مجلس التعاون (بالمليون دولار) في عام ١٩٩٧، ١٩٩٨، ١٩٩٩م [٤].

جدول رقم (٢)

الدول الخليجية	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
عُمان	٣.٥٢	٣.٤٥	٢.٨٤
السعودية	٤١.٤٧	٤٣.٣٠	٤٠.٤٤
الإمارات	٥٥٢.٩٤	٦٣٥.٨٨	٦٧٦.١٦
الكويت	٣٣.٤٤	—	—
قطر	١٠.٠١	٩.٨١	١٢.٩٠

(١) بينما تشير تقديرات وكالة وكالة الاستخبارات الأمريكية عام ١٩٩٢، إلى ان إيران انفقت ملياري دولار على مشترياتها من الأسلحة زعم وزير الدفاع الإيراني أكبر توركان ان إجمالي ميزانية الدفاع عام ١٩٩٣ لم تزد على ٨٥٠ مليون دولار أمريكي، بينما. وافاد معهد ستوكهولم لابحاث السلام العالمي ان إيران انفقت ٨٦٧ مليون دولار على استيراد الأسلحة التقليدية الرئيسية عام ١٩٩٣م(انظر إلى جمال السويدي، مرجع سابق ، ص ص ١٧٢-١٧٣.

(٢) جمال السويدي، مرجع سابق ، ص ٣٠٩

(٣) أميرة قطب، العلاقات الإيرانية الخليجية، الحلقة الثالثة، الموقع الالكتروني

http://misrdigital.blogspot.com/2005/02/blog-post_110871516642696048.html، ٢٠٠٥/٢/١٦، تاريخ الاطلاع٢٠١١/٤/٥م

(٤) خالد البسيوني، التحول العاصف في إيران، تقديم محمد الغمري، الطبعة الأولى، دار الأحمدي للنشر، القاهرة – مصر، ٢٠٠٦م، ص ٢٩٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البحرين	٢.٢٩	١٧.٠٥	١٤.١٣
الإجمالي	٦٤٣.٦٧	٧٠٩.٤٩	٧٤٦.٤٧

❖ المصدر: خالد البسيوني ، مرجع سابق ،ص ٢٩٨

والجدول رقم (٣) يبين حجم صادرات دول المجلس عام١٩٩٧، ١٩٩٨، ١٩٩٩م لإيران (بالمليون دولار)[١]

جدول رقم (٣)

الدول الخليجية	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
السعودية	٤٩.٧٣	٣١.٧٩	٣٩.٥٩
الإمارات	٥١١.٠٠	٥٠٠.٧٨	٥٧٧.٦٢
البحرين	٢٧.٦٣	٢٧.٩٧	٢٧.٢٣
الكويت	١٤.٠٠	—	—
قطر	١.٩١	١.٨٧	٢.٤٥
عُمان	٠.٠٩	٠.٠٩	٠.١٢
الإجمالي	٦٠٤.٣٦	٥٦٢.٥	٦٤٧.٠١

❖ المصدر : خالد البسيوني ، مرجع سابق ، ص٢٩٨.

وفي الجدولين السابقين تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة هي الأولى من بين دول مجلس التعاون في في صادرات دول مجلس التعاون وارداتها من إيران، بينما تعتبر عُمان هي أقل دولة من بين دول مجلس التعاون في صادرات وواردت دول مجلس التعاون.

(١) خالد البسيوني، مرجع سابق، ص ٢٩٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني : واقع العلاقات العُمانية –الإيرانية وأثرها على أمن دول مجلس التعاون والسيناريوهات المستقبلية:

مرّ التطور التاريخي للعلاقات العُمانية – الإيرانية بمراحل مختلفة ابتداء بقدوم الفرس إلى عُمان باستدعاء من العُمانيين أنفسهم من أجل طرد الأحباش من عُمان وكان ذلك عام ٥٩٧ق.م[١].

إذ يمكن وصف العلاقات العُمانية الإيرانية قبل وصول السلطان قابوس إلى الحكم في عُمان عام ١٩٧٠ بأنها كانت في تذبذب مستمر ما بين الصراع والتعاون.

ومنذ تولي السلطان قابوس الحكم في سلطنة عُمان عام ١٩٧٠، فقد وضع السلطان قابوس أسس السياسة الخارجية العُمانية والتي إلى اليوم تسير في ذلك النهج، وتقوم تلك الأسس على مبادئ راسخة تتمثل في التعايش السلمي بين الشعوب، وحسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير، والاحترام المتبادل لحقوق السيادة الوطنية، ومد جسور التواصل السلمي مع الآخرين، وفتح آفاق التعاون، والعلاقات الطيبة مع مختلف الدول الشقيقة والصديقة.

وتعتبر العلاقات العُمانية – الإيرانية كغيرها من العلاقات التي تتشابك مع غيرها من العلاقات الإقليمية والدولية، حيث ترتبط تلك العلاقات بنظام المكون لدول مجلس التعاون الخليجي، كما ترتبط أيضاً بالولايات المتحدة الأمريكية.

ومع هذا الترابط والتشابك في العلاقات بقيت العلاقات العُمانية – الإيرانية في تتطور مستمر والدليل على ذلك في جميع ما تم مناقشته، كما نجحت السياسة العُمانية في الإمساك بكل الخيوط والاحتفاظ بعلاقات طيبة مع الجميع.

ستتناول الدراسة في الفصل الثاني توضيح واقع العلاقات العُمانية – الإيرانية وأثرها على أمن دول مجلس التعاون بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، وذلك بسبب الخط الوسط الذي انتهجته السلطنة في التعامل مع إيران على عكس بقية الدول العربية التي انتهجت حل التعاون أو الصراع مع إيران.

كما سيتم مناقشة مصادر التهديد التي تواجه دول مجلس التعاون في ظل الأوضاع الراهنة في المنطقة بعد سقوط بغداد وبروز إيران كقوة إقليمية في الخليج، ووجود العديد من التحديات التي تواجه دول مجلس التعاون في ظل الوجود العسكري الأمريكي في الخليج، والحملة الأمريكية على ما يسمى الإرهاب بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م.

---

(١) علي فارس، مرجع سابق، ص٧١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويشتمل هذا الفصل على ثلاث مباحث أساسية هي:

المبحث الأول: واقع العلاقات العُمانية –الإيرانية بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م

المطلب الأول: واقع العلاقات العُمانية – الإيرانية بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م

المطلب الثاني: واقع العلاقات الإيرانية – العُمانية بعدأحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م

المبحث الثاني: مصادر التهديد التي تواجه أمن دول مجلس التعاون الخليجي

المطلب الأول: مصادر التهديدات الداخلية والإقليمية التي تواجه دول مجلس التعاون.

المطلب الثاني: مصادر التهديدات الخارجية التي تواجه دول مجلس التعاون.

المبحث الثالث : أثر العلاقات العُمانية – الإيرانية على أمن دول مجلس التعاون بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م والسيناريوهات المستقبلية لتلك العلاقة:

المطلب الأول: أثر العلاقات العُمانية – الإيرانية على أمن دول مجلس التعاون بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م.

المطلب الثاني: السيناريوهات المستقبلية المترتبة على العلاقات بين البلدين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول : العلاقات العُمانية –الإيرانية بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م:

سأتناول في هذا المبحث واقع العلاقات العُمانية – الإيرانية بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، وهو إكمالاً ما تم الحديث عنه في المبحث الثاني.

فقد كانت أحداث ١١ سبتمبر نقطة فاصلة في تاريخ العلاقات الدولية، فقد أدت تلك الأحداث إلى بروز مسمى الحرب ضد الإرهاب تحت القيادة الأمريكية.

وبعد الضغوط الأمريكية والمطالب الداخلية المنادية في دول مجلس التعاون بالإصلاح شرعت دول المجلس في القيام بالعديد من الإصلاحات السياسية استهدفت في مجملها تعزيز قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وتوسيع نطاق المشاركة السياسية وتعزيز الحوار الوطني بين الاتجاهات المختلفة.

تعتبر إيران إحدى الدول التي وضعتها الولايات المتحدة الأمريكية في قائمة الدول التي تمول الإرهاب في العالم، وزيادة احتمالات سعي طهران إلى امتلاك سلاح نووي، الأمر الذي أدى إلى فرض عقوبات على إيران من قبل أمريكا، وزيادة احتمالات توجيه ضربة عسكرية ضد إيران.

كل ذلك لم يثني سلطنة عُمان وأعضاء دول مجلس التعاون في زيادة التعاون مع إيران في جميع الجوانب السياسية والأمنية والاقتصادية، مع التزام جميع الدول الأعضاء بالعقوبات المفروضة على إيران.

المطلب الأول: واقع العلاقات العُمانية الإيرانية بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م:

سجلت أحداث ١١ سبتمبر/ ايلول ٢٠٠١ محطة فاصلة بين كل ما سبقها على صعيد الفكر الاستراتيجي الأمريكي وأستطراداً العلاقات الدولية، إذ أن ما جرى في الولايات المتحدة الأميركية يعتبر حدثاً أعاد خلط الاوراق وقلب المفاهيم وغيّر الموازين والمعادلات على المستوى الكوني، فإن تلك الهجمات خلقت أوضاعاً عالمية جديدة وفرزت معادلات ومتغيرات من شأنها قلبت الموازين وإعادة ترتيب القضايا العالمية وفقاً لمعايير ومصالح فرضتها المستجدات والعلاقات الدولية [١].

لقد دخلنا مرحلة دقيقة جداً، مرحلة أعادة ترتيب الأوراق دولياً، وربما إعادة ترتيب الأنظمة والدول والحدود، فالحرب ضد الإرهاب غيّرت كثيراً من المفاهيم السائدة بين الأمم، فقد أدت إلى

---

(١) عبدالله تركماني، تداعيات الإرهاب على العلاقات الدولية، الموقع الالكتروني http://hem.bredband.net/cdpps/s337.htm، ٢٠٠٤/٩/٨م، تاريخ الاطلاع في ٢٠١١/٤/٢٣م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نقطة تحول وانقلاب في مستقبل العلاقات الدولية، وذلك عندما توحد العالم وراء الولايات المتحدة الأميركية في إعلانها الحرب ضد الإرهاب(١).

باتت منطقة الخليج بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ في قلب المواجهة، خاصة بعد الانتقال إلى المرحلة الثانية من الحرب ضد الإرهاب إلى العراق عام ٢٠٠٣م، وبعد الانتهاء من الحرب على حركة طالبان وتنظيم القاعدة في أفغانستان في اكتوبر ٢٠٠١م، وما كان يعنيه من احتمال امتداد المواجهة لتشمل تنظيمات وأعمالاً سياسية ومالية تقوم بعض الجماعات والمؤسسات الخيرية في المنطقة.

كانت دول مجلس التعاون معنية أكثر من غيرها من دول العالم بأحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م وبالحملة الأميركية ضد الإرهاب وذلك نظراً لعدة اعتبارات، أهمها:

١- ما أثير عن علاقتها تنفيذاً وتمويلاً فالمتهم الرئيسي في الأحداث (التسعة عشر الذين نفذوا العملية) حسب اللائحة الأولية التي نشرها مكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي كانوا يحملون الجنسية السعودية.

٢- كما أن معظم الأفغان العرب الذين تم أسرهم خلال العمليات العسكرية في أفغانستان هم من شباب دول مجلس التعاون الخليجي، وعلاقة دول مجلس التعاون بحركة طالبان في أفغانستان فكانت من بين دول مجلس التعاون السعودية والإمارات التي من ضمن ثلاث دول تقيم علاقات مع نظام طالبان.(٢)

وكانت نتيجة ذلك تصاعد الاتهامات لنظام الحكم السعودي بأنه يدعم الجماعات الإسلامية المتطرفة، أو أنه يتسأهل مع الإرهاب، وتصاعدت مع ذلك الحملة التي يشنها الإعلام الأمريكي والصهيوني ضد المملكة، ووصلت بعض التحليلات الأمريكية والإسرائيلية إلى درجة عالية من التطرف حين أشارت إلى ضرورة أن تتجه الولايات المتحدة الأمريكية إلى ضربها عسكرياً، واعتبارها البلد الذي خرج منه منفذو الأحداث.(٣)

وفرضت أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م ضغوطاً على دول مجلس التعاون، وباتت في مأزق لا تحسد عليه، من ناحية مطالبة بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية في

---

(١) تيسير المصاروة، العلاقات الدولية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١علاقة الغرب بالإسلام، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة مؤتة، الكرك – الأردن، ٢٠٠٧م

(٢) اشرف العيسوي، انعكاسات أحداث الحادي عشر من سبتمبر على أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ٢٠٠١-٢٠٠٥، مركز الخليج للدراسات، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الشارقة – الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٧، ص ص ٣٢-٣٣

(٣) المرجع السابق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حملتها ضد الإرهاب لنفي الاتهامات التي لحقت بها، وهي من ناحية ثانية كانت واقعة تحت ضغط شعبي يرفض السياسات الأمريكية، ولمواجهة هذا المأزق، اتخذت دول المجلس حزمة من الإجراءات والسياسات، تنوعت ما بين السياسي والدبلوماسي والاقتصادي والأمني والثقافي[١].

ستتناول الدراسة واقع العلاقات العُمانية – الإيرانية بعد تلك الأحداث، لتشتمل على الدول التي لها تأثير بارز في تلك العلاقات مثل دول مجلس التعاون والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها، لتشمل على الجوانب السياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية.

١ – الجانب السياسي:

اتخذت دول مجلس التعاون حزمة من الإجراءات والسياسات بعد أحداث ١١ سبتمبر، فعلى الجانب السياسي أدانت دول المجلس الأحداث، والتأكيد على رفض الإرهاب بمختلف أشكاله، وقد عقد اجتماع لوزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي في ٢٣ سبتمبر ٢٠٠١[٢]، وناقش الدعوة الأمريكية إلى بناء تحالف دولي ضد الإرهاب، كما شرعت دول المجلس في القيام بالعديد من الإصلاحات السياسية استهدفت في مجملها تعزيز قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وتوسيع نطاق المشاركة السياسية وتعزيز الحوار الوطني بين الاتجاهات المختلفة[٣].

أما على الجانب الدبلوماسي قامت دول مجلس التعاون التي كانت تربطها علاقات دبلوماسية مع حركة طالبان وهي (السعودية والإمارات) في قطع علاقاتها الدبلوماسية مع حركة طالبان الأفغانية بعد رفضها تسليم ابن لادن[٤].

ترتبط دول مجلس التعاون مع إيران بعلاقات اقتصادية قوية، إلا أن العلاقات السياسية ليست كذلك، تعتمد العلاقات الدولية على الاقتصاد كعنصر أساسي لقياس مدى قوة العلاقات، فإن الحالة الخليجية – الإيرانية تنفرد بأنها مختلفة تماماً من هذه القاعدة، حيث يمكن ملاحظة قدر التناقض بين العلاقات الاقتصادية وقوتها وبين العلاقات السياسية وتقلباتها، فالتعاون الاقتصادي

---

(١)المرجع السابق ،ص ص ٣٢– ٣٦

(٢) جاء ذلك الاجتماع استثنائي لوزراء خارجية دول مجلس التعاون الذي عقد في مدينة جدة في المملكة العربية السعودية، وقد أكد البيان الختامي على عدة نقاط رئيسية، أبرزها: دعم دول مجلس التعاون وتعاونها الدولي في تحديد مرتكبي الأعمال وتقديمهم للعدالة، استعداد دول المجلس لتقديم المساعدة لواشنطن ولكن بشكل لا يضر بمصالحها (انظر: المرجع السابق ،ص ص ٣٧–٣٨

(٣)المرجع السابق ، ص ص ٣٧و ١٢٨

(٤)المرجع السابق ، ص ٣٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على أشده بين الطرفين، بينما تأثر مواطنين دول مجلس التعاون في هذا التجاذب السياسي بين دول مجلس التعاون وإيران(١).

شهدت العلاقات الخليجية الإيرانية عامة انفراجاً واضحاً في أعقاب تولي الرئيس محمد خاتمي الحكم عام ١٩٩٧م، ولقد لعبت الكثير من العوامل دوراً في كسر الجمود وحالة الشك المتبادل التي كانت موجودة بين دول مجلس التعاون وإيران، ومن هذه العوامل: خروج العراق من منظومة التأثير الخليجي، التحالف التركي الإسرائيلي، قضايا منظمة الأوبك، حالة العداوة الأميركية المستمرة لإيران، كل هذه العوامل دفعت إيران ودول مجلس التعاون إلى تأسيس ثقة متبادلة بينهما وبالأخص مع المملكة العربية السعودية(٢).

إلا أن وصول محمود أحمدى نجاد إلى رئاسة إيران شكل انقلاباً آخر عاد بفكرة الثورة من جديد لدرجة ان البعض اعتبر ان فترة رفسنجاني وخاتمي كانت استثناء في العلاقات السعودية – الإيرانية، وذلك لتفجر العديد من المسائل والملفات الساخنة بين البلدبن المتمثلة في الشحن الطائفي الموجود في المنطقة، والبرنامج النووي الإيراني، وكذلك الدور الإقليمي الذي تلعبه إيران في سوريا ولبنان وفلسطين والعراق، وأيضاً الوجود العسكري الأجنبي في الخليج الذي يثير هواجس إيران إزاء برنامجها النووي (٣).

أما على صعيد العلاقات بين سلطنة عُمان وإيران في الجانب السياسي، فقد أرتأت سلطنة عُمان في علاقتها مع إيران أن تختط لنفسها طريقاً مميزاً يقوم على محاولة التوفيق بين مصالح إيران في المنطقة والمصالح العربية، بما مكنها من لعب دور همزة الوصل بين الجانب العربي الذي تنتمي إليه وبين الجانب الإيراني، وهذا الطريق أو الاتجاه يعتبر مغايراً تماماً عن الاتجاهين اللذان غلبا على طريقة التعاطي العربية مع إيران تمثلا في التحالف معها أو العكس(٤).

ويرتكز الموقف العُماني في التعامل مع المشكلة العربية – الإيرانية على ضرورة التحرك باتجاه إرساء دعائم توافق بين الجانبين يضمن مصالح الجميع، وبما لا يشكل خطراً على مصالح

---

(١) سلمان الدوسري، "العلاقات الإيرانية – الخليجة: ٢٥ عاما من التقلبات"، صحيفة الشرق الاوسط، الموقع الالكتروني http://www.aawsat.com/details.asp?article=311962&issueno=9726، ٢٠٠٥/٧/١٨م، تاريخ الاطلاع في ٢٠١١/٤/٢٤م.

(٢) مخلد مبيضين، "العلاقات الخليجية الإيرانية ١٩٩٧-٢٠٠٦م (السعودية حالة دراسة)"، مجلة المنارة، المجلد ١٤، العدد٢، ٢٠٠٦، ص ص ٣٤٦-٣٤٧

(٣) التقرير الإيراني إيران وتطورات الشأن الداخلي من الثورة إلى أسلحة الدمار الشامل، مرجع سابق، ص ٣٨٠

(٤) عادل ابوطالب، العلاقات العُمانية – الإيرانية.. مغزى الطريق الثالث، الاهرام العربي، ٢٠٠٩/٨/٨، الموقع الالكتروني http://www.alrased.net/site/topics/view/1453 ، تاريخ الاطلاع في ٢٠١١/٤/٢٥م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أي طرف باعتبار أن الاستقرار الإقليمي يصب في صالح منطقة الخليج على وجه الخصوص وصالح المنطقة بصفة عامة[١].

قام السلطان قابوس بزيارة إلى إيران في أغسطس عام ٢٠٠٩م،وتعد زيارة السلطان قابوس بأنها أول زيارة لرئيس دولة بعد تنصيب محمود أحمدي نجاد رئيساً لإيران للفترة الثانية، خلال الزيارة وقّع الجانب العُماني في طهران سبع اتفاقيات للتعاون في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية[٢]. وتأتي زيارة السلطان قابوس إلى إيران تعزيزاً للعلاقات التاريخية الوثيقة التي تربط السلطنة مع إيران وحرصاً من السلطان قابوس على ترسيخ مبادئ حسن الجوار بين السلطنة وجاراتها من دول المنطقة، وذلك انطلاقاً من اهتمام السلطان بدعم التعاون الثنائي القائم بين سلطنة عُمان وإيران في كافة المجالات التي تخدم مصالح الشعبين وكافة شعوب المنطقة[٣].

وهذا ما اكد عليه يوسف بن علوي، الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية العُمانية أن جلستي المحادثات بين السلطان قابوس ونجاد ناقشتا الكثير من القضايا والأمور المطروحة على الساحتين الإقليمية والدولية، ولكن من المنطلقات الإيجابية، حيث يرى البلدان أن المهم والأصل هو العمل من أجل الاستقرار والتطور والتنمية في المنطقة، وقال يوسف بن علوي "ما في شك أننا ندرك أن هذه المنطقة تمر بأزمات وعقبات ولكن هذه العقبات لا توقف التاريخ بين البلدين الصديقين"[٤].

قام السلطان قابوس بدور كبير في الإفراج عن الأسيرة الأمريكية شورد[٥]، وقد ثمن الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد جهود السلطان قابوس للمساعدة في اطلاق الأسيرة شورد والتقت بوالديها في السلطنة[١].

---

(١) المرجع السابق .

(٢) محمد محمد، "عُمان وإيران بعد زيارة جلالة السلطان"، صحيفة الوسط البحرينية، العدد ٢٥٣٠، الموقع الالكتروني http://www.alwasatnews.com/2530/news/read/208068/1.html ١٠ /٢٠٠٩/٨م، تاريخ الاطلاع ٢٠١١/٤/٢٣م.

(٣) التأمل، جلالة السلطان قابوس بن سعيد يصل إلى طهران، الموقع الالكتروني http://www.tamol.net/vb/showthread.php?t=3347 ، تاريخ الاطلاع في ٢٠١١/٤/٢٣م.

(٤) جريدة الشرق الأوسط، عُمان وإيران توقعان اتفاقيات تشمل التعاون والتنسيق الأمني ومشروعات اقتصادية وتعليمية، العدد ١١٢٠٩، ٢٠٠٩/٨/٦

(١) سارة شورد مواطنة أمريكية من أصل إيراني ، كانت قد عبرت الحدود الإيرانية عن طريق الخطأ في ٢٠٠٩/٧/٣١ قادمة من كردستان العراق ، مع رفيقتها شاين باور وجوش قتال . وقد أكد الثلاثة ان دخولهم للحدود الإيرانية كان عن طريق الخطأ بينما ادعت حكومة أحمدي نجاد أنهم دخلوا للتجسس على بلاده (أنظر : احمد أبو مطر ، الحوار المتمدن ، العدد ٣١٣٣ ، ٢٠١٠/٩/٢٣م ، الموقع الالكتروني

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ما قام به السلطان قابوس في الإفراج عن الأسيرة الأمريكية لهو خير دليل على متن العلاقات العُمانية في الجانب الدبلوماسي وغيرها من الجوانب الأخرى التي تربط سلطنة عُمان بإيران.

٢- الجانب الأمني:

طرحت أحداث ١١ سبتمبر مفهوماً جديداً للأمن الدولي سواء في شقه المتعلق بمصادر التهديد أو شقه المتعلق بالترتيبات أو الاستراتيجيات الأمنية الجديدة، حيث حاولت الولايات المتحدة فرض أجندتها الخاصة بمفهوم الأمن، والذي يقوم بالأساس على أن الإرهاب هو أخطر مصادر التهديد التي تواجه أمن الدول والمجتمعات، وأدت تلك الأحداث إلى قيام الولايات المتحدة الأمريكية في صياغة استراتيجيتها الأمنية الجديدة، وهي تنطلق من حق الولايات المتحدة الأمريكية في توجيه ضربات عسكرية وقائية ضد أية دولة أو جماعة ترى أنها باتت تمثل تهديداً للأمن الأمريكي بمفهومه الواسع(٢)، كما أعادت الولايات المتحدة الأمريكية تعريف مفهوم السيادة، وذلك من أجل ملاحقة الإرهابيين والدول التي تحميهم، وإعطاء قيمة للاستقرار العالمي، والاستعداد لترتيبات أمنية جديدة(٣).

يعتبر مفهوم أمن الخليج من المفاهيم القابلة للتغيير والتطور، ويتأثر بدرجة واضحة بأي متغيرات إقليمية ودولية جديدة سواء من حيث طبيعة مصادر التهديد أو بالنسبة للسياسات والاستراتيجيات الأمنية المرتبطة به. ويرجع ذلك بالأساس إلى تعدد الأطراف المعنية به، فإضافة إلى دول مجلس التعاون الخليجي أليست هناك إيران القوة الإقليمية في النظام الإقليمي الخليجي والولايات المتحدة الأمريكية وبعض القوى الدولية الأخرى كروسيا واليابان والصين ، ومع تعدد الأطراف تتعارض الرؤى والمصالح، حيث يسعى كل طرف إلى تحقيق مصالحه حتى لو كانت على حساب الأطراف الأخرى. كل هذا أدى إلى تفاقم معضلة الأمن لدى دول المجلس، وجعلها تحتل مكانة رئيسية في أولوياتها الداخلية والخارجية، ولعل السمة التي تميز أمن دول مجلس

---

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=229813، تاريخ الاطلاع في ٢٠١١/٦/٥م

(١) جريدة الوطن، نجاد يثمن، العدد ٩٩٠٩، ٢٠١٠/٩/١٩

(٢) أشرف العيسوي، انعكاسات أحداث الحادي عشر من سبتمبر على أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي ٢٠٠١-٢٠٠٥، مرجع سابق، ص ١٦

(3) John lkenberry, "America's lmperial Ambition", Foreign Affairs, Vol. 81, no5, September-october 2002, p55

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التعاون الخليجي عن غيره من المنظمات الإقليمية هي تجدد وتنوع مصادر التهديد التي تواجه أعضاءه باستمرار [١].

أفرزت أحداث الحادي عشر من سبتمبر العديد من التحديات الأمنية على دول مجلس التعاون سواء من حيث الاستقرار وسلامة الجبهة الداخلية أو من حيث العلاقة بين الحكومات والقوى السياسية والمجتمعية، فقد أدت تلك التحديات إلى خطوات وإنجازات متقدمة في مجال التنسيق والتعاون الأمني، حيث شملت مختلف المجالات الأمنية، ففي عام ٢٠٠٧ وجه وزراء داخلية دول مجلس التعاون في لقائهم التشاوري في العاصمة السعودية (الرياض) بمراجعة الاستراتيجية الأمنية الشاملة لدول المجلس، التي تم إقرارها في عام ١٩٨٧م، بهدف تحديثها من قبل لجنة مختصة، وقد أقر وزراء الداخلية في لقائهم التشاوري التاسع ٢٠٠٨م في العاصمة القطرية (الدوحة) مشروع تحديث وتطوير الاستراتيجية الأمنية، وقد اعتمد المجلس الأعلى في دورته التاسعة والعشرين في العاصمة العُمانية (مسقط) ٢٠٠٨م، تحديث وتطوير الاستراتيجية الأمنية [٢].

تأكد دول المجلس ان المنطقة باتت في وضع امنيا بالغ التعقيد وهذا ما أكد عليه عبدالرحمن بن حمد العطية الأمين العام لدول مجلس التعاون، إن منطقتنا تواجه وضعاً أمنياً بالغ التعقيد، تنجم عنه عدة تحديات، فقد شهد العقد الأول من القرن العشرين توسعاً غير مسبوق في استخدام القوة في العلاقات الدولية، وتطبيقه بصفة خاصة في منطقة الشرق الأوسط، كما تنتهج الولايات المتحدة الأمريكية ذلك النهج مستند إلى ازدواجية المعايير، وانتهاك لقرارات الشرعية الدولية، وتجاوز مبادئ القانون الدولي المستقرة اتجاه قضايا منطقتنا بصفة خاصة، بالإضافة إلى بقاء قضايا إقليمية مزمنة دون حل لعدة عقود، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، وما زالت منطقتنا بحالة من عدم توازن القوى المتأصل، والتداخل المتشابك بين العناصر الإقليمية والدولية[٣].

إن الوضع الحالي في العراق الذي يمكن وصفه بالحرج والغامض بعد الاحتلال الأمريكي له في عام ٢٠٠٣ م، أصبح يطرح بالضرورة عدة تساؤلات حول انعكاسات ذلك على الأمن الإقليمي

---

(١) أشرف العيسوي، انعكاسات أحداث الحادي عشر من سبتمبر على أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي ٢٠٠١-٢٠٠٥، مرجع سابق، ص ٢٣

(٢)الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي،إنجازات العمل المشترك الخليجي، الاستراتيجية الأمنية، الرياض – المملكة العربية السعودية.

(٣) عبدالرحمن العطية، " معضلات الأمن في منطقة الخليج العربي "، النظام الأمني في منطقة الخليج العربي التحديات الداخلية والخارجية، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي – الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٨، ص ٢١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخليجي[١]، ففي ٢٧ شباط ٢٠٠٩م وقع الرئيس الأمريكي باراك أوباما على استراتيجية الانسحاب المسؤول من العراق في ديسمبر ٢٠١١م، إلا أن هناك أشار ة من بعض المسؤولين الأمريكيين[٢] حول بقاء القوات الأمريكية في العراق بعد ٢٠١١م[٣]، حيث ما يجري في العراق له تأثيره على أمن الخليج، إذ لا تزال عوامل التوتر قائمة ويأتي الإرهاب على رأس القائمة، حيث ضاع الأمن بين أطراف ثلاثة: الأول، ترى أمريكا من الإرهاب قوة معادية لا تعترف بالمواثيق الدولية، وتتطلب مكافحته مععدم ألتزام امريكا بالمواثيق الدولية، أما الطرف الثاني فهو مؤسسة الحكم في العراق التي ترى أن جيران العراق لا يريدون استقراره، وتطلب من الولايات المتحدة ممارسة الضغط على هذه الدول لوقف تسرب البعثيين والمتطرفين إلى العراق، أما الطرف الثالث فهي دول الخليج التي لم تبتل بالإرهاب الا بعد فشل واشنطن في حسم الأمور بسرعة لصالحها بعد سقوط نظام الرئيس الراحل صدام حسين[٤].

كما برز حلف الناتو شريكاً محتملاً للأمن في الخليج بعد حرب الخليج الثالثة، حيث وجدت ضرورات تفرض على أمريكا أن تتقاسم مع حلفائها في الناتو عبء الأمن في الخليج، وطالبتهم بالقيام بدور أمني مهم وخاصة في العراق على أساس أن ذلك يحقق مصلحة مشتركة بين للطرفين، وتتمثل تلك المصلحة في الأساس في الحيلولة دون تهديد العراق الجديد جيرانه بما يعني تهديد المصالح الغربية في المنطقة، ومن ثم فإن التهديد العراقي للمنطقة مستقبلاً لن ينبع من نظامه الحاكم، بل من انهيار الدولة ذاتها[٥].

---

(١) عبدالرحمن العطية، مرجع سابق، ص ٢٤

(٢) حيث اشار مساعد رئيس هيئة الاركان الأميركية بتاريخ ٢٠١٠/١١/٢١م بان القوات الأميركية ستبقي بعد عام ٢٠١١م على ١٥ الف جندي لحماية السفارة والقنصليات والمصالح الأمريكية في العراق (انظر: خالد المعيني. الاتفاقية الأمنية العراقية الأمريكية وجدلية الانسحاب، الموقع الالكتروني http://www.aliraqnews.com/index.php?option=com_content&view=article&id=26658:2011-04-25-09-34-56&catid=19:articles&Itemid ، تاريخ الاطلاع في ٢٠١١/٤/٢٥م

(٣) خالد المعيني، مرجع سابق.

(٤) ظافر العجمي، أمن الخليج العربي تطوره واشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت – لبنان، ٢٠٠٦، ص ٦١١

(٥) اشرف العيسوي، قراءة مقارنة في تأثير حربي الخليج الثانية والثالثة في أمن دول مجلس التعاون، الطبعة الأولى، مركز الخليج للابحاث، دبي – الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٧م، ص ١٤٧

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لذلك جاءت مبادرة إسطنبول للتعاون[١] من خلال قمة الحلف في مدينة اسطنبول في يونيو ٢٠٠٤م، وتتلخص بأنها مبادرة اختيارية ذات فوائد متبادلة ومشتركة في إطار العلاقات الثنائية بين حلف الناتو من جهة، وكل من الدول الموجهة لها تلك المبادرة ومن ضمنها دول مجلس التعاون[٢].

وتبقى قضية جزر دولة الإمارات العربية المتحدة، المعضلة التي لم تجد طريقها للحل، نظراً إلى عدم إحراز أي تقدم في الاتصالات الإقليمية والدولية المباشرة التي تجري مع إيران للإسهام في حل القضية وتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة، إن أي تطور في هذا الملف سوف يؤدي إلى تحول نوعي للعلاقات مع إيران[٣].

جاء التعاون الأمني بين سلطنة عُمان وإيران من خلال الزيارة التي قام بها السلطان قابوس إلى إيران في اغسطس عام ٢٠٠٩م، فقد تم التوقيع على اتفاق لتعاون والتنسيق الأمني، وتتعلق الاتفاقية بتبادل المعلومات ومكافحة التسلل والتهريب والجريمة[٤]، كما ناقشت سلطنة عُمان وإيران القيام بخطوات لضمان الأمن المستدام في منطقتي الخليج وبحر عُمان الحساستين عبر التخطيط الشامل والملائم، كما دعا خامنئي دول المنطقة خلال لقائه السلطان قابوس في طهران إلى التعاون الجماعي لضمان الأمن فيها، معتبراً أن الأمن أهم قضية لمنطقة الخليج نظراً لوجود مضيق هرمز، وشدد خامنئي على ضرورة تعاون دول منطقة الخليج لإقرار الأمن في المنطقة[٥].

---

(١) تقوم تلك المبادرة بدعم التعاون مع دول المنطقة في المجالين الأمني والعسكري لضمان عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، ومكافحة الإرهاب بجميع صوره واشكاله، وعمليات التهريب بمختلف انواعها، ويقوم أيضاً الحلف في مساعدة دول المنطقة في المجالات الأمنية، كما يقوم الحلف في المساهمة في تأمين المتطلبات الأساسية للكفاءة القتالية لجميع التشكيلات العسكرسة والأمنية، وتحسين قدراتها لتصل إلى المستوى الذي يعمل به الحلف (انظر: اشرف العيسوي، قراءة مقارنة في تأثير حربي الثانية والثالثة في أمن دول مجلس التعاون، مرجع سابق، ص ١٤٩

(٢) المرجع السابق ، ص ١٤٩

(٣) عبدالرحمن العطية، مرجع سابق، ص ٢٤

(٤) جريدة الشرق الأوسط، عُمان وإيران توقعان اتفاقيات تشمل التعاون والتنسيق الأمني ومشروعات اقتصادية وتعليمية.

(٥) موقع الجزيرة، إيران وعُمان تناقشان أمن الخليج، الموقع الالكتروني

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/762463F4-0996-4409-A73D-D6352C37C879.htm، تاريخ الاطلاع في ٢٣ /٤/ ٢٠١١م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- الجانب العسكري:

إن أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م أوجدت متغيرات استراتيجية في منطقة الخليج، كان لها انعكاساتها الواضحة على السياسات الدفاعية والأمنية التي اتبعتها دول مجلس التعاون ومن ضمن تلك الانعكاسات تزايد القوات الأمريكية وجودها في المنطقة في إطار استعدادتها لحربي أفغانستان والعراق، فقد أدى إلى اتساع نطاق التسهيلات المقدمة للقوات الأمريكية من دول المنطقة، لتصل القواعد الأمريكية في دول مجلس التعاون إلى ٥ قواعد عسكرية، ووصل عدد أفراد القوات الأمريكية إلى ٥٢ الف[١].

والجدول رقم (٤) يبين متى كان بداية التعاون العسكري بين دول مجلس التعاون وأمريكا، كل دولة على حدة[٢].

جدول رقم (٤)

الدولة	بداية التعاون العسكري مع الولايات المتحدة الأمريكية	ملاحظات
الكويت	بداية التقارب كان في حرب الخليج الأولى وبعد قصف إيران إلى ناقلة نفط كويتية عام ١٩٨٧، وجاء التعاون الدفاعي بين الكويت وأمريكا بعد غزو العراقي للكويت، حيث وافقت الحكومة الكويتية على التعاون الدفاعي مع أمريكا في ١٩٩١/٩/٤م	
البحرين	بداية العلاقات العسكرية الأمريكية – البحرينية كانت في ديسمبر ١٩٧١م	قامت البحرين في إلغاء الاتفاقية بسبب التوتر الذي حصل في حرب اكتوبر ١٩٧٣م، ولكن البحرين أعادت العمل بالاتفاقية عام ١٩٧٥، واستبدلت هذه الاتفاقية باتفاقية جديدة عام ١٩٧٧م.
قطر	بداية التعاون بين قطر وأمريكا كان في حرب الخليج الثانية عندما سمحت قطر لسلاح الجو الأمريكي باستخدام أراضيها عام ١٩٩١م. وفي يونيو ١٩٩٢ تم التوقيع على اتفاقية التعاون الدفاعي بين البلدين.	
سلطنة عُمان	بدأ التعاون الأمني بين أمريكا وعُمان منذ ثورة ظفار، وفي يونيو عام ١٩٨١ وقعت عُمان مع أمريكا اتفاقية لتقديم تسهيلات عسكرية وبحرية وجوية وذلك للتعامل مع التهديدات التي نجمت عن حرب الخليج الأولى. وفي تموز عام ١٩٨١ عقدت عُمان مع أمريكا اتفاقية عسكرية.	
السعودية	يعود التعاون العسكري بين الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية إلى عام ١٩٤٣ عندما استاجرت القوات الأمريكية قاعدة الظهران.	جددت أمريكا استئجار قاعدة الظهران عام ١٩٥٧ واستمر إلى ١٩٦٢ ففي هذا العام

(١) أشرف العيسوي، انعكاسات أحداث الحادي عشر من سبتمبر على أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ٢٠٠١-٢٠٠٥، مرجع سابق ص ص ١٠١-١٠٢

(٢) ياسين سويد. الوجود العسكري الأجنبي في الخليج واقع وخيارات دعوة إلى أمن عربي إسلامي في الخليج، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت –لبنان، ٢٠٠٦م، ص ص ٧٣-٩٧

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	وفي عام ١٩٩١ وسعت السعودية إطار تعاونها العسكري والأمني مع أمريكا	ألغي ذلك الاستئجار لاسباب سياسية، وعدم حاجة الولايات المتحدة الأمريكية له. وفي يونيو عام ١٩٩٢ عقدت السعودية اتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية لتدريب الجيش السعودي. في مايو عام ٢٠٠٣ وبعد احتلال أمريكا للعراق قررت وزارة الدفاع الأمريكية نقل قيادتها من السعودية إلى قطر(١).
الإمارات	بدأ التعاون العسكري في مجال الأمن خلال حرب الخليج الأولى والثانية، ثم وقع البلدان في يوليو عام ١٩٩٤ على اتفاقية التعاون الدفاعي.	

❖ هذا الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على ياسين سويد. الوجود العسكري الأجنبي في الخليج واقع وخيارات دعوة إلى أمن عربي إسلامي في الخليج، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت –لبنان، ٢٠٠٦م، ص ص ٧٣–٩٧

واصلت دول مجلس التعاون بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر تعزيز استراتيجيتها الدفاعية التي تبنتها بعد – أزمة حرب الخليج الثانية – والرامية إلى تطوير قدراتها العسكرية، سواء على الصعيد الجماعي البيني أو على الصعيد الوطني في تطوير قدراتها الذاتية أو على الدائرة الدولية(٢). فعلى الصعيد الجماعي وبعد توقيع اتفاقية الدفاع المشترك في عام ٢٠٠٠، بارك قادة دول مجلس التعاون في دورته السادسة والعشرين عام ٢٠٠٥ مقترح ملك السعودية لتطوير قوة درع الجزيرة إلى قوات درع الجزيرة المشتركة، كما أقر المجلس الأعلى في دورته الثلاثين عام ٢٠٠٩ الاستراتيجية الدفاعية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية(٣).

(١) الاخوان المسلمون، نهاية اجبارية للوجود العسكري الأمريكي في السعودية، الموقع الالكتروني www.ikhwanonline.com، تاريخ الاطلاع في ٢٠١١/٤/٢٥م.

(٢) أشرف العيسوي، انعكاسات أحداث الحادي عشر من سبتمبر على أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ٢٠٠١–٢٠٠٥، مرجع سابق، ص ١٠٦

(٣) الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليجالعربية ، إنجازات العمل الخليجي المشترك، التعاون العسكري، ، الرياض – المملكة العربية السعودية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فقد تزايد الإنفاق العسكري لدول مجلس التعاون بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، حيث بلغ حجم الإنفاق العسكري من عام ٢٠٠٠-٢٠٠٥ لدول مجلس التعاون ١٨٧,٠١١ مليار دولار، أما إيران فبلغ حجم الإنفاق العسكري لديها ٢٥,٤١ مليار دولار[١].

بينما أشار الهيتي إلى أن الإنفاق العسكري في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بلغ أكثر من ٢٣٣ مليار دولار خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٥م) وهو ما يمثل أكثر من ٧٠ في المائة من الإنفاق العسكري العربي فتعد من أكثر دول العربية إنفاقاً عسكرياً اليوم، وقرابة ٤ في المائة من الإنفاق العسكري العالمي[٢].

٤- الجانب الاقتصادي:

جاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ بتداعيات خطيرة على دول مجلس التعاون لاعتبارات عديدة:

١- أصبحت الولايات المتحدة أكثر تشدداً تجاه أي مسعى في رفع أسعار النفط من الدول المصدرة.

٢- العلاقات الاستراتيجية التي تربط دول المجلس بالولايات المتحدة الأمريكية لا سيما الجانب الاقتصادي.

٣- عانت دول مجلس التعاون بدرجات متفاوتة من أوضاع اقتصادية صعبة قبل أحداث ١١ سبتمبر بسبب تراجع أسعار النفط، وزيادة الأعباء المالية على دول المجلس حيث وصلت الديون الداخلية والخارجية لدول المجلس عام ١٩٩٨ حوالي٧٣,١٦٨مليون دولار [٣].

تعتبر الولايات المتحدة ثاني شريك تجاري لدول مجلس التعاون بعد اليابان، فهي أكبر مصدر لها وثاني أكبر مستورد منها، ويتأثر التبادل التجاري بين الجانبين بشكل كبير بتقلبات السوق النفطية حيث انه على مدى السنوات الخمس الأخيرة شكل النفط ومنتجاته ما نسبته ٧٦-٨٦% من واردت الولايات المتحدة من دول المجلس، بينما تقوم الولايات المتحدة بتصدير المنتجات الصناعية والإلكترونية والأسلحة والمعدات العسكرية إلى دول مجلس التعاون.

---

(١) أشرف العيسوي، انعكاسات أحداث الحادي عشر من سبتمبر على أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ٢٠٠١-٢٠٠٥، مرجع سابق، ص ١١٠

(٢) نوازاد الهيتي، مرجع سابق.

(٣) عبدالعزيز صقر، مرجع سابق، ص ٢٠٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتسم الاقتصاد في دول الخليج بالانكشاف الخارجي نتيجة اعتمادها على العالم الخارجي، فقيمة المبادلات التجارية البينية بين دول مجلس التعاون لا تزيد على ٥.٤% من إجمالي تجارتها الخارجية مقارنة ب ٢٦.٥% مع الولايات المتحدة الأمريكية و ٤٣.٥ مع الاتحاد الأوروبي في حين انها لا تزيد على ١.٧ مع بقية الدول العربية[١].

أما عن السياسة الموحدة لدول مجلس التعاون فقرر المجلس الأعلى في دورته السادسة والعشرين عام ٢٠٠٥ اعتماد السياسة التجارية الموحدة[٢] لدول مجلس التعاون، كما اعتمد المجلس الأعلى في دورته السابعة والعشرين قانون نظام العلامات التجارية لدول مجلس التعاون كقانون (نظام) الزامي، وتحققت العديد من الإنجازات[٣] في المجال التجاري بعد إقرارها من المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون[٤].

عمل التوجه العُماني لتجسيد التعاون الاقتصادي مع دول مجلس التعاون، حيث بدأت إجراءات الربط الكهربائي بين دول مجلس التعاون، ويقوم مجلس التعاون بدراسة مشروع الربط المائي بين الدول الأعضاء لاقتراح السلطنة، كما قامت السلطنة بدور بارز لدفع التكامل

---

(١) المرجع السابق ، ص ٢٢١

(٢) تهدف السياسة التجارية الموحدة لدول المجلس إلى توحد السياسة التجارية الخارجية لدول مجلس التعاون، والتعامل مع العالم الخارجي ومنظمة التجارة العالمية والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى كوحدة اقتصادية واحدة وتنشيط التبادل التجاري والاستثماري مع العالم الخارجي وتوسيع اسواق الصادرات لدول المجلس، وزيادة قدرتها التنافسية، وتحسين شروط نفاذها إلى الاسواق العالمية وتشجيع المنتجات الوطنية والدفاع عنها في الاسواق الخارجية وحماية الاسواق المحلية وكذلك تفعيل دور القطاع الخاص في تنمية صادرات دول المجلس من السلع والخدمات، إضافة إلى تبني دول المجلس سياسة تجارية داخلية موحدة وتسهيل انسياب تنقل المواطنين والسلع والخدمات ووسائط النقل، كما تأخذ هذه السياسة في الاعتبار المحافظة على البيئة وحماية المستهلك (انظر: الامانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي. إنجازات الأمانة العامة، مجلس التعاون لدول الخليج العربية في المجال التجاري ٢٠٠٢-٢٠١٠م، مطبعة الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ٢٠١٠م.

(٣) تمثلت تلك الإنجازات إقرار المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون العديد من المواضيع التجارية الهامة وتمثلت في التالي:

أ- السماح للمؤسسات والوحدات الانتاجية في الدول الأعضاء بفتح مكاتب للتمثيل التجاري في دول المجلس الأخرى.

ب- الموافقة على اقامة مركز للتحكيم لدول مجلس التعاون

ج- انشاء هيئة المحاسبة والمراجعة بدول مجلس التعاون (انظر :الامانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي. إنجازات الأمانة العامة، مجلس التعاون لدول الخليج العربية في المجال التجاري ٢٠٠٢-٢٠١٠م، مرجع سابق

(٤) الامانة العامة لمجلس التعاون الخليجي. إنجازات الأمانة العامة، مجلس التعاون لدول الخليج العربية في المجال التجاري ٢٠٠٢-٢٠١٠م، مطبعة الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ٢٠١٠م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاقتصادي بين تلك الدول عن طريق تنشيط الاتحاد الجمركي بين أعضائه، حيث رأى هذا الاتحاد النور بداية عام ٢٠٠٣م، ثم تلا ذلك تطبيق مقومات المواطنة الخليجية بما فيها السماح لمواطني دول مجلس التعاون بتملك العقارات في السلطنة، كما اتخذت السلطنة إجراءات بالإعداد للسوق الخليجية المشتركة في عام ٢٠٠٧م[١].

وقعت سلطنة عُمان مع إيران عام ٢٠٠١ اتفاقاً لتشجيع الاستثمار وحمايته، وتجنب الازدواج الضريبي في مجالات التربية والتعليم والنقل البحري والجوي، وتنشيط التعاون في الزراعة والثروة السمكية والبيئة والصحة والاتصالات وموارد المياه، وذلك في إطار الزيارة التي قام بها وزير التجارة والصناعة العُمانية للعاصمة الإيرانية ضمن فعاليات الدورة الثانية للجنة العُمانية الإيرانية المشتركة[٢].

المطلب الثاني: واقع العلاقات الإيرانية ـ العُمانية بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١:

كان واقع العلاقات الإيرانية – العُمانية بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م متميزاً، وذلك بسبب الطريق المتميز الذي خطته عُمان لنفسها مع علاقتها بإيران[٣].

جاءت أحداث ١١ سبتمبر لتضع الولايات المتحدة الأمريكية كل من إيران وكوريا الشمالية والعراق في محور واحد وهو ما يسمى (محور الشر)، فقد أقدمت الولايات المتحدة لغزو العراق عام ٢٠٠٣ وما ترتب عن ذلك تداعيات عديدة على دول مجلس التعاون لاستمرار الاحتلال الأمريكي للعراق، واتباع الولايات المتحدة الأمريكية سياسة تصعيدية اتجاه إيران بسبب برنامجها النووي، كما وضع ذلك دول مجلس التعاون أمام تحديات وأخطار إقليمية تعكس بنفسها بقوة على الأوضاع الداخلية في دول المجلس، وبالتحديد على استقرار النظم السياسية الحاكمة[٤].

وهذا ما أكد عليه عبدالخالق عبدالله في كتابه النظام الإقليمي الخليجي؛ فبعد مهاجمة الولايات المتحدة الأمريكية العراق أكدت أنها الخطر الأكبر على أمن النظام الإقليمي الخليجي، كما تمثل الولايات المتحدة المصدر الأول الذي يعبث باستقراره ويؤثر في مصيره ويتحكم بمستقبله، وقد أصبح بعد غزو أمريكا العراق أن معضلة الأمن في الخليج ليست داخلية ولا علاقة لها

---

(١) ابراهيم بونتشيش، مرجع سابق، ص ٣٨٧

(٢) المرجع السابق

(٣) عادل ابوطالب، مرجع سابق.

(٤) محمد ادريس، "مجلس التعاون الخليجي ٢٠٠٢-٢٠٠٣"، التقرير الاستراتيجي الخليجي ٢٠٠٢-٢٠٠٣، الطبعة الأولى، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، ٢٠٠٣م، ص ٥٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالإرهاب، كما أنها ليست إقليمية ولا علاقة لها بالتهديدات النووية الإيرانية، بل مرتبطة بالمقام الأول بالسياسات الأمريكية التي تفتعل المشاكل وتؤجج الخلافات وتدفع بها إلى التأزم والتوتر واندلاع الحروب، وبالتالي تجلب بدورها الانغماس الأمريكي في النظام الإقليمي الخليجي، لذلك كلما اقتربت أمريكا من النظام الإقليمي الخليجي ازداد توتراً، وكلما حاولت التحكم فيه فقدت دوله الإحساس بالأمان بعد تحول هذا النظام إلى مسرح للعمليات العسكرية الأمريكية(١).

ستتناول الدراسة في هذا المطلب واقع العلاقات الإيرانية – العُمانية في الجوانب السياسية، والأمنية، والعسكرية، والاقتصادية، كما ستتطرق إلى الدول التي لها تأثير على واقع تلك العلاقات ومنها بقية دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة الأمريكية.

ولمعرفة واقع تلك العلاقات لا بد من استقراء واقع العلاقات الأمريكية – الإيرانية، التي قال عنها أحمد الجمري في بحثه (مستقبل العلاقات الإيرانية الأمريكية) بأنها في المرحلة الراهنة يمكن وصفها بمرحلة "العزل والغزل"، فقد تقاطعت مصالح البلدين في الكثير من القضايا ومنها أفغانستان والعراق، ومن المثير للتساؤل أن الحوار كان متواصلاً بينهما عبر عدة قنوات، بل إن التواصل والحوار بين البلدين صار مباشراً في أواخر عام ٢٠٠٣م، حيث اجتمع وزيرا خارجيتهما في جنيف ولكسمبورج(٢).

وفي هذا المطلب سوف تبرز الدراسة الملفات العالقة بين الولايات المتحدة وإيران، لتبيان أهم نقاط الاتفاق أو الالتقاء وأهم نقاط الاختلاف والتباين في هذه الملفات بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، ولعل من أبرز تلك الملفات، أفغانستان والعراق ومكافحة الإرهاب والأمن الإقليمي في الخليج والمعارضة الإيرانية والوضع الداخلي في إيران والملف النووي الإيراني.

١ – الجانب السياسي:

بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وأثناء الحملة الأمريكية على حركة طالبان في أفغانستان ٢٠٠١م، وقفت إيران إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية في هذه الحملة من أجل الإطاحة بنظام طالبان والقضاء على تنظيم القاعدة، وذلك من خلال دعمهما القوي المشترك لتحالف الشمال الأفغاني الشيعي، لدرجة أن بعض التقارير ذكرت أن الحرس الثوري الإيراني تدخل عملياً في هذه الحرب، ومثل هذا الموقف الإيراني المساند للولايات المتحدة دليل على تطبيق مفهوم

(١) عبدالخالق عبدالله، النظام الإقليمي الخليجي، الطبعة الأولى، مركز الخليج للابحاث، دبي – الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٦م، ص١٨.

(٢) احمد الجمري، مرجع سابق، ص٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصلحة عملياً، حيث رأت الحكومة الإيرانية أن من مصلحتها وجود الشيطان الأكبر في أفغانستان خير من حكم طالبان، وفي هذه المرحلة لم تسعى أمريكا إلى إيجاد نوع من التقارب مع إيران بسبب هذا التعاون، بل أدرجت إيران ضمن محور الشر، والذي يعني فرض حصار سياسي عليها من خلال تعبئة دول العالم ضدها، خاصة دول الجوار[١].

أما ملف الوضع في العراق وقبل الحملة الأمريكية على العراق ٢٠٠٣م، قال كمال خرازي وزير الخارجية الإيراني: "إن إيران سوف تسعى وراء مصالحها في حالة وقوع حرب، وتدرس السيناريوهات المختلفة، وتتخذ المواقف المناسبة حسب الظروف، فنحن لا نستطيع أن نتجاهل الأحداث في العراق باعتبارنا جيراناً لها، ولكن هناك فرق بين عدم التجاهل والحياد، ولن نسمح للولايات المتحدة باستخدام أجواءنا وسوف نعلن مواقفنا حسب مقتضى الحال". سعت إيران وراء مصالحها، فمن رفض مبدأ الحرب والسعي إلى تجنبها كان التحول والتزام الحياد الإيجابي أثناء الحرب، ومن الحياد إلى التعاون بعد الحرب، فقد عقدت إيران اتفاقاً سرياً مع الولايات المتحدة[٢]، ولكن بعد تزايد أعمال المقاومة للاحتلال الأمريكي وتزايد أنصار المقاومة في المناطق السنية، وإدراك أمريكا لقرب تبني الشيعة للمقاومة المسلحة، رأت الولايات المتحدة من رسم مخطط يقوم على اغتيال الحكيم وبعض قادة المجلس الأعلى للثورة الإسلامية والذي سيمكن الولايات المتحدة من بتر وقطع يد إيران القوية في العراق ووقوع حرب إما بين الشيعة أنفسهم باتهام الصدر باغتيال الحكيم أو الشيعة والسنة، إلا أن المخطط لم يكتب له النجاح بسبب تنبه العراقيين له، فقد أدانت

---

(١) المرجع السابق، ص ٩

(٢) هذا الاتفاق يقوم على عودة محمد باقر الحكيم إلى العراق ومعه فيلق بدر المسلح، على ان يلتزم بعدم مقاومة الاحتلال عسكريا، ومنع التسلل عبر الحدود مقابل تحقيق مكاسبهم السياسية في العراق، والتي تتمثل في سيطرة الشيعة على مجلس الحكم الانتقالي، كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإيران سعتا إلى تحقيق مصالحهم من هذا الاتفاق، فإيران رأى ان دخول الحكيم الذي لا ينكر ولاؤه لإيران ومرشدها، وتتطابق أفكار الحكيم وتصوراته الدينية مع أفكار الحوزة في قم، حيث ذلك سيحقق عدة مصالح منها: ان سيطرة الحكيم على الحوزة في النجف في العراق سيمنع الصراع مع الحوزة الدينية في قم على زعامة الشيعة في العالم، بالإضافة إلى ذلك انه سيكون لإيران يد قوية داخل العراق.اما الولايات المتحدة الأمريكية فقد رأت ان التفاهم مع إيران سيحقق لها استقرارا في العراق يساعدها على التعامل مع الوضع فيه، كما سيعمل الحكيم من خلال وجوده في العراق على تاجيج الصراع مع مقتضى الصدر المعارض لإيران وامريكا والطامح إلى تزعم الشيعة على الحوزة في النجف، كما ان امريكا ترغب بوجود الحكيم في العراق من أجل مراقبته والتخلص منه في الوقت المناسب، فالأمريكيون يخشون من توحد الشيعة تحت قيادة واحدة مما يكرر نموذج حزب الله مرة أخرى (انظر: احمد الجمري، مرجع سابق، ص ص ٩-١٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع السنية والشيعية مقتل الحكيم، وأعلنت الجهات المعنية أن المستفيد من ذلك هم الأمريكان والصهاينة[١].

من بين الملفات العالقة بين الولايات المتحدة وإيران هو ملف المعارضة الإيرانية، حيث تعتبر منظمة مجاهدي خلق من أكبر وأخطر جماعات المعارضة الإيرانية، وهي جماعة إسلامية إيرانية كانت ذات توجه يساري أثناء الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م، انشقت بعد الإطاحة بنظام الشاه عن رجال الدين الذين يحكمون إيران واتهمتهم باحتكار السلطة. وتخوض الجماعة منذ ذلك الحين حرباً للإطاحة بحكومة إيران، وتوجد تلك المنظمة في الجانب العراقي وتعلن عن اشتباكات يومية مع قوات تدعمها إيران في شمال شرق العراق.[٢]

جاء التزام منظمة مجاهدي خلق الحياد إزاء الوضع الجديد في العراق، على الرغم من تصنيف الولايات المتحدة لها بأنها منظمة إرهابية، كما أشار أحمد الجمري في بحثه "مستقبل العلاقات الإيرانية الأمريكية" أن اتفاقاً حصل بين منظمة مجاهدي خلق والولايات المتحدة، يقوم ذلك الاتفاق أن تستسلم المنظمة للقوات الأمريكية، مع رفض الولايات المتحدة تسليم أي من عناصرها إلى إيران، وتخشى إيران أن يتم استخدام هذه الجماعة كورقة ضغط أمريكية ضدها، كما توجد بعض فئات المعارضة ولكنها لا تمارس أعمالاً عسكرية ملموسة، وهي عديمة التأثير. وتحاول الولايات المتحدة الأمريكية استخدام ورقة المعارضة كذريعة للتدخل في الشأن الداخلي الإيراني، بحجة الإجراءات التي تتخذها السلطات الإيرانية ضد عناصر المعارضة، مثل انتهاك حقوق الإنسان، وكبت لحرية التعبير[٣].

كما أن الوضع الداخلي في إيران يعتبر أحد الملفات العالقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، إن وجود تيارين متباينين في السياسات العامة لا يمثل ضعفاً ميؤوساً منها، فالديمقراطية تقتضي وجود معارضة من نوع أو آخر تعمل من داخل النظام نفسه، فالمشكلة تكمن في التدخل الأمريكي في الوضع الداخلي في إيران، إذ أن الجانب الأمريكي يتظاهر بدعم التيار الإصلاحي داخل إيران، ويقوم بنفس الوقت في دعم المجموعات المناوئة لنظام طهران في الخارج، ويخصص لدعمها أكثر من أربعين مليون دولار. فقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالكثير من التدخلات في الشأن الإيراني منها عام ٢٠٠٢ عندما صرح الرئيس بوش دعمه للتيار الإصلاحي مقابل التيار المحافظ مما آثار حفيظة الإصلاحيين قبل المحافظين، فاعتبروه تدخلاً أمريكياً في الشأن الداخلي الإيراني، كما شهد عام ٢٠٠٣م تدخلاً أمريكياً آخر عندما أعلن كولن باول وزير الخارجية

---

(١) المرجع السابق
(٢) المرجع السابق
(٣) المرجع السابق ، ص ص ١١-١٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأمريكية آنذاك أن بلاده تتفهم المطالب المشروعة لعدد من البرلمانيين الإصلاحيين الذين اعتصموا في مبنى البرلمان الإيراني احتجاجاً على قرار هيئة تشخيص مصلحة النظام بعدم الموافقة لعدد كبير من المترشحين للانتخابات البرلمانية وهم من المحسوبين ضمن التيار الإصلاحي في إيران(١).

كما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالتدخل في الشأن الإيراني وذلك من خلال الانتخابات الأخيرة التي جرت في إيران عام٢٠٠٩م، فقد أشار أمين سر مجلس الشعب السوري خالد العبود "إن واشنطن وجدت إمكانية للإنقضاض على الداخل الإيراني وتسجيل نقاط من خلال الانتخابات الأخيرة، واتبعت نفس الاستراتيجية السابقة، معتبراً أن الجمهورية الإسلامية لا زالت تشكل العقدة الرئيسية في محور الممانعة الذي يواجه المشروع الأمريكي الغربي المتوغل على مستوى المنطقة"(٢).

كشفت التطورات والتداعيات للأزمة السياسية التي فجرتها نتائج انتخابات الدورة العاشرة في إيران والتي أجريت في ١٢ يونيو ٢٠٠٩، أن الصراع الحالي في إيران ليس صراع استقطابات سياسية ولكنه صراع اتجاهات(٣) داخل نظام الجمهورية الإيرانية(٤).

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٢

(٢) قناة العرب، تدخل واشنطن في الانتخابات الإيرانية يثبت ان الاستراتيجيات لم تتغير، اتحاد الاذاعات والتلفزيونات الإسلامية، ٢٠٠٩/٦/٢١، الموقع الالكتروني

http://www.irtvu.com/ar/?c=content&id=2855،تاريخ الاطلاع في ٢٠١١/٥/١م

(٣) يبرز اتجاهان رئيسيان: الاتجاه الأول، هو اتجاه التغيير الذي يقوده المعتدلون من داخل النظام، وينتمون إلى التيار الإصلاحي، والجناح التقليدي من التيار المحافظ يرى ضرورة اجراء تغييرات داخل نظام الجمهورية بما يجعله أكثر قدرة على التوافق مع التطورات التي يمر بها إيران داخليا وخارجيا، ويدعو الجناح التقليدي إلى تغليب المصلحة على الايديولوجيا، ويعتبر ان المرشد الأعلى ليس خليفة الله في الارض ولا منزها عن الاخطاء، بل يمكن محاسبته ومراقبته من خلال الدستور.

اما الاتجاه الثاني، الذي يقوده الجناح الاصوي المتشدد من التيار المحافظ الذي ينتمي إليه الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد، فيلتزم حرفيا بالثوابت التي قام عليها النظام الإسلامي بعد الإطاحة بالشاه عام ١٩٧٩م، ويؤمن بالنظام المنغلق في مجالس السياسة والثقافة، ويدافع عن تدخل الدولة في المجال الاقتصادي، ويرفض استيراد القيم الثقافية الغربية والانفتاح الثقافي، كما يؤمن بنظرية المؤامرة، ويرى ان الشعب لا دور له في اختيار المرشد، ولا يعتبر المرشد مسئولا أمام الشعب أيضاً (انظر:محمد ناجي،"خريطة القوى السياسية في ضوء انتخابات ٢٠٠٩م "، إيران جمهورية إسلامية ام سلطنة خمينية، الطبعة الأولى، مركز الاهرام للنشر والترجمة والتوزيع، القاهرة – مصر، ٢٠٠٩، ص ص ١٤٩-١٥٠.

(٤) محمد ناجي، مرجع سابق، ص ١٥٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رغم وجود هذه الملفات العالقة بين الجانبين في الجانب السياسي وغيرها من الملفات في الجوانب الأخرى، إلا أن الرئيس الأمريكي (باراك أوباما) عام ٢٠٠٩ وجه دعوة تاريخية إلى الشعب الإيراني وحكومته، داعياً إلى إنهاء عقود من العداء والدخول في حوار بناء ونزيه، وأن إدارة الرئيس الأمريكي تتعهد بالسعي لإقامة علاقات بنّاءة بين الولايات المتحدة وإيران. وذكر الرئيس الأمريكي أن هذه العملية لن تتقدم عن طريق التهديدات، وإنما نحن نسعى عوضاً عن ذلك إلى التواصل المتسم بالإخلاص والقائم على أساس الاحترام المتبادل(١).

أما في إطار العلاقات الإقليمية بين إيران ودول مجلس التعاون فقال عبدالرحمن العطية الامين العام لمجلس التعاون إن العلاقات الإقليمية في المنطقة بمفهومها الشمولي عانت من عمليات تحريض وآثارة مفتعلة ومبالغات متعمدة من أطراف خارجية بهدف إدخال دول المنطقة في دوامة صراعات خطيرة، حيث أنه قدّر أن جميع دول المنطقة قد أصبح لديها من الوعي واليقظة ما يمكنها تجنب سياسات الاستدراج إلى هذه الهاوية، ويحثها على تبني صيغ للتعاون الإقليمي تقوم على الالتزام الأصيل بسياسة حسن الجوار، وحل القضايا الخلافية بالطرق السلمية، وأكد لا بديل أمامنا إلا هذا الخيار وحده، إذا ما أردنا إرساء دعائم راسخة للأمن والاستقرار الإقليمي(٢).

أما العلاقات الإيرانية العُمانية في المجال السياسي، فقد جاءت زيارة الرئيس الإيراني محمد خاتمي إلى سلطنة عُمان ٢٠٠٤م، لتعدّ الأولى من نوعها لرئيس إيراني يزور السلطنة لأكثر من ٣٤ عاماً، فقد تناول محمد خاتمي مع السلطان قابوس خلال تلك الزيارة التعاون الثنائي ومستجدات الوضع في المنطقة، خصوصاً التطورات المتعلقة بالمسألة العراقية والقضية الفلسطينية، بالإضافة إلى موضوع الإرهاب الدولي وإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل(٣).

كما قام االرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد بزيارة إلى عُمان في عام ٢٠٠٧م، فقد جاءت تلك الزيارة لتعزيز علاقات الصداقة التاريخية التي تجمع البلدين وبما يفتح آفاقاً أرحب للتعاون الثنائي بينهما في كافة المجالات، حيث ناقش مع السلطان قابوس تطورات الأوضاع في المنطقة وكافة المستجدات على الساحتين الإقليمية والدولية(٤).

كما حضر الرئيس الإيراني الدورة الثامنة والعشرين للمجلس الأعلى لدول الخليج العربية والتي انعقدت في الدوحة في عام ٢٠٠٧، حيث كان أول رئيس إيراني يحضر اجتماعات المجلس

---

(١) عبدالجليل مرهون، أمن الخليج العراق وإيران والمتغير الأمريكي، الطبعة الأولى، العدد ١٤٧، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي –الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٩، ص ص ٢٤-٢٥

(٢) عبدالرحمن العطية، مرجع سابق، ص ٢٣

(٣) محمد العرب، "العلاقات العربية الإيرانية: حدود الانفراج...وآفاق المستقبل"، مرجع سابق.

(٤) جريدة الوطن، الرئيس الإيراني يقوم بزيارة للسلطنة.. اليوم، العدد ٨٦٩٤، سلطنة عُمان، ٢٠٠٧/٥/١٤م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأعلى لدول الخليج العربية، ورأى المراقبون أنها فرصة للإسهام لتبادل التطمينات وقد تسهم في تحقيق مكاسب للطرفين[١].

٢- الجانب الأمني:

دفعت أحداث الحادي عشر من سبتمبر دول مجلس التعاون إلى صياغة موقف موحد إزاء ظاهرة الإرهاب الدولي، خاصة مع تورط بعض رعايا هذه الدول في الهجمات، الأمر الذي اتخذ كذريعة لاتهامها بدعم الإرهاب وتمويله، فقد قامت دول المجلس في إقرار "الاستراتيجية الخليجية الموحدة لمكافحة التطرف والإرهاب"[٢] في أكتوبر ٢٠٠١م[٣].

وبعد سقوط بغداد قي يد القوات الأمريكية عام ٢٠٠٣م، رأت إيران من ذلك الاحتلال محاولة أمريكية لتغيير الجغرافيا السياسية في منطقة الخليج وإضعاف القوى الإقليمية فيها، مما دفع ذلك لتقارب بين إيران والسعودية أكبر قيادات المنطقة الخليجية، مما كان أيضاً دافعاً للسعودية لذلك التقارب وذلك بعد شعور السعودية بأنها مستهدفة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، كما شعرت أيضاً إيران بأنها مستهدفة من قبل أمريكا، وأنها ستكون الهدف التالي إذا حققت أمريكا أهدافها في العراق، وقد أشار بعض المحللين إلى أن مجيء نظام عراقي موالٍ للولايات المتحدة يمكن أن يسهل لواشنطن مهمة العمل من أجل إسقاط النظام الإيراني.[٤]

كما أن إيران تتعارض جذرياً مع استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، وأبرز مظاهر ذلك التعرض الرفض التام للوجود العسكري الغربي عموماً والأمريكي على وجه الخصوص في منطقة الخليج، ويمثل ذلك التواجد العسكري الأمريكي في منطقة الخليج والعراق وأفغانستان وباكستان ودول وسط آسيا وخصوصاً تلك التي تطل على بحر قزوين بأنه طوق على إيران،

---

(١) مجلة المستقبل، مسعى خليجي لطمآنة طهران – أحمدي نجاد نجم قمة التعاون الخليجي اليوم، العدد ٢٨١٠، ٣/ ١٢/٢٠٠٧م، ص١

(٢) هذه الاستراتيجية تقوم على عدة مبادئ هي: تبادل المعلومات والتنسيق في مجال مكافحة التطرف والإرهاب، وتزيد جهود توفير التدريب المشترك للعاملين في اجهزة الأمن، والاخذ بأحدث التقنيات وتطوير الاساليب التدريبية وتبادل الخبرات بين دول المجلس، واتخاذ الخطوات المناسبة وتزيد الإجراءات الوقائية وتطوير الوسائل المتعلقة بالمواجهة التشريعية والأمنية للإرهاب بما يتماشى مع الظروف والتحولات المستجدة ويكفل وقاية دول المجلس وشعوبها من المخاطر الإرهابية (انظر: فاروق ابو المعاطي. " أمن دول مجلس التعاون بين جهود الداخل وتحديات الخارج "، شؤون خليجية، مجلة فصلية يصدرها مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، العدد٣٩،خريف ٢٠٠٤م، ص ١٥٣.

(٣) المرجع السابق

(٤) مخلد مبيضين، مرجع سابق، ص ٣٥٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتعتبره إيران تهديداً مباشراً لأمنها الوطني، كما تعتبر أيضاً إسرائيل الخطر الأكبر على أمنها الوطني بسبب التهديدات الإسرائيلية المتكررة، خصوصاً أن إسرائيل تمتلك كل أصناف أسلحة الدمار الشامل ونظم الأسلحة القادرة على ضرب معظم الأهداف الإيرانية ذات القيمة العالية(١).

ومع ذلك ترى الولايات المتحدة الأمريكية من الصعوبة العودة مجدداً إلى سياسة الحليف الإقليمي مع إيران، وذلك بالنظر إلى عدة اعتبارات(٢):

١- ترى الولايات المتحدة الأمريكية أن إيران تمثل تهديداً على أمن الخليج، مع تزايد العداء بينهما.

٢- تواجه الولايات المتحدة الأمريكية العديد من الصعوبات في العراق بالرغم من جهود بناء وإعادة إعماره بما يتضمنه ذلك من تغيير نظامه السياسي ليصبح نموذجاً للديمقراطية في المنطقة.

٣- صعوبة اعتماد الولايات المتحدة على دول الخليج الست كعامل توازن في مواجهة العراق الجديد وإيران لأسباب تتعلق بحاجة المجلس لمزيد من التكامل بين أعضائه من جهة، وتوتر العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وأكبر أعضاء دول المجلس وهي السعودية.

جاء التدخل الإيراني في شؤون العراق بعد احتلاله من القوات الأمريكية ليمثل غايات وأولويات، فقد تمثل ذلك في منع العراق من البروز مجدداً كتهديد عسكري وأيديولوجي، وتمكين نظام شيعي أكثر ودية فكانت تلك الغاية الرئيسية لاستراتيجية إيران، كما حرص حكام إيران على وحدة الأراضي العراقية وسلامتها، بالنظر إلى مخاوفهم من وقوع حرب أهلية محتملة وتقسيم البلاد. كما يعتبر الوجود الأمريكي في العراق تهديداً حقيقياً لإيران، وترى طهران أن استقرار العراق أنسب السبل لإنهاء الاحتلال الأمريكي، على النقيض من الرأي القائل بسعي إيران إلى تأجيج التمرد القائم، بغية ثني الولايات المتحدة عن مهاجمة منشآتها النووية. أثمرت تلك الغايات المتضاربة عن تكتيكات مختلفة، بينما نشطت إيران في دعم حلفائها الشيعة، وتسليح الميلشيات الموالية لها والتحريض ضد الوجود الأمريكي(٣).

---

(١) حمد الخالدي، مرجع سابق، ص ص ١٠٦و١٢٦

(٢) المرجع السابق ، ص ١٢٩

(٣) راي تقية، إيران الخفية، نقله إلى العربية ايهم الصباغ، الطبعة العربية الأولى، مكتبة العبيكان للنشر، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٠م، ص ٢٣٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ان التدخل الإيراني في الشان العراقي يعتبر مسألة قلق لدى دول مجلس التعاون من انعكاس هذا التدخل على مجتمعات دول المجلس، كما تخشى هذه الدول من أن يؤجج هذا التدخل صراعاً طائفياً تنعكس تبعاته السلبية على دول المجلس، لذلك تدعو دول مجلس التعاون إلى إقامة حكومة وطنية تعبر عن جميع أطياف الشعب العراقي، كما تشدد على سلامة ووحدة التراب العراقي وسلامته(١)، وعبّر بصراحة وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل من قلق دول المجلس من ذلك التدخل، إذ حذر من حدوث حرب أهلية عراقية طاحنة ستدمر العراق (المدمر أصلاً) وتدفع المنطقة إلى كارثة وتجر العرب إلى الصراع... كما حذر من عواقب التغلغل الإيراني في العراق، بل حذر الحكومة الأمريكية من أن سياستها في العراق تؤدي إلى تقسيم العراق وتسلمه إلى إيران(٢).

يطغى التعاون الأمني على الجوانب الدفاعية والعسكرية في علاقات دول المجلس مع إيران، ويرجع ذلك إلى كون هذه الدول لم تعانِ من طهران عسكرياً بقدر ما عانت منها أمنياً(٣).

واتجهت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى التعاون مع إيران في المجال الأمني وهي:

١- قامت الكويت بالاتفاق مع إيران في اكتوبر عام ٢٠٠٠م على تشكيل لجنة أمنية مشتركة هدفها التعاون في مكافحة تهريب المخدرات ومواجهة التسلل البحري ومكافحة الإرهاب(٤).

٢- قامت المملكة العربية السعودية بالتوقيع مع إيران اتفاقية أمنية(٥) في ١٧ أبريل ٢٠٠١، وكانت قبل أحداث ١١ سبتمبر بشهور قليلة، وتعتبر الأهم في مسيرة البلدين في الجانب الأمني. وقد لاقت تلك الاتفاقية ردود فعل إيجابية واسعة النطاق، حيث

---

(١) نايف عبيد، دول مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير دراسة في التطورات الداخلية والعلاقات الخارجية ١٩٩٠-٢٠٠٥، الطبعة الأولى، مركز الخليج للابحاث، دبي – الإمارات العربية المتحدة، ص ٤٥٥

(٢) نايف عبيد، مرجع سابق، ص ٣٨٢

(٣) أشرف العيسوي، انعكاسات أحداث الحادي عشر من سبيتمبر على أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، مرجع سابق، ص٥٤

(٤) سيد عوض، "العلاقات الإيرانية الخليجية بين دروس الماضي آفاق المستقبل"، مختارات إيرانية، العدد ٢٨، المجلد الثالث، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة – مصر، نوفمبر ٢٠٠٢م.

(٥) الاتفاقية الأمنية تتضمن بنودا لمكافحة الإرهاب والتحري وراء عمليات غسيل الأموال ومراقبة الحدود البحرية والمياه الإقليمية بين البلدين وتيسير سبل الحج للإيرانيين، بالإضافة إلى زيادة التعاون في تسليم المطلوبين (انظر: فاروق ابو المعاطي، مرجع سابق، ص ١٥٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رحبت مختلف الأوساط الخليجية الرسمية والشعبية على أنها خطوة مهمة في دعم العلاقات الخليجية الإيرانية[١].

٣- قامت مملكة البحرين بالتوقيع مع إيران على اتفاق أمني في ١١مارس ٢٠٠٣، بعد موافقة مجلس الوزراء البحريني على ذلك الاتفاق ويقوم الاتفاق على مكافحة التعامل غير المشروع في المواد المخدرة والتهريب الجمركي والاتجار في أسلحة الدمار الشامل والذخائر والجريمة المنظمة[٢].

٤- قامت دولة قطر بالتوقيع مع إيران مذكرة تفاهم في اكتوبر ٢٠٠٢م، تتناول تلك المذكرة، التعاون في مكافحة المخدرات والجريمة المنظمة وتبييض الأموال وتهريب العملات والآثار وتزوير الوثائق، بالإضافة إلى التعاون مع الشرطة الدولية والحيلولة دون تسلل الأجانب[٣].

إن عدم وجود إطار جماعي للأمن الداخلي الوطني بين دول مجلس التعاون وإيران، لم يؤدِ فقط إلى مشكلات ثنائية بين كل دولة من دول مجلس التعاون وإيران، وإنما أيضاً أن الاتفاقيات الجماعية للأمن الداخلي في حاجة إلى شفافية أكبر وتبادل المعلومات في إطار جماعي أوسع[٤].

٣-الجانب العسكري:

وفي هذا الإطار لن يتم التطرق في هذا المطلب إلى التفاصيل ذات العلاقة بالبرنامج النووي الإيراني إلا بقدر ما يتصل ذلك ويرتبط بأمن الخليج، ذلك أن الدخول في التفاصيل هو خارج نطاق الدراسة، كون البرنامج النووي الإيراني موضوع متشعب ومعقد في نفس الوقت.

كما يعتبر الملف النووي الإيراني هو أهم الملفات العالقة في الجانب العسكري بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية من جهة، وبين إيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من جهة أخرى.

لم تبدل التطورات التي شهدتها المنطقة في أولويات إيران الأمنية والدفاعية وخصوصاً لجهة بناء قوة عسكرية تؤهلها للدفاع عن مصالحها في أكثر من اتجاه بعد المخاطر التي تعرضت لها في الماضي من حربها مع العراق، والتهديدات المستمرة من الجانب الإسرائيلي والأمريكي، ففي عام

---

(١) مخلد مبيضين، مرجع سابق، ص ٣٤٨

(٢) فاروق ابو المعاطي، مرجع سابق، ص ١٥٣.

(٣) أشرف العيسوي، مرجع سابق، ص٥٤

(٤) المرجع السابق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢٠٠٦م أعلنت إيران أنها انضمت إلى مجموعة الدول التي تمتلك التكنولوجيا النووية وأنها مصممة على الوصول إلى المستوى الصناعي لتخصيب اليورانيوم على أساس الضوابط الدولية، وأنها لا تحتاج إلى أسلحة دمار شامل(١).

إن العاملين اللذين أديا إلى اقناع الرئيس الأمريكي بوش بإدارج إيران ضمن دول محور الشر هما: البرنامج النووي الإيراني، ودعم إيران للإرهاب الدولي، واعتبرت واشنطن أن أحد الدلائل الرئيسية على هذا الدعم هو شحنة الأسلحة التي اعترضتها قوات الدفاع الإسرائيلية على ظهر الباخرة كارين–أيه في يناير ٢٠٠٢م، والتي ادعى ربانها بأن مصدر الأسلحة هو إيران وأنها – كما هو واضح – مرسلة إلى السلطة الفلسطينية(٢).

اشتد الضغط الأمريكي على طهران بصورة كبيرة جداً منذ مطلع ٢٠٠٣م، فقد أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش أن الولايات المتحدة لن تسمح مطلقاً لإيران بامتلاك السلاح النووي، كما ناقشت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام ٢٠٠٣ ملف إيران النووي باعتبار إيران من الدول الموقعة على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٧٠، وأعلن محمد البرادعي رئيس الوكالة الدولية الأسبق أن طهران أخفقت في الالتزام بالواجبات المنصوص عليها في معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية(٣).

لم تهدأ الأمور بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإيران إلا بتدخل أوروبي، ففي عام ٢٠٠٤م توصلت إيران إلى اتفاق مع كل من ألمانيا وفرنسا وبريطانيا على صفقة تقوم على التزام إيران بالوقف الكامل والنهائي لعمليات تخصيب اليورانيوم في مقابل حصولها على مكاسب اقتصادية وتكنولوجية مثل تمكين إيران من الحصول على مفاعل نووي متطور يعمل بالماء الخفيف وتسهيل انضمامها لمنظمة التجارة العالمية، إلا أن إيران سرعان ما عدلت موقفها من الاتفاق، وتبنت موقفاً يقوم على أنها قبلت فقط بوقف مؤقت وجزئي لعمليات تخصيب اليورانيوم ولكنها تحتفظ بالحق الكامل في استئناف هذه العمليات وتلتزم في المقابل بتقديم الضمانات إلى عدم وصول عمليات التخصيب إلى الأغراض العسكرية، وهو بالتالي ما رفضته الدول الأوروبية والولايات المتحدة(٤).

إن إيران النووية يمكن أن تصبح أكثر عدوانية في سعيها لتحقيق مصالحها في الخليج، وستكون أكثر ترهيباً في مطالبها للتعاون الإقليمي الذي قد يتمثل في مجالات عدة تتراوح بين

---

(١) حمد الخالدي، مرجع سابق، ص ص١٠٥–١٠٦

(٢) جيرولد جرين، " سياسات إيران الإقليمية وجهة نظر غربية "، الخليج: تحديات المستقبل، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي – الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٥، ص ٢١٩

(٣) نايف عبيد، مرجع سابق، ص٣٨٥

(٤) المرجع السابق، ص ص ٣٨٥–٣٨٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطالبة بإنهاء الوجود العسكري الأمريكي في الخليج مروراً بالمطالبة بأسعار مرتفعة للنفط، وبسياسات أكثر تشدداً ضد إسرائيل وانتهاءً بالتهديد باستئناف تصدير الثورة على غرار ما فعلت أوائل الثمانينيات من القرن العشرين[١].

إلا أن هناك بعض الآراء التي ترى من التسلح النووي الإيراني دعماً قوياً للدول العربية عموماً والخليجية خصوصاً، فإذا حافظت هذه الدول على علاقات طيبة مع إيران، ودعمت إيران في اكتساب التكنولوجيا النووية، أو حتى وقفت في موقف حياد بين إيران والغرب، فإن إيران النووية ستصبح رصيداً استراتيجياً للدول العربية، حيث سوف تستمد التكنولوجيا العسكرية من إيران، وإليها تلجأ في وقت التصعيد مع إسرئيل، إلا أن الحكومات العربية والخليجية عرفت مصالحها تعريفاً أمريكياً، ووقفت معارضة لبرنامج إيران النووي دون مسوغات منطلقة من مصلحة وطنية أو مكسب استراتيجي[٢].

يأتي قلق دول مجلس التعاون من الملف النووي الإيراني، حيث يتمثل ذلك في أمرين هما:

١- أن تصعيد المواجهة بين إيران من جهة والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل من جهة أخرى قد يؤدي إلى مواجهة حربية أو أعمال عسكرية سوف تضاعف من عدم الاستقرار والأمن في المنطقة، كما أن حصول إيران على السلاح النووي يؤدي إلى هيمنة إيران في منطقة الخليج، وسيجعلها تفرض سياستها التي قد يتعارض بعضها مع سياسات دول المجلس.

٢- التأثير البيئي للمفاعل النووي الإيراني، ولا سيما أن محطة بوشهر النووية تقع على ساحل الخليج، وهو ما قد يسبب تلوثاً لمياه الخليج التي يعتمد عليها سكان المنطقة في صيد الأسماك[٣]، كما أن الإشعاعات والتلوثات ستصل بعد أيام قليلة إلى ضفاف الدول العربية الخليجية، الأمر الذي قد يؤثر على محطات القوى الكهربائية ومحطات تقطير المياه في الدول الخليجية، إضافة إلى أن الخليج بحيرة مغلقة لا يتجدد ماؤها إلا بعد أعوام[٤].

---

(١) حمد الخالدي ، مرجع سابق، ص١٣١

(٢) المرجع السابق، ص ١٣٢

(٣) نايف عبيد، مرجع سابق، ص٣٨٧

(٤) حمد الخالدي، مرجع سابق، ص١٣٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رغم تزايد الإنفاق العسكري لدول مجلس التعاون بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر الذي بلغ بين عامي ٢٠٠٠-٢٠٠٥ حوالي ١٨٧.٠١١ مليار دولار[١]، والذي يمثل ٧٠ في المائة من الإنفاق العسكري العربي، و٤ في المائة من الإنفاق العسكري العالمي[٢]. الذي تم الإشارة إلى ذلك في المطلب الأول من المبحث الثالث.

إلا أن دول المجلس وجدت نفسها أمام معضلة تكوين جيوش قوية قادرة على تحقيق المعادلة الكلية للأمن العسكري وطنياً وإقليمياً، وذلك نتيجة لندرة عدد سكان دول المجلس، إذ يبلغ إجمالي الكتلة البشرية المتاحة للتجنيد في هذه الدول مجتمعة (١٠.٣٩١.٧٩٥) جندي في حين يصل الرقم في إيران وحدها إلى (١٨.٣١٩.٥٤٥)، وعدد هذه القوات ذا أهمية كبيرة عند التصدي لمعرفة القدرات الدفاعية للدول المعنية، فعن طريقها يمكن تحديد قدرة الدولة على استيعاب الأسلحة المتاحة لديها، فضلاً عن قدرتها على التصنيع العسكري[٣].

إن الجدول رقم (٥) يظهر بعض المؤشرات المتعلقة بميزان القوى بين إيران ودول مجلس التعاون[٤].

---

(١) أشرف العيسوي، انعكاسات أحداث الحادي عشر من سبتمبر على أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ٢٠٠١-٢٠٠٥، مرجع سابق، ص ١١٠

(٢) نوازاد الهيتي، مرجع سابق

(٣) حمد الخالدي، مرجع سابق، ص٦٧

(٤) المرجع السابق، ص ٦٨

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٥)

الدولة	القوات البشرية			القوات البرية				القوات الجوية			القوات البحرية		
	النظامية	الاحتياطية	المجموع	الدبابات	العربات	المدفعية	منصات صواريخ	طائرات مقاتلة	طائرات نقل	طائرات عمودية	غواصات	سفن مقاتلة	مراكب خفر السواحل
السعودية	١٧١.٥٠٠	٢٠.٠٠٠	١٩١.٥٠٠	٧٥٠	٤.٦٣٠	٤١٠	١٢	٢٨٦	٤٢	٢١٤	–	٢٧	٦٨
الكويت	١٥.٥٠٠	٢٤.٠٠٠	٣٩.٥٠٠	٣١٨	٥٣٠	١٠٠	–	٣٩	٥	٢٥	–	١٠	٧٤
البحرين	٧.٤٠٠	–	٧.٤٠٠	١٨٠	٢٧٧	٤٨	٩	٣٤	٣	٤٠	–	١١	٢١
عُمان	٣٤.٠٠٠	–	٣٤.٠٠٠	١٥١	٣٨٥	١٤٨	–	٢٩	٤١	٤٦	–	٩	٣٧
قطر	١١.٨٠٠	–	١١.٨٠٠	٤٤	٢٦٠	٥٦	–	١٨	٧	٣٠	–	٧	١٣
الإمارات	٦٥.٥٠٠	–	٦٥.٥٠٠	٥٣٢	١.٢٠٠	٤٠٥	٦	٤٨	٣٣	١٠٢	–	١٢	١٠٤
المجموع	٣٠٥.٧٠٠	٤٤.٠٠٠	٣٤٩.٧٠٠	١٩٧٥	٧٢٨٢	١١٦٧	٢٧	٤٥٤	١٣١	٤٥٧	–	٧٦	٣١٧
إيران	٥٢٠.٠٠٠	٣٥٠.٠٠٠	٨٧٠.٠٠٠	١٦٨٠	١٥٧٠	٢٧٠٠	٤٠	٢٠٧	١٠٥	٣٦٥	٣	٢٨	١١٠

❖ المصدر: حمد الخالدي، مرجع سابق، ص٦٨

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥- الجانب الاقتصادي:

إن الجانب الاقتصادي لا يقل أهمية عن بقية الجوانب في واقع العلاقات الإيرانية – العُمانية ففي يوليو عام ٢٠٠٣م تم في مسقط التوقيع على الاتفاقية التجارية بين البلدين، وتعمل هذه الاتفاقية من أجل إزالة المعوقات غير الجمركية وتنظيم المعارض المشتركة وتطوير التعاون بين القطاع الخاص وغرف التجارة الصناعية في البلدين لتطوير التبادل التجاري فيما بينهما، حيث بلغت المبادلات التجارية بين البلدين ٥٤٣ مليون دولار في عام ٢٠٠٣ مقابل ٥٠٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٢م[١]. وباتت إيران تحتل المرتبة الثانية بعد دولة الإمارات العربية المتحدة في استيراد الصادرات العُمانية، وقد شكلت الصادرات العُمانية ٩٠ في المئة من أصل التبادل التجاري بين البلدين[٢].

وفي هذا الإطار قام السيد فهد بن محمود آل سعيد نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء العُماني بزيارة إلى طهران عام ٢٠٠٨م، وخلال تلك الزيارة وقع وثيقة للاستثمار المشترك لتطوير حقول الغاز الإيرانية بحجم ٧ مليار دولار وبسقف أعلى يصل ١٢ مليار دولار[٣].

كما جاءت زيارة السلطان قابوس إلى طهران عام ٢٠٠٩ م لتساهم وبشكل كبير إلى زيادة التعاون بين البلدين في الجانب الاقتصادي فقد تم التوقيع على العديد من الاتفاقيات ومذكرات التفهم بين البلدين، ومن بين هذه الاتفاقيات ومذكرات التفاهم:

١- مذكرة تفاهم الخاصة بالإطار العملي، وتنمية العلاقات الاقتصادية بين البلدين وتهدف المذكرة إلى متابعة وإقرار آلية عمل حول تسعيرة الغاز بين البلدين، حيث ترغب السلطنة في استيراد الغاز من إيران بأسعار مناسبة، بالإضافة إلى متابعة مذكرات التفاهم في مجالات التعاون البيني والتقني والمهني[٤].

---

(١) محمد العرب، "العلاقات العربية الإيرانية:حدود الانفتاح... وآفاق المستقبل"، مرجع سابق

(٢) صحيفة الوسط البحرينية. عُمان وإيران بعد زيارة جلالة السلطان، مرجع سابق

(٣) المرجع السابق .

(٤) جريدة الشرق الأوسط، عُمان وإيران توقعان على اتفاقيات تشمل التعاون والتنسيق الأمني ومشروعات اقتصادية وتعليمية، مرجع سابق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- تم التوقيع على الاتفاق مناصفة بين الجانب العُماني والإيراني لبناء مجمع هرمز للبتروكيماويات لإنتاج مليون طن من اليوريا و ٦٥٠ ألف طن من الأمونياك سنوياً حسب إفادة وزير النفط الإيراني غلام حسين(١).

٣- كما وقعت شركة النفط العُمانية وشركة "هيربودان" الإيرانية مذكرة تفاهم لبناء محطة لتوليد الطاقة الكهربائية في المنطقة الحرة في مدينة قشم، وتنص مذكرة التفاهم على إقامة محطة حرارية تعمل على الغاز لتوليد الطاقة الكهربائية بسعة ٥٠٠ ميغاوات، وستسهم المحطة الجديدة في تعزيز إنتاج الطاقة الكهربائية في إيران(٢).

إن برنامج إيران النووي أدى إلى زيادة الضغط الأمريكي على إيران فقد وقع الرئيس الأمريكي باراك أوباما سلسلة جديدة من العقوبات ضد إيران تستهدف إضعاف قدرة إيران على تمويل برنامجها النووي وتعميق عزلتها الدولية(٣).

تلك العقوبات تقوم على منع إيران من استيراد منتجات النفط المكرر مثل وقود السيارات والطائرات وكذلك الحد من تعاملات في النظام المصرفي العالمي(٤). كما أن تلك العقوبات تتجاوز عقوبات مجلس الأمن الدولي الأخيرة وعقوبات الاتحاد الأوروبي والشركات من الدول الأخرى التي تتعامل مع إيران(٥).

وخلال الزيارة التي قام بها منوشهر متقي وزير الخارجية الإيراني إلى عُمان عام ٢٠١٠م للمشاركة في اجتماعات اللجنة العُمانية الإيرانية المشتركة الثالثة عشرة، أكد وزير التجارة العُماني مقبول بن علي أن مسقط تطبق العقوبات الدولية المفروضة على إيران وأن السلطنة لا تتعامل مع شركات إيرانية خارج الإطار المسموح(٦).

---

(١) صحيفة الوسط البحرينية، عُمان وإيران بعد زيارة جلالة السلطان، مرجع سابق

(٢) جريدة الشرق الأوسط، عُمان وإيران توقعان على اتفاقيات تشمل التعاون والتنسيق الأمني ومشروعات اقتصادية وتعليمية، مرجع سابق.

(٣) سياسة واقتصاد، اوباما يصادق على اشد عقوبات أمريكية على إيران، ٢٠١٠/٧/٢م، الموقع الالكتروني : http://www.dw-world.de/dw/article/0,,5753644,00.html، تاريخ الاطلاع في ٢٠١١/٥/٩م.

(٤) المرجع نفسه.

(٥) آريبيان بزنس، قانون العقوبات الأمريكية على إيران، ٢٠١٠/٧/٢م، الموقع الالكتروني http://www.arabianbusiness.com/arabic/591919 تاريخ الاطلاع في ٢٠١١/٥/٩م.

(٦) صحيفة الوسط البحرينية، متقي يبحث في مسقط ملف الأمريكيين المتهمين بالتجسس، العدد ٢٩٥٨، ١٢ /١٠/٢٠١٠م، الموقع الالكتروني،

http://www.alwasatnews.com/2958/news/read/483431/1.html، تاريخ الاطلاع في ٢٠١١/٥/٩م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لم تثنِ العقوبات المفروضة على إيران من زيادة التبادل التجاري بين إيران ودول مجلس التعاون، فقال وزير التجارة الإيراني مهدي غضنفري أن حجم المبادلات التجارية بين دول مجلس التعاون وإيران تتجاوز ١٧ مليار دولار في العام، حيث بلغ حجم الميزان التجاري بين الإمارات العربية المتحدة وإيران نحو ١٣ مليار دولار، بينما يصل إلى نحو ملياري دولار بين سلطنة عُمان وإيران، ومليار دولار مع السعودية، و٦٥٠ مليون دولار مع الكويت، ونحو ٢٠٠ مليون مع قطر، وأقل من ذلك إلى حوالي ١٥٠ مليون دولار مع البحرين[١].

(١) مجلة الرؤية الاقتصادية، وزير التجارة الإيراني: ١٣ مليار دولار الميزان التجاري بين الإمارات وطهران، الدوحة – قطر، ٢٠١٠/٥/٢٩م، الموقع الالكتروني http://alrroya.com/node/78484، تاريخ الاطلاع في ٢٠١١/٥/٩م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني : مصادر التهديد التي تواجه أمن دول مجلس التعاون الخليجي:

ستتناول الدراسة واقع التهديدات التي تواجه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، لما لتلك التهديدات من أثر بالغ على أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وبعد زيادة الطلب على نفط الخليج من الدول المتقدمة، والموقع الاستراتيجي لهذه الدول فقد أخذ التواجد الأمريكي في تزايد مستمر في المنطقة مع تمديد الاتفاقيات العسكرية مع دول مجلس التعاون والذي يعتبر من أهم مصادر التهديد التي تواجه دول مجلس التعاون، مع اعتبار أن دول مجلس التعاون لا ترى أي تهديد من ذلك التواجد.

ومع التطلع المستمر من باقي الدول المتقدمة ومنها الدول الأوروبية والصين وإسرائيل وغيرها من الدول التي تسعى للدخول مع الولايات المتحدة الأمريكية للحصول على امتيازات نفطية في الخليج وذلك يشكل هو الآخر إحدى مصادر التهديد الخارجية.

أدت أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م إلى زيادة الإنفاق العسكري لدول الخليج العربية من أجل الحفاظ على أمنها واستقرارها من التهديدات المحدقة بها.

وفي ظل التواجد الأمريكي في الخليج تسعى دائماً إلى آثارة القلاقل والمشاكل في الخليج من أجل الإبقاء على وجودها المستمر في هذه المنطقة الجغرافية المهمة في العالم.

حيث يشتمل هذا المبحث على مطلبين رئيسيين هما:

١- مصادر التهديدات الداخلية التي تواجه دول مجلس التعاون بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م.

٢- مصادر التهديدات الإقليمية والخارجية التي تواجه دول مجلس التعاون بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م.

المطلب الأول: التهديدات الداخلية التي تواجه أمن دول مجلس التعاون بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م:

طرحت أحداث ١١ سبتمبر مفهوماً جديداً للأمن الدولي سواء في شقه المتعلق بمصادر التهديد أو شقه المتعلق بالترتيبات أو الاستراتيجيات الأمنية الجديدة، حيث حاولت الولايات المتحدة فرض أجندتها الخاصة بمفهوم الأمن، والذي يقوم بالأساس على أن الإرهاب هو أخطر مصادر التهديد التي تواجه أمن الدول والمجتمعات، وأدت تلك الأحداث إلى قيام الولايات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتحدة الأمريكية في صياغة استراتيجيتها الأمنية الجديدة، وهي تنطلق من حق الولايات المتحدة الأمريكية في توجيه ضربات عسكرية وقائية ضد أية دولة أو جماعة ترى أنها باتت تمثل تهديداً للأمن الأمريكي بمفهومه الواسع(١). كما أعادت الولايات المتحدة الأمريكية تعريف مفهوم السيادة، وذلك من أجل ملاحقة الإرهابيين والدول التي تحميهم، وإعطاء قيمة للاستقرار العالمي، والاستعداد لترتيبات أمنية جديدة(٢).

يعتبر مفهوم أمن الخليج من المفاهيم القابلة للتغيير والتطور، ويتأثر بدرجة واضحة بأي متغيرات إقليمية ودولية جديدة سواء من حيث طبيعة مصادر التهديد أو بالنسبة للسياسات والاستراتيجيات الأمنية المرتبطة به. ويرجع ذلك بالأساس إلى تعدد الأطراف المعنية به، بالإضافة إلى دول مجلس التعاون الخليجي الست، هناك إيران القوة الإقليمية في النظام الإقليمي الخليجي والولايات المتحدة الأمريكية وبعض القوى الدولية الأخرى كروسيا واليابان والصين. ومع تعدد الأطراف تتعارض الرؤى والمصالح، حيث يسعى كل طرف إلى تحقيق مصالحه حتى لو كانت على حساب الأطراف الأخرى. كل هذا أدى إلى تفاقم معضلة الأمن لدى دول المجلس، وجعلها تحتل مكانة رئيسية في أولوياتها الداخلية والخارجية، ولعل السمة التي تميّز أمن دول مجلس التعاون الخليجي عن غيره من المنظمات الإقليمية هي تجدد وتنوع مصادر التهديد التي تواجه أعضاءه باستمرار(٣).

ويتميز النظام الإقليمي لدول الخليج العربية عن غيره من النظم الإقليمية الأخرى بكثرة التهديدات التي تواجهه وكثافتها، لذلك يمكن أن يوصف بأنه "نظام مأزوم" ويرجع ذلك إلى الخصائص التي تميز التهديدات وتنوع مصادرها وكذلك الخصائص التي تميز إدراكات النخب الحاكمة في دول مجلس التعاون لتلك التهديدات، وخاصة انقسام في الرأي حول إدراك التهديدات وعدم الاتفاق حول أولوياتها(٤).

---

(١) أشرف العيسوي، انعكاسات أحداث الحادي عشر من سبتمبر على أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي ٢٠٠١-٢٠٠٥، مرجع سابق، ص ١٦

(2) John lkenberry, "America's lmperial Ambition", Foreign Affairs, Vol. 81, no5, September-october 2002, p55

(٣) أشرف العيسوي، انعكاسات أحداث الحادي عشر من سبتمبر على أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي ٢٠٠١-٢٠٠٥، مرجع سابق، ص ٢٣

(٤) ادريس السعيد، النظام الإقليمي للخليج العربي، اطروحات دكتوراه، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت – لبنان، ٢٠٠٠م، ص ص ٢٢٣-٢٢٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وسوف يتم استعراض أهم جوانب تهديدات التحديات الداخلية التي تواجه دول مجلس التعاون في جميع الجوانب السياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية والديموغرافية والثقافية. وإن لكل جانب من هذه الجوانب تأثير على الجوانب الأخرى.

١- التهديدات السياسية:

يثير موضوع التعاون السياسي بين دول مجلس التعاون الخليجي قضية منهجية تتعلق بإمكانية وجود سياسة خارجية مستقلة للنظام الفرعي في اتجاه الوحدة وهذا أمر يصعب الحديث عنه بالنسبة لدول مجلس التعاون، ويؤكد المنظور العُماني لمجلس التعاون الخليجي على ذلك، إذ يتضمن ثلاثة جوانب أساسية وهي[١]:

أ- إن المجلس ومنذ تأسيسه يجب أن يكون إطاراً للتفاهم والتعاون بين الأطراف المشاركة فيه في المجالات التي يتم الاتفاق عليها، أما القضايا الخلافية فتترك حتى يتم التوصل إلى حلول من الأطراف المختلفة.

ب- أن لا يتحول مجلس التعاون في أي ظرف كان إلى حلف عسكري يتم تفسيره من الجانب الإيراني أو غيرها من الدول على أنه كتلة عسكرية معادية، فالمجلس هو إطار للتعاون.

ج- ضرورة أن لا يتحول مجلس التعاون إلى أداة لممارسة التأثير في النفوذ الإقليمي لبعض الدول الأعضاء فيه، وضرورة ألا تستخدم الترتيبات الجماعية كذريعة لانتقاص السيادة الوطنية للدول الأعضاء في المجلس.

فقد كان المنظور العُماني واضحاً منذ أن تم تأسيس مجلس التعاون عام ١٩٨١، إلا أن الواقع يتنافى مع النقطة الثالثة، وذلك في ظل تنامي الدبلوماسية القطرية على الساحة الإقليمية والدولية وخاصة السياسة الخارجية، والذي ارتبط ذلك التنامي مع تولي الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير قطر الحكم عام ١٩٩٥، وأيضاً بالشيخ حمد بن جاسم آل ثاني رئيس الوزراء ووزير الخارجية القطري، مع اعتماد الدبلوماسية القطرية العقلانية والواقعية كمنهج استراتيجي في العلاقات الدولية، فقد أتاح لقطر أن تكون بمقربة من مختلف الأطراف السياسية والإقليمية

---

(١) محمد المحاربي، دور سلطنة عُمان في تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية (١٩٨١-٢٠٠٨م)، رسالة ماجستيرغير منشورة ، جامعة مؤتة، الكرك – الأردن، ٢٠٠٩، ص ٤٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والدولية وبالتالي تحصل على ثقتها، ومن ثم تستثمر هذه العلاقة من أجل تقريب وجهات النظر وحل الأزمات والمشكلات بين الأطراف المتنازعة[١].

ومع هذا الدور القطري فقد آثار غيظ السعودية في الكثير من المواقف والأدوار التي لعبتها قطر ومنها حرب إسرائيل على لبنان عام ٢٠٠٦م، وحرب إسرائيل على غزة، والذي اعتبرت فيه السعودية أن قطر أصبحت تلعب دوراً هاماً وبارزاً على الصعيد السياسي والإعلامي في المنطقة، فالرياض لا تحبذ أن تنفرد الدوحة بمسارها السياسي وتنتهج طريقاً مخالفاً للهوى السعودي. ولعل العنصر الخلاف الأساسي والدائم بين الرياض والدوحة هو أن السعودية تسعى دائماً إلى أن تكون العملاق الخليجي المتفرد من وجهة نظرها التي تعبر عنها من خلال مواقفها في أن تكون بقية الدول الخليجية في حالة تبعية لها سياسياً واقتصادياً وإعلامياً، إلا أن قطر استطاعت أن تنافس السعودية لتصبح رقماً صعباً في المنطقة الخليجية، وأن دورها بات يتفوق في كثير من الأحيان على دور الرياض[٢].

ومع حرص بعض الأنظمة الخليجية في غمرة التنافس السياسي فيما بينها على إضفاء شرعية دينية على سلطتها السياسية، فضلاً عن سعي هذه الأنظمة في بلورة مشروعيتها السياسية استناداً على بعد ديني مذهبي ما، مرتكز على أي من هذه التيارات الإسلامية مثل التيار الإخواني والتيار السلفي والجماعات الصوفية. ففي غمرة هذا التنافس الذي يتجلى في أكثر من مجال، واتجاه خاصة بين النظامين القطري والسعودي، ودخول النظام الإماراتي تلك المنافسة بدرجة أقل، والتي يسعى كل نظام إلى كسبها من خلال صور وأشكال شتّى لهذه العلاقة من دعم وتبني وتأييد واستقطاب لهذا التيار أو ذاك، مدفوعين بالوفرة النفطية[٣].

في ظل الأوضاع السياسية السائدة في دول مجلس التعاون خاصة في غياب الديمقراطية واعتماد النمط التقليدي في المشاركة السياسية، فقد ذهبت كثير من الجماعات المعارضة لعملية التنظيم السري في ظل غياب المؤسسات الحكومية التي يمكن لها أن تستوعب احتياجات الشارع، التي يمكن لتلك الجماعات أن تشكل خطراً وتحدياً على مستقبل الأنظمة السياسية في الخليج

---

(١) أحمد عبده، قطر... حق مشروع وواجب مطلوب، الموقع الالكتروني http://ar.trend.az/news/viewpoint/1857830.html، تاريخ الاطلاع في ٢٠١١/٦/١م

(٢) أحمد غراب، لماذا تتخوف السعودية من الدور القطري في المنطقة، الساحة العربية، الموقع الالكتروني http://www.alsaha.com/users/262716614/entries/159703 ،تاريخ الاطلاع في ٢٠١١/٦/١م

(٣) نبيل البكيري، الإسلاميون ومثلث الاستقطاب الديني في الخليج، منبر الحرية، الموقع الالكتروني http://minbaralhurriyya.org/index.php/archives/2626، تاريخ الاطلاع في ٢٠١١/٦/١م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العربي، خاصة في ظل الشعور السائد لشعوب دول الخليج المعادي للغرب والولايات المتحدة على وجه الخصوص(١).

كما أن للنفط ولضعف الديمقراطية أو غيابها والإصلاح السياسي دور في خلق التوترات في دول مجلس التعاون، فمعظم الأنظمة الحاكمة تضع – بدرجات متفاوتة – قيوداً على حقوق الإنسان وحرياته، وتحتكر السلطة السياسية وتتمتع بصلاحيات غير محدودة سمحت –وتسمح– لبعضها باتخاذ القرارات الفردية والعشوائية التي عادة ما تزجّ بدول مجلس التعاون في متاهات معقدة ولا مسؤولة(٢).

٢- التهديدات الأمنية:

هناك العديد من التهديدات والتحديات التي تواجه دول مجلس التعاون في الجانب الأمني، وسوف نستعرض أهم وأبرز تلك التهديدات التي تواجه دول مجلس التعاون بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م.

وتبرز ظاهرة الإرهاب كأحد مصادر التهديد التي تواجه دول مجلس التعاون بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، فقد ظهرت جماعات إرهابية في داخل دول مجلس التعاون تنتمي إلى ما يعرف بالإسلام السياسي، وتحديداً "تنظيم القاعدة" وتبرر ممارساتها واعتداءاتها من داخل الخطاب الديني. كما أدخلت تلك الجماعات قضية فلسطين والعراق والوجود العسكري الغربي وبالخصوص الأمريكي في الخليج ضمن برامجها وأولوياتها، وقد تسببت هذه الأعمال الإرهابية في أحداث أضرار بشرية ومادية كبيرة(٣).

ولمواجهة ظاهرة الإرهاب ومكافحتها أقر المجلس الأعلى لمجلس التعاون الاستراتيجية الأمنية لمكافحة التطرف المصحوب بالإرهاب في مسقط ٢٠٠٢م، كما توصلت دول مجلس التعاون إلى إنجاز أمنياً مهما في مايو ٢٠٠٤م بتوقيع الاتفاقية الأمنية لمكافحة الإرهاب لدول مجلس التعاون، واستطاعت دول مجلس التعاون خلال المؤتمر الدولي الذي عقد في الرياض في

---

(١) عدنان الهياجنة، مجلس التعاون... العيش تحت هاجس الأمن، الموقع الالكتروني :
http://www.theacademysite.com/vb/showthread.php?t=267، تاريخ الاطلاع ٢٠١١/٦/١م

(٢) عبدالخالق عبدالله، مرجع سابق، ص ٣٢

(٣) نايف عبيد، مرجع سابق، ص ص ٤٦٣-٤٦٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فبراير عام ٢٠٠٥ م من حشد التأييد والدعم الدوليين لاقتراح المملكة العربية السعودية في إنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب الدولي[١].

ورغم هذه الإجراءات التي اتخذتها دول مجلس التعاون بشأن مكافحة ظاهرة الإرهاب في السنوات التي تلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر، إلا أنها تعتبر من أحد أبرز التهديدات التي تواجه دول مجلس التعاون في الجانب الأمني.

كما تعتبر مسألة الحدود بين دول مجلس التعاون كغيرها من المسائل التي يمكن وضعها ضمن التحديات والتهديدات الداخلية التي تواجه دول مجلس التعاون في الجانب الأمني.

إذ أن الخلافات الحدودية بين دول مجلس التعاون الخليجي قديمة بقدم الدول ذاتها، فقد برزت في لحظة نشأة الدول، وفرضت نفسها بشدة على مجمل أوجه العلاقة بين هذه الدول. وبالرغم من محاولات التسوية التي قامت بها عدة أطراف خليجية ودولية لحسم موضوعات الخلافات الحدودية وترسيم الحدود، إلا أن المحاولات تنتهي غالباً إلى الفشل وأحياناً للتفجر، كما حصل بين قطر والبحرين، وانتهاء ذلك الخلاف بلجوء الدولتين إلى محمكة العدل الدولية وانتهاء الخلاف في مارس عام ٢٠٠١[٢]. وأيضاً كما حصل بين السعودية وقطر، والسعودية والإمارات.

ظلت الخلافات الحدودية بين دول مجلس التعاون تشهد توترات متفاوتة الحجم، فتارة تقتصر على القنوات السرية ومع توافق ضمني على ابقاء الخلاف في حدود تلك القنوات، وتارة أخرى يتسرب إلى الاروقة السياسية ليتفجر بصورة مباغته لقيام أطراف النزاع بالبوح بمواقف متشددة إزاء ذلك، وتارة أخرى يترجم الخلاف إلى مواجهات عسكرية.

كما تواجه دول الخليج الثلاث الإمارات وقطر والبحرين مشكلة جيواستراتيجية مع السعودية، فهذه الدول ترتبط بحدود مباشرة مع السعودية فيما لا رابط بري بين أي منها ببعض، مما دفع قطر للتفكير في بناء جسر بينها وبين الإمارات، وبينها وبين البحرين، وقوبل ذلك باستياء شديد من قبل السعودية كون هذه الجسور تفضي –فيما لو تمت– إلى إحباط مفعول الورقة السعودية، إذ يكون بداية لفك العزلة الجغرافية التي فرضتها تلك الاتفاقيات الحدودية[٣].

---

(١) المرجع السابق ، ص٣٠١

(٢) لمزيد من التفاصيل حول مسائل الحدود بين دول مجلس التعاون (انظر: المرجع السابق ، ص ص٣٠٩–٣٢٣

(٣) الحجاز، جسر الإمارات يفجر الخلاف الحدودي مع الرياض – نهاية العزلة الجغرافية والسياسية، الموقع الالكتروني:http://www.alhejazi.net/seyasah/013303.htm تاريخ الاطلاع في ٢٠١١/٦/١م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولا يتوقع لهذه المشكلات الحدودية أن تحسم قريباً خاصة أن النفط والاهتمام الخارجي يعملان على تأجيجها بين الحين والآخر، طبعاً ليست جميع الأزمات الخليجية–الخليجية مصدرها الأيدي الخارجية، فالأسباب السياسية المعاصرة لا تقل أهمية وخطورة في خلق التوترات في هذا النظام، وإن جزءاً مهماً من الأزمات هي محصلّة طبيعية لغياب أو ضعف الديمقراطية والإصلاح السياسي(١).

٣- التهديدات العسكرية:

واصلت دول مجلس التعاون بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر تعزيز استراتيجيتها الدفاعية التي تبنتها بعد –أزمة حرب الخليج الثانية– والرامية إلى تطوير قدراتها العسكرية، سواء على الصعيد الجماعي البيني أو على الصعيد الوطني في تطوير قدراتها الذاتية أو على الدائرة الدولية(٢). برز لدى دول مجلس التعاون سباق التسلح في النظام الإقليمي لدول الخليج، فبعد إعلان الولايات المتحدة الأمريكية الحرب على ما يسمى الإرهاب بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م وتركيزها على المنطقة العربية والإسلامية جعل الحديث عن بروز نظام عالمي أكثر أمناً واستقراراً نوعاً من التمنيات الساذجة، إذ أن لسباق التسلح في النظام الإقليمي الخليجي منطقه المستقل عن إرداة دوله التي عادة ما تكون أولى ضحاياه، فكلما أقبلت دولة من دول النظام الإقليمي على عقد صفقة جديدة من التسلح ازداد إحساس الدول الأخرى بالخطر وبعدم الأمن. وهذا كله يولد لدى دول النظام الإقليمي الشعور بالضعف والخطر الذي يغذي رغبة هذه الدول في الحصول على المزيد من الأسلحة وعقد الصفقات الجديدة والذي يضاعف بدوره من حدة سباق التسلح والإنفاق العسكري وبالتالي مزيد من التوترات في النظام الإقليمي الخليجي(٣). وتم تبيان الإنفاق العسكري لدول مجلس التعاون في مطلب: واقع العلاقات العُمانية–الإيرانية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م.

إن ارتفاع ميزانيات الدفاع أدى إلى خلط الأولويات الوطنية لهذه الدول، وذلك من خلال الاتجاه نحو خفض الإنفاق على البرامج الاجتماعية وتقليل الاهتمام بالنواحي التنموية والاستثمارية، وتأجيل العديد من المشاريع المستقبلية التي لا تحتمل التأجيل والتعطيل بل كان

---

(١) عبدالخالق عبدالله، مرجع سابق، ص ٣٢

(٢) أشرف العيسوي، انعكاسات أحداث الحادي عشر من سبتمبر على أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ٢٠٠١–٢٠٠٥، مرجع سابق، ص ١٠٦

(٣) عبدالخالق عبدالله، مرجع سابق، ص ص ٦٨–٦٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإنفاق العسكري المتصاعد خلال عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي ساعد على تدهور مستوى الرفاهية الاجتماعية وتدني الرضا العام وعدم إشباع حاجات وتوقعات واحتياجات الأفراد(١).

إن الطفرة النفطية الحاصلة الآن لم تستطع تصحيح الأوضاع التنموية ووقف التدهور في الظروف المعيشية والحياتية السائدة في دول مجلس التعاون، ولقد اتضح أن الإنفاق العسكري وتقوية الجيوش لمواجهة الأعداء في الخارج، علاوة على مضاعفة الاحتياطات الأمنية الداخلية لمواجهة الإرهاب والجماعات العنيفة التي برزت بقوة خلال السنوات الأخيرة في أكثر من دولة خليجية، في مقدمتها السعودية، قد يؤدي إلى تراكم التحديات في الداخل بما في ذلك اتساع الفجوة بين الفئات الاجتماعية وعدم المساواة بين الأفراد(٢).

وإن تقوية الجيوش وشراء الأسلحة عادة ما يغذي الأوهام التوسعية ويولد الحسابات الخاطئة ويزيد من رغبة المغامرات الخارجية، مما يجلب الكوارث والمحن، خاصة في ظل الأوضاع والظروف الأمنية والسياسية المضطربة في النظام الإقليمي الخليجي، الذي يضم دول مجلس التعاون بالإضافة إلى إيران والعراق.

٤- التهديدات الاقتصادية:

تتشابه خصائص دول مجلس التعاون الخليجي في المجال الاقتصادي من حيث أن تصدير النفط والغاز ومشتقاتهما يشكلان العنصر الرئيسي لمكونات الدخل القومي في هذه الدول، كما تتشابه هياكل المالية العامة فيها إلى حد كبير مع وجود بعض الاختلافات المحدودة والخاصة بالأنظمة والإجراءات المالية(٣).

سعت دول مجلس التعاون إلى الحد من الاعتماد على النفط، وذلك بتطوير اقتصاد غير نفطي واستحداث صادرات ومصادر غير نفطية للإيرادات، ولكن العوائق برزت بكثرة وكان منها ندرة الأراضي الزراعية والموارد المائية، ومحدودية قاعدة الموارد البشرية، وحداثة أسواق المال وعدم الاستقرار السياسي قي المنطقة، وقد أبرزتها خصوصاً حروب الخليج المتتالية(٤).

---

(١) المرجع السابق ص ٦٩

(٢) المرجع السابق ، ص ٧٠

(٣) جمال الفخري، "الاقتصاد غير النفطي "، التقرير السنوي الأول الخليج في عام ٢٠٠٣، الطبعة الأولى، يصدر عن مركز الخليج للابحاث، دبي – الإمارات العربية المتحدة، يناير ٢٠٠٤م، ص١٦١

(٤) جمال الفخري، المرجع السابق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م لتكون تهديداً لاقتصاديات دول مجلس التعاون وذلك ما كان محتملاً من تدني أسعار النفط الذي يصيب الموزانات العامة بخلل شديد ويفرض نهج سياسات اقتصادية تقشفية قد تدفع بدورها إلى ظهور مشكلات وتهديدات اجتماعية مثل البطالة وغيرها. وترتبط المشكلات والتهديدات الاجتماعية والسياسية بهذه التطورات الاقتصادية السلبية التي تفرض تراجعاً حتمياً في معطيات دولة الرفاه الاجتماعي(١).

وقد كان للإنفاق العسكري دور كبير في دول مجلس التعاون الذي أصاب الموازنات العامة بخلل كبير في الأعوام التي تلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م.

٥- التهديدات االديموغرافية والثقافية

تتسم المعطيات الديمغرافية والسكانية بعدم الثبات في دول مجلس التعاون وهي في حالة دائمة من السيولة وتساهم بدورها في عدم استقرار هذه الدول، فقد خلقت حجم الهجرات المتزايدة لدول مجلس التعاون منذ عام ١٩٧٣ فيما سمي الهجرة إلى النفط علاقات إنسانية متداخلة وروابط اجتماعية متشابكة أشد التشابك. فقد تجسدت تلك الهجرات بتدفق أعداد كبيرة من العمالة العربية، وأيضاً من المحيط الآسيوي المعروف بكثافته السكانية، والذي أخذت تلك الهجرات تأخذ شكل الاستيطان الدائم في دول مجلس التعاون، وبدأت آثار تلك الهجرات وأبعادها الاجتماعية والثقافية العميقة تتضح وتؤثر تأثيراً عميقاً في مجمل التركيبة السكانية، وخاصة بالنسبة للدول الصغيرة التي تعاني من اختلالات سكانية بلغت مستويات قياسية وغير مسبوقة في التاريخ الحديث والقديم في هذه الدول(٢).

كما تواجه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تزايد الصدام بشكل واضح بين التراث والحداثة، حيث تسعى أنظمة الحكم إلى زيادة رفاهية شعوبها من خلال برامج عاجلة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فمن جهة يشكل هذا التغير دائماً تهديداً لمختلف شرائح السكان، خاصة أولئك الذين ينظرون إلى التغير على أنه يمثل تحدياً لهويتهم الإسلامية والعربية التقليدية(٣).

---

(١) أشرف العيسوي، انعكاسات أحداث الحادي عشر من سبتمبر على أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ٢٠٠١-٢٠٠٥، مرجع سابق، ص ٦٧

(٢) عبدالخالق عبدالله، مرجع سابق، ص ٣٩

(٣) محمد الزيود، مرجع سابق، ص ٤٧

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: مصادر التهديد الإقليمية والخارجية التي تواجه أمن دول مجلس التعاون بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م.

لقد واجهت دول مجلس التعاون العديد من التهديدات الخارجية، ففي القرن السادس عشر الميلادي شهدت التوغل العنيف للاستعمار البرتغالي، وبعد ذلك جاء الاستعمار الهولندي والفرنسي لفترات قصيرة ومتقطعة، كما استطاع الاستعمار البريطاني من التغلغل في الشأن الخليجي وفرض هيمنته بالعنف العسكري، وتحويل الخليج العربي إلى بحيرة سياسية بريطانية مغلقة لأكثر من ١٥٠ سنة متواصلة(١).

وبعد قرار بريطانيا الانسحاب من الخليج العربي عام ١٩٧١، والذي جاء متزامناً مع تزايد الاهتمام الأمريكي بشؤون دول الخليج وثرواته النفطية واستطاعت الولايات المتحدة الأمريكية وفي خلال أقل من ٣٠ سنة وخاصة بعد غزو العراق واحتلاله أن تتحول إلى القوة صاحبة النفوذ والتأثير الأكبر في منطقة الخليج(٢).

وسوف تتناول الدراسة في هذا المطلب مصادر التهديدات الإقليمية والخارجية التي تواجه أمن دول مجلس التعاون بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م.

١- التهديدات السياسية:

التهديدات الخارجية:

بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، وبعد احتلال القوات الأمريكية العراق عام ٢٠٠٣م تصاعدت وتيرة الضغوط الأمريكية على دول المجلس لتبني إصلاحات سياسية وديمقراطية وبخاصة في ظل التوجه الأمريكي الجديد بجعل الإصلاح السياسي في المجتمعات العربية المدخل الرئيسي لبناء الشرق الأوسط الجديد(٣) الذي تريده واشنطن وتراه ضرورياً للأمن الأمريكي(٤).

---

(١) عبدالخالق عبدالله، مرجع سابق، ص ٢٦

(٢) المرجع السابق ، ص ص ٢٦-٢٧

(٣) وبداء مخطط الشرق الأوسط الجديد في التبلور مع اعلان الولايات المتحدة في شهر فبراير ٢٠٠٤م مشروع الشرق الأوسط الكبير، ثم عادت كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة طرح الفكرة في يوليو ٢٠٠٦، ولكن تحت مسمى مختلف هو الشرق الأوسط الجديد (انظر: أشرف العيسوي، قراءة مقارنة في تأثير حربي الخليج الثانية والثالثة في أمن دول مجلس التعاون الخليجي، الطبعة الأولى، مركز الخليج للابحاث، دبي – الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٧م، ص١١٦

(٤) أشرف العيسوي، قراءة مقارنة في تأثير حربي الخليج الثانية والثالثة في أمن دول مجلس التعاون الخليجي، مرجع سابق، ص ١٢٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جاء الخطاب الأمريكي متشدداً إزاء دول مجلس التعاون بعد احتلال العراق، الذي يعارض الاستمرار في الأوضاع غير الديمقراطية، ويرحب بالتغيير لأن ذلك أثبت أنه ضد المصالح الأمريكية، لذلك لم يعد مقبولاً أمريكياً وجود أنظمة غير ديمقراطية تتولى مسؤولية حماية وامتلاك أكبر الاحتياطيات النفطية في العالم.

وأخذت الولايات المتحدة تدفع الدول الخليجية نحو المشاركة السياسية وممارستها وحكم القانون ومشاركة المرأة في الحياة العامة وفي الحياة السياسية بصورة خاصة، مع رفض الولايات المتحدة الاستمرار في الجمود السياسي الذي تتسم به الكثير من الدول، فالاحتكار السياسي وغياب الديمقراطية يزعزعان الاستقرار في نظام دول مجلس التعاون، كما أنهما يوجدان أرضاً خصبة لنمو التطرف والعنف والإرهاب(١).

كما تصاعدت الاتهامات الأمريكية ضد النظام السعودي بأنه يدعم الجماعات الإسلامية المتطرفة، وانه يتسأهل مع الإرهاب، وتصاعدت مع ذلك الحملة التي يشنها الاعلام الأمريكي والصهيوني ضد المملكة، ووصلت بعض التحليلات الأمريكية والإسرائيلية إلى درجة عالية من التطرف حين أشارت إلى ضرورة أن تتجه الولايات المتحدة الأمريكية إلى ضربها عسكريا، واعتبارها البلد الذي خرج منه منفذو الأحداث(٢).

٢ – التهديدات الأمنية:

التهديدات الخارجية:

تنظر الولايات المتحدة دائماً إلى منطقة الخليج على اعتبار أنها منطقة تشكل أهمية استراتيجية حيوية لأمنها القومي وبرز ذلك عملياً في عام ١٩٩١م عندما دخلت الولايات المتحدة في عمليات عسكرية مباشرة في منطقة الخليج بحجة تأمين تدفق النفط، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل الإيرانية والعراقية، ومنع القوى الرئيسية في المنطقة من فرض أي نوع من الهيمنة على الدول الصغيرة (٣).

---

(١) أشرف العيسوي، انعكاسات أحداث الحادي عشر من سبتمبر على أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ٢٠٠١–٢٠٠٥، مرجع سابق، ص ٣٣

(٢) المرجع السابق

(٣) عصام الشنطي، "موقع النفط ضمن أهداف الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب على العراق "، التقرير السنوي الأول الخليج في عام ٢٠٠٣، الطبعة الأولى، مركز الخليج للابحاث، دبي – الإمارات العربية المتحدة، يناير ٢٠٠٤، ص ٢٠٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتحتل أوروبا المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية باعتبار منطقة دول مجلس التعاون تشكل لها أهمية استراتيجية لأمنها بعد أمنها القومي، وهو ما اتضح من تماشي الموقف الأوروبي مع المصالح الأمريكية في المنطقة من خلال عدة محاور:

١- الموقف الأوروبي المتماشي مع الموقف الأمريكي اتجاه ملف إيران النووي[١].

٢- تقاسم حلف الناتو مع الولايات المتحدة عبء الأمن في الخليج، وطالبتهم بدور أمني في العراق على أساس ان ذلك يحقق مصلحة مشتركة بين الطرفين[٢]. (تم ذكر ذلك في مطلب واقع العلاقات العُمانية – الإيرانية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، في الجانب الأمني).

٣- توقيع حلف الناتو مع دول مجلس التعاون على مبادرة اسطنبول، وتقوم تلك المبادرة بدعم التعاون مع دول المنطقة في المجالين الأمني والعسكري[٣]. (تم ذكر ذلك في مطلب واقع العلاقات العُمانية – الإيرانية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، في الجانب الأمني).

وتشكل كل من روسيا والصين والهند وباكستان الأطراف الدولية التي يحتمل أن تلعب دوراً هاماً بخصوص الخليج العربي، خصوصاً وأن روسيا تقدم المساعدة لإيران بخصوص البرنامج النووي، كما أن الصين بدأ يزيد اعتمادها على النفط المستورد من الخليج العربي، بينما يمثل الخليج لكل من الهند وباكستان سوقاً لتصريف العمالة الكبيرة لدى الدولتين[٤].

كما تشكل إسرائيل أحد مصادر التهديد الخارجية التي تواجه أمن دول مجلس التعاون، ويعود ذلك إلى الأسباب التالية[٥]:

١- تشكل إسرائيل في جوهر وجودها تهديد للأمن القومي العربي ككل، وبالتالي فهي تشكل تهديداً أيضاً على دول مجلس التعاون باعتباره جزءاً من منظومة الأمن القومي العربي الشامل.

٢- الأفكار والمشروعات الإسرائيلية في اختراق منطقة الخليج العربي بعد مؤتمر مدريد ١٩٩١م.

---

(١) محمد الزيود، مرجع سابق، ص ٥١

(٢) أشرف العيسوي، قراءة مقارنة في تأثير حربي الخليج الثانية والثالثة في أمن دول مجلس التعاون، مرجع سابق، ص ١٤٧

(٣) المرجع السابق ، ص١٤٩

(٤) محمد الزيود، مرجع سابق، ص ٥١

(٥) محمد الزيود، مرجع سابق، ص ص ٥٢-٥٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- نفط الخليج العربي في خطط إسرائيل: فإسرائيل تستورد ٩٨% من استهلاكها من النفط، وإسرائيل لا تهدف من أطماعها في نفط الخليج العربي إلى تلبية احتياجاتها الداخلية فقط، بل لتصديره عبر الموانى أو لتصنيعه وتصدير منتجاته المصنعة.

٤ - موقف إسرائيل من قضية التسلح داخل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، وممارسة الضغط بواسطة الولايات المتحدة الأمريكية على دول المجلس لضمان عدم استخدام هذه الأسلحة في تهديد إسرائيل وفرض القيود على استخدامها.

التهديدات الإقليمية:

إن الوضع الحالي في العراق والذي يمكن وصفه بالحرج والغامض بعد الاحتلال الأمريكي له في عام ٢٠٠٣ م، أصبح يطرح بالضرورة عدة تساؤلات حول انعكاسات ذلك على الأمن الإقليمي الخليجي(١)، ففي ٢٧ شباط ٢٠٠٩م وقع الرئيس الأمريكي باراك أوباما على استراتيجية الانسحاب المسؤول من العراق في ديسمبر ٢٠١١م، إلا أن هناك إشارة من بعض المسؤولين الأمريكين(٢) حول بقاء القوات الأمريكية في العراق بعد ٢٠١١م(٣)، حيث ما يجري في العراق له تأثيره على أمن الخليج، إذ لا تزال عوامل التوتر قائمة ويأتي الإرهاب على رأس القائمة، حيث ضاع الأمن بين أطراف ثلاثة: الأول، يرى الأمريكيون من الإرهاب قوة معادية لا تعترف بالمواثيق الدولية، وتتطلب مكافحته، من جانب آخر خروج الأمريكيين على المواثيق الدولية، أما الطرف الثاني فهو مؤسسة الحكم في العراق التي ترى أن جيران العراق لا يريدون استقراره، وتطلب من الولايات المتحدة ممارسة الضغط على هذه الدول لوقف تسرب البعثيين والمتطرفين إلى العراق، أما الطرف الثالث فهي دول الخليج التي لم تبتل بالإرهاب إلا بعد فشل واشنطن في حسم الأمور بسرعة لصالحها بعد سقوط نظام صدام حسين(٤).

---

(١) عبدالرحمن العطية، مرجع سابق، ص ٢٤

(٢) حيث اشار مساعد رئيس هيئة الاركان الأميركية بتاريخ ٢٠١٠/١١/٢١م بان القوات الأميركية ستبقي بعد عام ٢٠١١م على ١٥ الف جندي لحماية السفارة والقنصليات والمصالح الأمريكية في العراق (انظر: خالد المعيني، الاتفاقية الأمنية العراقية الأمريكية وجدلية الانسحاب، الموقع الالكتروني http://www.aliraqnews.com/index.php?option=com_content&view=article&id=26658:2011-04-25-09-34-56&catid=19:articles&Itemid، تاريخ الاطلاع في ٢٠١١/٤/٢٥

(٣) خالد المعيني، مرجع سابق.

(٤) ظافر العجمي، مرجع سابق ، ص ٦١١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جاء التدخل الإيراني في الشان العراقي بعد احتلاله من القوات الأمريكية عام ٢٠٠٣م، والذي اعتبرته دول مجلس التعاون مسألة قلق لما لذلك التدخل من انعكاس على مجتمعات دول المجلس، كما تخشى هذه الدول من أن يؤجج هذا التدخل صراعاً طائفياً تنعكس تبعاته السلبية عليها، لذلك تدعو دول مجلس التعاون إلى إقامة حكومة وطنية تعبر عن جميع أطياف الشعب العراقي، كما تشدد على سلامة ووحدة التراب العراقي وسلامته[١]، وعبر بصراحة وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل من قلق دول المجلس من ذلك التدخل، إذ حذر من حدوث حرب أهلية عراقية طاحنة ستدمر العراق (المدمر أصلاً) وتدفع المنطقة إلى كارثة وتجر العرب إلى الصراع... كما حذر من عواقب التغلغل الإيراني في العراق، بل حذر الحكومة الأمريكية من أن سياستها في العراق تؤدي إلى تقسيم العراق وتسلمه إلى إيران[٢].

وتبقى قضية جزر دولة الإمارات العربية المتحدة، المعضلة التي لم تجد طريقها للحل، نظراً إلى عدم إحراز أي تقدم في الاتصالات الإقليمية والدولية المباشرة التي تجري مع إيران للإسهام في حل القضية وتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة. إن أي تطور في هذا الملف سوف يؤدي إلى تحول نوعي للعلاقات مع إيران[٣].

وسوف يظل التوتر قائماً بين إيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية طالما بقي هذا النزاع دون حل، وطالما استمرت إيران في احتلال جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى وتعزيز وجودها فيها[٤].

٣- التهديدات العسكرية:

التهديدات الخارجية:

تحولت المؤسسات العسكرية في دول مجلس التعاون إلى مؤسسة من مؤسسات الارتباط السياسي بالغرب وذلك بحكم ارتباطه العضوي بمصادر التسلح وقطع الغيار وبحكم اعتماد على الخبراء والفنيين والعسكرين الأجانب الذين يمثلون مصالح دولهم وقد يؤثرون بحكم مواقعهم الأمنية والعسكرية في القرارات السياسية الداخلية والخارجية[٥].

---

(١) نايف عبيد، مرجع سابق، ص ٤٥٥

(٢) المرجع السابق، ص ٣٨٢

(٣) عبدالرحمن العطية، مرجع سابق، ص ٢٤

(٤) جمال السويدي، مرجع سابق، ص ١٨٦.

(٥) عبدالخالق عبدالله، مرجع سابق، ص ٧٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبعد أن كان للاتفاقيات الأمنية والعسكرية الثنائية دور في تبعية واعتماد دول مجلس التعاون للعالم الخارجي، بما في ذلك اعتمادها المتزايد على الحماية الخارجية وذلك من خلال تمديد تلك الاتفاقيات وخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية التي ترحب دائماً بالقيام بدور الحماية للحفاظ على نفط دول مجلس التعاون بالإضافة إلى نفط العراق وإيران الذي تتعامل معه بحساسية مفرطة وتعتبره جزءاً من مصالحها الحيوية العليا(١).

وكشفت صحيفة هآرتس الإسرائيلية أن العشرات من الجنرالات الإسرائيليين المتقاعدين في الأجهزة الاستخباراتية والجيش الإسرائيلي يديرون ويعملون في عدد من الشركات في دول الخليج، فضلاً عن مساهمة شركات عسكرية بدور واسع في هذه الدول(٢).

التهديدات الإقليمية:

لم تبدل التطورات التي شهدتها المنطقة في أولويات إيران الأمنية والدفاعية، وخصوصاً في جهة بناء قوة عسكرية تؤهلها للدفاع عن مصالحها في أكثر من اتجاه بعد المخاطر التي تعرضت لها في الماضي من حربها مع العراق، والتهديدات المستمرة من الجانب الإسرائيلي والأمريكي، ففي عام ٢٠٠٦م أعلنت إيران أنها انضمت إلى مجموعة الدول التي تمتلك التكنولوجيا النووية وأنها مصممة على الوصول إلى المستوى الصناعي لتخصيب اليورانيوم على أساس الضوابط الدولية، وأنها لا تحتاج إلى أسلحة دمار شامل(٣).

إن إيران النووية يمكن أن تصبح أكثر عدوانية في سعيها لتحقيق مصالحها في الخليج، وستكون أكثر ترهيباً في مطالبها للتعاون الإقليمي الذي قد يتمثل في مجالات عدة تتراوح بين المطالبة بأنهاء الوجود العسكري الأمريكي في الخليج مروراً بالمطالبة بأسعار مرتفعة للنفط، وبسياسات أكثر تشدداً ضد إسرائيل وانتهاء بالتهديد باستئناف تصدير الثورة على غرار ما فعلت أوائل ثمانيات من القرن العشرين(٤).

يأتي قلق دول مجلس التعاون من الملف النووي الإيراني، حيث يتمثل ذلك في أمرين هما:

---

(١) المرجع السابق .

(٢) سعود سالم، جنرالات إسرائيليون يديرون شركات أمنية في الخليج، ٢٠٠٨/٩/٢٥م، الموقع الالكتروني: http://saoudsalem.maktoobblog.com/1327058/جنرالات-إسرائيليون-يديرون-شركات-أمني، تاريخ الاطلاع في ٢٠١١/٦/٢م

(٣) حمد الخالدي، مرجع سابق، ص ص١٠٥-١٠٦

(٤) حمد الخالدي، مرجع سابق، ص١٣١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١- أن تصعيد المواجهة بين إيران من جهة والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل من جهة أخرى قد يؤدي إلى مواجهة حربية أو أعمال عسكرية سوف تضاعف من عدم الاستقرار والأمن في المنطقة، كما أن حصول إيران على السلاح النووي يؤدي إلى هيمنة إيران في منطقة الخليج، وسيجعلها تفرض سياستها التي قد يتعارض بعضها مع سياسات دول المجلس.

٢- التأثير البيئي للمفاعل النووي الإيراني، ولا سيما أن محطة بوشهر النووية تقع على ساحل الخليج، وهو ما قد يسبب تلوثاً لمياه الخليج التي يعتمد عليها سكان المنطقة في صيد الاسماك(١)، كما أن الاشعاعات والتلوثات ستصل بعد أيام قليلة إلى ضفاف الدول العربية الخليجية، الأمر الذي قد يؤثر على محطات القوى الكهربائية ومحطات تقطير المياه في الدول الخليجية، إضافة إلى أن الخليج بحيرة مغلقة لا يتجدد ماءها إلا بعد أعوام(٢).

٤- التهديدات الاقتصادية:

<u>التهديدات الخارجية:</u>

جاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ بتداعيات خطيرة على دول مجلس التعاون لاعتبارات عديدة:

١- أصبحت الولايات المتحدة أكثر تشدداً تجاه أي مسعى في رفع أسعار النفط من الدول المصدرة(٣).

٢- العلاقات الاستراتيجية التي تربط دول المجلس بالولايات المتحدة الأمريكية لا سيما الجانب الاقتصادي(٤)، فقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحييد الأهمية الاستراتيجية لنفط الخليج، على الرغم من التضحيات الجسيمة التي قدمتها دول مجلس التعاون، كما زادت الضغوط الأمريكية على الموازنات الداخلية لدول مجلس التعاون للمساهمة في تكاليف إعادة إعمار أفغانستان(٥).

---

(١) نايف عبيد، مرجع سابق، ص٣٨٧

(٢) حمد الخالدي، مرجع سابق، ص١٣٩

(٣) عبدالعزيز صقر، مرجع سابق ص١٩٦

(٤) المرجع السابق

(٥) أشرف العيسوي، <u>انعكاسات أحداث الحادي عشر من سبتمبر على أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ٢٠٠١-٢٠٠٥</u>، مرجع سابق، ص ص ٨٦-٨٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- عانت دول مجلس التعاون بدرجات متفاوتة من أوضاع اقتصادية صعبة قبل أحداث ١١ سبتمبر بسبب تراجع أسعار النفط، وزيادة الأعباء المالية على دول المجلس حيث وصلت الديون الداخلية والخارجية لدول المجلس حوالي ٥٥.٨٩٢[١].

تعتبر الولايات المتحدة ثاني شريك تجاري لدول مجلس التعاون بعد اليابان، فهي أكبر مصدر لها وثاني أكبر مستورد منها، ويتأثر التبادل التجاري بين الجانبين بشكل كبير بتقلبات السوق النفطية حيث أنه على مدى السنوات الخمس الأخيرة شكل النفط ومنتجاته ما نسبته ٧٦-٨٦% من واردات الولايات المتحدة من دول المجلس، بينما تقوم الولايات المتحدة بتصدير المنتجات الصناعية والإلكترونية والأسلحة والمعدات العسكرية إلى دول مجلس التعاون[٢]، بينما تستورد اليابان ١٨% من حجم صادرات نفط دول مجلس التعاون[٣].

يتسم الاقتصاد في دول الخليج بالانكشاف الخارجي نتيجة اعتمادها على العالم الخارجي، فقيمة المبادلات التجارية البينية بين دول مجلس التعاون لا تزيد على ٥.٤% من إجمالي تجارتها الخارجية مقارنة ب ٢٦.٥% مع الولايات المتحدة الأمريكية و ٤٣.٥ مع الاتحاد الأوروبي في حين أنها لا تزيد على ١.٧ مع بقية الدول العربية[٤].

إذ تسبب ذلك الاعتماد الخارجي بنتائج وخيمة على اقتصاديات دول مجلس التعاون أثر الأزمة العالمية التي هزت العالم في القرن الحادي والعشرين، حيث بدأت بوادرها في سنة ٢٠٠٧ وبرزت أكثر عام ٢٠٠٨م، ومن بين تلك النتائج[٥]:

١- انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في دول مجلس اتعاون ٥.٧ إلى ٤.٧، متأثرة تلك المعدلات بانخفاض أسعار النفط بنسبة ٥٠%.

٢- تشير بعض التقديرات إلى أن صناديق الثروات السيادية التي تستثمرها دول مجلس التعاون في الولايات المتحدة وأوروبا والتي قدرت أصولها ب ١٥٠٠ مليار دولار عرفت تراجعاً في مداخيلها بنسبة ٣٠% وخسرت ٤٥٠ مليار دولار.

٣- تأثر الوضع الائتماني من خلال نقص السيولة وارتفاع تكلفة الاقتراض، وقد ظهرت بوادر أزمة الائتمان في دبي.

---

(١) عبدالعزيز صقر، مرجع سابق ، ص ص١٩٦و ٢٠٦
(٢) المرجع السابق، ص ٢٢١
(٣) نايف عبيد، مرجع سابق، ص٤٣٠
(٤) عبدالعزيز صقر، مرجع سابق، ص ٢٢١
(٥) فريد كورتل،" الأزمة المالية العالمية وأثرها على اقتصاديات العربية"، مجلة ابحاث روسيكادا الدولية العلمية المحكمة، جامعة سكيكدة، الجزائر، ص ص ١و ١٢-١٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- تأثر المؤسسات المالية التي تمتلك حيازات في سندات الرهن العقاري أو تستثمر عقود التزامات الدين المهيكل، أو عقود مبادلة الديون، بالإضافة إلى الخسائر الناتجة عن إدارة الاستثمارات بواسطة البنوك الاستثمارية الأمريكية المتأثرة من الأزمة، خاصة مع ارتباط المصارف الخليجية بالمصارف العالمية في الولايات المتحدة.

٤- التهديدات الديمغرافية والثقافية:

<u>التهديدات الخارجية:</u>

اعتمدت دول مجلس التعاون على الشركات النفط العالمية منذ الخمسينات من القرن الماضي في التنقيب على النفط واستخراجه، كما اعتمدت على الشركات العابرة للقومية المنفذة للمشروعات المدنية الكبرى، إذ أن هذه الشركات اعتمدت على العمالة الأجنبية الوافدة أساساً الأوروبية، والأمريكية، آسيوية مع بعض المواطنين وهامش من العمالة العربية لإدارة مؤسساتها وأنشطتها، فقد جاءت تلك الشركات بمخاطر وتهديدات على دول مجلس التعاون تمثلت في النقاط التالية[١]:

١- تمثل الخطر الأول في الجانب الثقافي والهوية العربية، حيث أن هذا النوع من العمالة ينتمي إلى ثقافات شتى مختلفة كل الاختلاف عن الثقافة العربية الإسلامية، مما له خطره على تنشئة الطفل وتكونه النفسي والثقافي.

٢- سعت دول مجلس التعاون إلى تحرير النفط من السيطرة الأجنبية، ومن قبضة الاحتكارت الدولية، بينما كان ذلك التحرير صورياً أو اسمياً، لأن الواقع النفسي والمهني والصناعي لهذه الدول متخلف، ونتج عن ذلك تراكم الأموال في سلة الدول الغربية مع استمرار إطلاق يدها على حرية الإدارة والتوجيه لاستغلال وجني أرباح طائلة.

٣- لجأت دول مجلس التعاون إلى الشركات الأجنبية لتنفيذ المشروعات الصناعية والبتروكيماوية، ولتشغيل وصيانة وإدارة تلك المشروعات حتى أصبح هذا هو الحل الأمثل لدى هذه الدول لتجاوز معضلة العجز الإداري، مما يكمل بقية حلقات الاعتماد على الأجانب سواء من الناحية الاقتصادية أو الإدارية أو الثقافية أو السياسية، ويؤدي إلى ترسيخ التبعية ويضعف فرص التنمية الحقيقية ونمو الإدارة الوطنية.

---

(١) ماجدة مكي ناس، <u>الاطماع الدولية والإقليمية في دول مجلس التعاون الخليجي١٩٧١-٢٠٠٣</u>، رسالة ماجستيرغير منشورة ، جامعة بيروت العربية، بيروت – لبنان، ٢٠٠٧م، ص ص ٢٢٨-٢٣٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التهديدات الإقليمية:

إن الوجود الإيراني في دول الخليج العربية يشكل أحد أهم محددات العلاقات الخليجية – الإيرانية منذ بداية القرن العشرين، وخصوصاً مع تواصل الهجرات السكانية الإيرانية إلى الضفة الغربية للخليج سواء لغرض العمل أو التعليم الديني أو لمجرد الاستيطان الذي فرضته ظروف إيران الاقتصادية وقربها من المنطقة وكثافتها السكانية التي كانت وراء هجرة الكثير من الإيرانيين إلى دول الخليج العربية[١].

يوجد تضارب في أعداد الشيعة الموجودين في الخليج حيث يحاول دائماً كل طرف له مصلحة أن يهول من هذه الأرقام سواء من الناحية الإيجابية أو السلبية، فالشيعة يصرون على أنهم منتشرون بكثرة لتعزيز مطالبهم بالحصول على امتيازات معينة، في حين يحاول السنة التقليل من هذه الأرقام.

إذ تكمن الدراسة في هذه الرسالة حول مدى تأثير الشيعة على أمن دول مجلس التعاون مع اختلاف وتباين العديد من الدراسات حول تواجد الشيعة وكثافتهم في دول مجلس التعاون.

فقد أشار حمد الخالدي في رسالته العلمية (التسلح النووي الإيراني وأثره على أمن دول الخليج العربية ١٩٩١-٢٠٠٦م) حول تواجد الشيعة حول العالم، واقتصر ذلك التواجد على دول مجلس التعاون والتي جاء توزيع الشيعة فيها كما يلي: البحرين ٧٥%، الكويت ٣٠%، قطر ١٦%، السعودية ١٠%، الإمارات العربية المتحدة ٦% [٢]، أما سلطنة عُمان فلا توجد إحصائيات حول تواجد الشيعة بها بسبب سياسة الاحتواء التي تتبعها السلطنة في ذلك.

ومن خلال التواجد الشيعي في دول مجلس التعاون فقد تواصلت إيران قومياً ومذهبياً مع دول الخليج على مستوى العمالة الفارسية والشيعة العرب الذين يمثلون جزءاً تكوينياً أساسياً من نسيج المجتمع الخليجي، بحيث يلعب متغير القرب الجغرافي والتداخل الديمغرافي دورهما، فقد سبق لإيران أن وظفت ورقة الشيعة في حرب الخليج الأولى، فقد دفعت ببعض العناصر في الكويت والبحرين للقيام بأعمال شغب واضطرابات داخلية للضغط على هذه الدول نتيجة لموقفها المؤيد للعراق. وبعد احتلال أمريكا العراق عام ٢٠٠٣ م، تزايد التواجد الشيعي وازدات المخاوف من دول مجلس التعون وبعض الدول العربية من هذا النفوذ، وهو ما اتضح جلياً في حديث الملك عبدالله الثاني عن شروع إيران في تكوين ما يسمى بالهلال الشيعي في المنطقة[٣].

---

(١) حمد الخالدي، مرجع سابق، ص ٣٩

(٢) المرجع السابق ، ص ٤٠

(٣) المرجع السابق، ص ٤٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتبرز الادعاءات الإيرانية حول عائدية بعض مناطق الخليج لإيران مثل مملكة البحرين نتيجة لهذه الادعاءات، فتدعي إيران ومنذ عام ١٨٤٣م، وتحاول في شتى المناسبات أن تقيم الدلائل والشواهد التاريخية العارية من الصحة بتبعية جزر البحرين لها، وتوالت هذه الادعاءات إلى الآن(١).

فقد كان الوجود الشيعي في البحرين الأساس الذي استندت إليه إيران في مطالبها بضم البحرين إليها، وشهدت البحرين العديد من أعمال العنف والفوضى وزعزعة الاستقرار وكان من بين ذلك في بداية الثمانيات من القرن الماضي، وأيضاً في عام ١٩٩٤ واستمرت إلى أوائل عام ١٩٩٦م، وقد صرح الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء في مملكة البحرين بأنه لا يوجد في البحرين خطر داخلي، وأن الخطر الخارجي هو إيران مؤكداً على أن النظام في إيران يثير الشيعة في البحرين والخليج(٢).

وفي ظل الثورات العربية التي تشهدها المنطقة العربية، شهدت البحرين أعمال عنف وفوضى تطالب بالإصلاح، ومن ثم تطورت لتطالب تلك المظاهرات بإسقاط النظام، فطلبت مملكة البحرين في دخول قوات درع الجزيرة من أجل حفظ الأمن والاستقرار بها، وجاء التدخل الإيراني في شؤون البحرين الذي رفضته البحرين بشدة، وقامت مملكة البحرين بتقديم احتجاجاً رسمياً إلى الأمم المتحدة والجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي بعد التصعيد الإيراني لاستضافتها قوات درع الجزيرة على أراضيها(٣).

وتم عقد قمة لقادة دول مجلس التعاون في العاصمة السعودية الرياض بتاريخ ٢٠١١/٥/١٠م، ومن بين الملفات التي طرحت ملف التدخل الإيراني في شؤون دول المجلس، وقد أعرب قادة دول مجلس التعاون عن بالغ قلقهم لاستمرار التدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية لدول مجلس التعاون من خلال التآمر على أمنها الوطني، وبث الفرقة والفتنة الطائفية بين مواطنيها في انتهاك لسيادتها واستقلالها، ولمبادئ حسن الجوار والأعراف والقوانيين الدولية(٤).

---

(١) برزان التكريتي، الصراع الدولي في منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي وتأثيره على اقطار الخليج العربي، الناشر برزان التكريتي، بغداد – العراق، ١٩٨٢، ص ١٣٢

(٢) حمد الخالدي، مرجع سابق، ص ٤٣

(٣) جريدة الشرق الأوسط، البحرين تحتج لدى الأمم المتحدة على التدخل الإيراني السافر في شؤونها الداخلية، العدد ١١٨٠٠، ٢٠١١/٣/٢٠م

(٤) الحياة، قادة دول الخليج يعربون عن قلقهم من التدخلات الإيرانية في شؤونهم الداخلية، الاربعاء ٢٠١١/٥/١٠م، الموقع الالكتروني http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/265404، تاريخ الاطلاع في ٢٠١١/٦/٢م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن جميع التهديدات، والتي تم تقسيمها إلى سياسية، وأمنية، وعسكرية، واقتصادية، وديمغرافية وثقافية والتداخل والتشابك فيما بينها، كان لها الأثر البالغ على أمن دول مجلس التعاون.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث : أثر العلاقات العُمانية ـ الإيرانية على أمن دول مجلس التعاون بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م والسيناريوهات المستقبلية لتلك العلاقة:

لم تكن العلاقات العُمانية الإيرانية بمنأى عن جميع الأوضاع السياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية التي مرت بها المنطقة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، وبعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣م.

لقد كان تطور العلاقات العُمانية – الإيرانية بعد أحداث ١١ سبتمبر هو امتداد للعلاقات التي كانت تربط سلطنة عُمان مع إيران بعد وصول السلطان قابوس الحكم في سلطنة عُمان عام ١٩٧٠، ورغم مرور العديد من القيادات على إيران كانت تلك العلاقات في تطور مستمر.

لقد كان لهذه العلاقات الأثر الكبير على حساب الدولتين، كما تأثر أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بهذه العلاقات، والتي إلى اليوم تسير في ذلك المسار الذي اختطته السياسة العُمانية بقيادة السلطان قابوس في التعامل مع إيران.

ويشتمل هذا المبحث على مطلبين أساسيين هما:

المطلب الأول: أثر العلاقات العُمانية – الإيرانية على أمن دول مجلس التعاون بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م.

المطلب الثاني: السيناريوهات المستقبلية المترتبة على العلاقات بين البلدين.

المطلب الأول: أثر العلاقات العُمانية – الإيرانية على أمن دول مجلس التعاون بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م.

لقد كان واقع العلاقات العُمانية – الإيرانية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ هو امتداد لواقع تلك العلاقات قبل أحداث ١١ سبتمبر، رغم ما حصل في المنطقة من أحداث وضغوطات خارجية على دول مجلس التعاون، فالمتتبع للسياسة الخارجية العُمانية بشكل عام وعلى مدى أكثر من أربعة عقود يجد أن من أبرز سماتها هو الاعتدال والانفتاح والواقعية وهذا ما أكسب السلطنة ميزات استطاعت أن تنأى بنفسها بعيداً عن التجاذبات التي لا تخدم مصالح المنطقة[١].

---

(١) محمد المحاربي، مرجع سابق، ص٣٤. جريدة الوطن، الحكمة والتعقل والهدوء والاتزان أهم مرتكزات السياسة الخارجية العُمانية، العدد ١٠٠١٢، ٢٠١١/١/١م، ص ص ٦-٧

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إذ يشتمل هذا المطلب على أثر تلك العلاقات المترتبة على البلدين وعلى أمن دول مجلس التعاون لتشتمل على الجوانب السياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية.

١ – الآثار السياسية:

الآثار السياسية على مستوى البلدين:

جاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ ليكون صداها مؤثراً على النظام الإقليمي الخليجي بعد توجيه الاتهامات عليها من قبل الولايات المتحدة، كما باتت دول مجلس التعاون وإيران في المواجهة الأمريكية بعد احتلال القوات الأمريكية العراق وما كان يعنيه من احتمال امتداد المواجهة لتشمل تنظيمات وأعمالاً سياسية ومالية تقوم بها بعض الجماعات والمؤسسات الخيرية في دول مجلس التعاون(١)، كما باتت إيران تحت التهديدات الأمريكية باستخدام القوة ضد برنامجها النووي.

كل هذه التطورات في المنطقة أدت إلى تبادل الزيارات بين قيادات البلدين، كما لا يمكن إخفاء دور اللجنة السياسية المشتركة بين وزارتي خارجية البلدين والتي تعقد اجتماعتها كل ستة شهور، ودورها الكبير في زيادة التقارب السياسي بين البلدين(٢)، فقد قام الرئيس محمد خاتمي عام ٢٠٠٤م بزيارة إلى سلطنة عُمان، لتعد تلك الزيارة إلى السلطنة بأنها الأولى لرئيس إيراني منذ أكثر ٣٤ عاماً(٣)، لما لتلك الزيارة من دلالات واضحة على قوة الترابط السياسي بين البلدين في ظل ما تشهده المنطقة من ضغوطات خارجية، سواء أكانت تلك الضغوطات على دول مجلس التعاون من جهة أم على إيران من جهة أخرى، بعدما حافظ الموقف العُماني على قدر كبير من التوازن والانضباط والعقلانية في التعامل في كافة المتغيرات الجديدة في المنطقة(٤). بينما قام الرئيس محمود أحمدي نجاد بزيارة إلى السلطنة عام ٢٠٠٧م(٥).

---

(١) أشرف العيسوي. انعكاسات أحداث الحادي عشر من سبتمبر على أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ٢٠٠١-٢٠٠٥، مرجع سابق، ص ٣٢

(٢) علي السعدي، مرجع سابق، ص ٤

(٣) محمد العرب،" العلاقات الإيرانية – العُمانية"، دورية مختارات إيرانية، العدد ٥٣، المجلد الخامس، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة – مصر، ديسمبر ٢٠٠٤م.

(٤) محمد المحاربي، مرجع سابق، ص٣٤

(٥) جريدة الوطن، الرئيس الإيراني يقوم بزيارة للسلطنة.. اليوم، العدد ٨٦٩٤، سلطنة عُمان، ٢٠٠٧/٥/١٤م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي ظل التطورات والتداعيات للأزمة السياسية التي فجرتها نتائج انتخابات الدورة العاشرة في إيران والتي أجريت في ١٢ يونيو ٢٠٠٩ [١]، جاءت زيارة السلطان قابوس إلى إيران في أغسطس عام ٢٠٠٩م، لتعد بأنها أول زيارة لرئيس دولة بعد تنصيب محمود أحمدي نجاد رئيساً لإيران للفترة الثانية[٢]. وهذا يدل على قوة العلاقات بين البلدين، وعلى التزام السياسة العُمانية عدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير، وحسن الجوار مع جميع الدول منذ أن وضع السلطان قابوس أسس السياسة الخارجية العُمانية عام ١٩٧٠[٣]، لتأتي جميع تلك الزيارات التي قام بها قيادات الدولتين بآثار سياسية عل مستوى الدولتين، والتي يمكن إجمالها في التالي:

١- جاءت تلك الزيارات لتعزيز العلاقات التاريخية التي تربط البلدين، مع حرص القيادات في الدولتين على ترسيخ مبادئ حسن الجوار بين البلدين ودول المنطقة.

٢- جاءت تلك الزيارات لتوثيق عرى التبادل السياسي بين البلدين في ظل ما تشهده المنطقة من أحداث.

٣- كما كان لتلك الزيارات السياسية آثارها على جميع الجوانب الأمنية والعسكرية والاقتصادية والثقافية.

٤- كان للجانب الدبلوماسي دوره حول مدى عمق العلاقات العُمانية – الإيرانية في الجانب السياسي، حيث قام السلطان قابوس بدور كبير في الإفراج عن الأسيرة الأمريكية شورد، وقد ثمن الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد جهود السلطان قابوس للمساعدة في إطلاق الأسيرة شورد والتي التقت بوالديها في السلطنة في عام ٢٠٠٩[٤].

٥- كما تم في تلك الزيارات تدارس العديد من القضايا التي تهم الجانبين ومنها الوضع في العراق، والقضية الفلسطينية، وخلو منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، وقضية الإرهاب، وذلك من خلال منطلقات إيجابية تخدم البلدين ودول المنطقة.

---

(١) محمد ناجي، مرجع سابق، ص ١٥٠

(٢) محمد محمد، "عُمان وإيران بعد زيارة جلالة السلطان"، صحيفة الوسط البحرينية، العدد ٢٥٣٠، ٢٠٠٩/٨/١٠م.

(٣) هشام محمد، مرجع سابق، ص ٢٤٧

(٤) جريدة الوطن، نجاد يثمن، مرجع سابق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أثر العلاقات العُمانية – الإيرانية على أمن دول مجلس التعاون في الجانب السياسي:

تعتبر سلطنة عُمان إحدى الدول المكونة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، والذي تم التوقيع على إنشاء المجلس في ٢٥ مايو ١٩٨١ بدولة الإمارات العربية المتحدة(١).

إلا أنه ومنذ إنشاء مجلس التعاون لم يستطع المجلس إيجاد سياسة خارجية للنظام الفرعي الإقليمي، بمعنى وجود سياسة خارجية مستقلة للنظام في اتجاه الوحدة(٢). فقد كانت المواقف السياسية لدول المجلس غير متطابقة تماماً وهذا الرأي جاء في تصريح على لسان وزير الدولة للشؤون الخارجية العُمانية حينها قيس بن عبدالمنعم الزواوي قوله أن لكل دولة ظروف سياسية تحكمها ولكل منها رؤية سياسية متميزة تدخل في رسم سياستها الخارجية، ونلاحظ من خلال ذلك أن واحداً من مبادئ الوحدة لم يتحقق وهو توحيد السياسة الخارجية(٣).

وبذلك برزت العلاقات الخارجية لكل دولة من دول مجلس التعاون في الإطار الإقليمي والدولي مستقلة عن باقي دول المجلس، لتؤثر كل دولة بحسب إمكانياتها وقدراتها السياسية على الدول الأخرى سواء أكان ذلك بالايجاب أم بالسلب، من وجهة نظر الدول الأخرى.

كما يرتكز الموقف العُماني في التعامل مع المشكلة العربية الإيرانية على ضرورة التحرك باتجاه إرساء دعائم توافق الجانبين ويضمن مصالح الجميع، وبما لا يشكل خطراً على مصالح أي طرف باعتبار أن الاستقرار الإقليمي يصب في صالح منطقة الخليج على وجه الخصوص وصالح المنطقة بصفة عامة(٤)، وأن سلطنة عُمان تبذل قصارى جهدها من أجل احتواء التوتر في الخليج وتؤمن بانتهاج سياسة الحوار كسبيل للتغلب على الخلافات سواء تلك المتصلة بالبرنامج النووي الإيراني، أو بغيره من الأمور موضع الخلاف في هذه المنطقة وبما يجنب المنطقة أية مخاطر أو مغامرات غير محسوبة(٥).

فقد شكلت علاقة سلطنة عُمان بإيران دوراً مهماً في إعادة العلاقات الإيرانية –الخليجية بعد الحرب العراقية – الإيرانية. فقد أسهمت الدبلوماسية العُمانية في إعادة العلاقات بين

---

(١) ابراهيم الصبحي، مرجع سابق، ص ١٨

(٢) محمد المحاربي، مرجع سابق، ص٤٤

(٣) المرجع السابق ، ص ٤٨

(٤) ابوطالب، مرجع سابق.

(٥) محمد المحاربي، مرجع سابق، ص٤٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السعودية وإيران التي استؤنفت بالفعل عام ١٩٩١[١]، حيث كانت رؤية الرئيس الإيراني رفسنجاني أن عودة إيران إلى المجتمع الدولي بثقلها لن يتم إلا عبر بوابة الرياض[٢]، وهذا ما حصل بالفعل فإن عودة العلاقات الإيرانية – السعودية أدت بالفعل إلى انفراج واضح في علاقات إيران بالعالم العربي.

ليكون أثر العلاقات العُمانية – الإيرانية واضحاً على دول مجلس التعاون قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر، لتستمر في ذلك التطور. ويمكن ملاحظة أثر العلاقات السياسية العُمانية الإيرانية على دول مجلس التعاون بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، في النقاط التالية:

١- زيادة تبادل الزيارات الرسمية بين دول مجلس التعاون وإيران في السنوات القليلة الماضية، وكان أبرزها حضور محمود أحمدي نجاد الدورة الثامنة والعشرين للمجلس الأعلى لدول الخليج العربية والتي انعقدت في الدوحة في عام ٢٠٠٧، حيث كان أول رئيس إيراني يحضر اجتماعات المجلس الأعلى لدول الخليج العربية، ورأى المراقبون أنها فرصة للإسهام لتبادل التطمينات وقد تسهم في تحقيق مكاسب للطرفين[٣].

٢- وضوح الرؤية العُمانية حول الملفات العالقة بين دول مجلس التعاون وإيران، إذ تسعى لحلها بالطرق السلمية والحوار المتبادل بين الأطراف، إذ اتضح ذلك جلياً في أزمة البحرين الأخيرة عام ٢٠١١م، فقد جاء تصريح الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية العُمانية يوسف بن علوي مؤكداً "إن الخلاف بين إيران ودول الخليج هو مسألة السنة والشيعة" وقال: "هذا ليس أمراً مخفياً، ونرى ماذا يدور في لبنان والعراق ومحاولة استقطاب الشيعة وتجميعهم، وهذا لم يكن موجوداً في لبنان والعراق والبحرين، ولا أي مكان"[٤]. وتسعى إيران الآن إلى أن تكون عُمان طرفاً في الوساطة الإيرانية – الخليجية، فقد أرسلت إيران وزير خارجيتها إلى سلطنة عُمان في ٤ مايو ٢٠١١م والتقى بالسلطان قابوس طالباً من السلطان قابوس إعادة الأمن

---

(١) محمد العرب، "العلاقات العربية الإيرانية:حدود الانفراج... وآفاق المستقبل"، مرجع سابق

(٢) عبدالله آل محمود، مرجع سابق، ص ١٠٩

(٣) مجلة المستقبل، مسعى خليجي لطمأنة طهران، أحمدي نجاد نجم قمة التعاون الخليجي اليوم، مرجع سابق، ص١

(٤) يونايتد برس انترناشونال انك. بن علوي: اتفاق تدوير منصب امين الجامعة العربية بعد ٥ سنوات والخلاف مع إيران مذهبي، الموقع الالكتروني http://arabic.upi.com/، تاريخ الاطلاع في ٢٠١١/٦/١م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والاستقرار إلى البحرين بعد دخول قوات درع الجزيرة فيها[١]. إذ يقوم الموقف العُماني في التعامل مع المشكلة العربية – الإيرانية على ضرورة التحرك باتجاه إرساء دعائم توافق بين الجانبين يضمن مصالح الجميع، وبما لا يشكل خطراً على مصالح أي طرف باعتبار أن الاستقرار الإقليمي يصب في صالح منطقة الخليج على وجه الخصوص وصالح المنطقة بصفة عامة[٢].

٣- زيادة تبادل الزيارات الرسمية بين دول مجلس التعاون وإيران كان لها أثرها على جميع الجوانب وأهمها الأمنية والاقتصادية.

٢- الآثار الأمنية:

<u>الآثار الأمنية على مستوى البلدين:</u>

تميزت السياسة الخارجية العُمانية باستقلالية كبيرة عن سياسة دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك من خلال تمايز الموقف العُماني عن بقية دول المجلس المتفهم للمشاركة الإيرانية في أمن الخليج، ويستند هذا الموقف على فهم عُمان للمصالح المشتركة بينها وبين إيران بخصوص الحفاظ على حرية المرور والملاحة في مضيق هرمز، إلى جانب العلاقات التاريخية التي تربط بين البلدين[٣].

فقد كان هناك العديد من الآثار الإيجابية على العلاقات العُمانية – الإيرانية في الجانب الأمني بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م وتبرز في النقاط التالية:

١- التوقيع على مذكرة تفاهم لإعفاء بعض الفئات من التأشيرات في عام ٢٠٠٤م[٤].

٢- التوقيع على مذكرة تفاهم بشأن مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية في عام ٢٠٠٤م[٥].

---

(١) جريدة الشرق الأوسط. صالحي من مسقط – تشاورنا مع قطر وعُمان لحل أزمة البحرين.. ونسعى لخارطة طريق، العدد ١١٨٤٦، ٥ مايو ٢٠١١م.

(٢) ابوطالب، مرجع سابق

(٣) محمد المحاربي، مرجع سابق، ص ص ٤٨-٤٩

(٤) علي السعدي، مرجع سابق، ص ٥

(٥) المرجع السابق .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- تم التوقيع على اتفاق لتعاون والتنسيق الأمني بين البلدين، خلال الزيارة التي قم بها السلطان قابوس إلى إيران في أغسطس ٢٠٠٩م، وتتعلق الاتفاقية بتبادل المعلومات ومكافحة التسلل والتهريب والجريمة[١].

أثر العلاقات العُمانية – الإيرانية على أمن دول مجلس التعاون في الجانب الأمني:

يعد الأمن الإقليمي الخليجي أو ما يعرف بأمن الخليج هو أمن مجموعة الدول التي تشكل النظام الإقليمي الخليجي وهي الدول الثمان المطلة على الخليج العربي والتي سبق أن ذهبت إلى مسقط للاتفاق على صيغة أمن جماعي مشتركة وفشلت وكان ذلك عام ١٩٧٦، وإن مسألة الأمن في منطقة الخليج هي مسؤولية الدول الواقعة على شواطئه ومن ثم فإن أي ترتيبات أمنية في المنطقة لا بد أن تدخل إيران طرفاً أساسياً فيها من المنظور العُماني، وضرورة إبعاد القوى الأجنبية والخارجية عن مجال قضايا الأمن في الخليج سواء القوى الغربية أو العربية مثل سوريا ومصر، ومن هنا كان عدم حماس سلطنة عُمان لإعلان دمشق انطلاقاً من أن هناك انفلات تام بين الأمن الخليجي بمفهومه الضيق الذي يجب أن يقتصر على دول الخليج فقط والأمن القومي العربي بمفهومه الشامل[٢]. فقد كانت سياسة عُمان ترى منذ عام ١٩٩١ خطة للتعاون الأمني مع إيران بعد زيارة يوسف بن علوي بن عبدالله الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية إلى إيران، ولكن دول مجلس التعاون تحفظت على هذه الخطة الأمنية، لذلك قال حول تحفظ دول مجلس التعاون يوسف بن علوي في معرض نفيه حول وجود خلافات بين دول مجلس التعاون حول قضايا أمنية[٣].

إذ يجب الإشارة إلى أن جميع دول مجلس التعاون إلا دولة الإمارات سارعت إلى توقيع اتفاقيات ثنائية مع إيران وكان ذلك قبل سلطنة عُمان، حيث وقعت بعض دول المجلس على تلك الاتفاقيات قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، وهذا يدل على عمق الرؤية العُمانية حول موضوع الأمن في الخليج، ومدى الدور الذي تلعبه إيران في أمن الخليج. ونلاحظ ذلك من خلال النقاط التالية حول مدى تأثر دول مجلس التعاون بالعلاقات العُمانية – الإيرانية في الجانب الأمني:

---

(١) جريدة الشرق الأوسط، عُمان وإيران توقعان اتفاقيات تشمل التعاون والتنسيق الأمني ومشروعات اقتصادية وتعليمية، مرجع سابق

(٢) محمد المحاربي، مرجع سابق، ص٥٨

(٣) المرجع السابق ، ص ٥٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١- قامت بعض دول المجلس إلى تبني الخطة العُمانية في جانب ثنائي فوقعت على اتفاقيات أمنية مع إيران وكان ذلك قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، وهي:

أ- قامت الكويت بالاتفاق مع إيران في أكتوبر عام ٢٠٠٠م على تشكيل لجنة أمنية مشتركة هدفها التعاون في مكافحة تهريب المخدرات ومواجهة التسلل البحري ومكافحة الإرهاب(١).

ب-قامت المملكة العربية السعودية بالتوقيع مع إيران اتفاقية أمنية(٢) في ١٧ أبريل ٢٠٠١، وكانت قبل أحداث ١١ سبتمبر بشهور قليلة، وتعتبر الأهم في مسيرة البلدين في الجانب الأمني، وقد لاقت تلك الاتفاقية ردود فعل إيجابية واسعة النطاق، حيث رحبت مختلف الأوساط الخليجية الرسمية والشعبية على أنها خطوة مهمة في دعم العلاقات الخليجية الإيرانية(٣).

٢- قامت بقية دول مجلس التعاون إلى توقيع اتفاقيات أمنية ثنائية مع إيران بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م ، إلا أن الإمارات لم تسعى إلى توقيع اتفاق أمني مع إيران:

أ- قامت دولة قطر بالتوقيع مع إيران مذكرة تفاهم في أكتوبر ٢٠٠٢م، تتناول تلك المذكرة، التعاون في مكافحة المخدرات والجريمة المنظمة وتبييض الأموال وتهريب العملات والآثار وتزوير الوثائق، بالإضافة إلى التعاون مع الشرطة الدولية والحيلولة دون تسلل الأجانب(٤).

ب- قامت مملكة البحرين بالتوقيع مع إيران على اتفاق أمني في ١١ مارس ٢٠٠٣، بعد موافقة مجلس الوزراء البحريني على ذلك الاتفاق ويقوم الاتفاق على مكافحة التعامل غير المشروع في المواد المخدرة والتهريب الجمركي والاتجار في أسلحة الدمار الشامل والذخائر والجريمة المنظمة(٥).

---

(١) سيد عوض، مرجع سابق

(٢) الاتفاقية الأمنية تتضمن بنودا لمكافحة الإرهاب والتحري وراء عمليات غسيل الأموال ومراقبة الحدود البحرية والمياه الإقليمية بين البلدين وتيسير سبل الحج للإيرانيين، بالإضافة إلى زيادة التعاون في تسليم المطلوبين (انظر: فاروق ابو المعاطي، مرجع سابق، ص ١٥٣.

(٣) مخلد مبيضين، مرجع سابق، ص ٣٤٨

(٤) أشرف العيسوي، انعكاسات أحداث الحادي عشر من سبتمبر على أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، مرجع سابق، ص٥٤

(٥) فاروق ابو المعاطي، مرجع سابق، ص ١٥٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- الآثار العسكرية:

<u>الآثار العسكرية على مستوى البلدين:</u>

لقد كان التعاون العسكري بين سلطنة عُمان وإيران ليس أقل شأناً من باقي الجوانب في محيط التعاون الثنائي بين البلدين، فبعد عقد اتفاقية التعاون العسكري بين البلدين في عام ١٩٩٣م، بدأت آثار ذلك التعاون بتأثير على مستوى البلدين في الجانب العسكري، فبعض تلك الآثار كانت قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ وامتد تأثيرها إلى ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، ويمكن إجمالها في النقاط التالية:

١- التعاون المشترك بين الجانبين لتأمين منطقة الخليج والتحكم المشترك في مضيق هرمز الاستراتيجي(١).

٢- تبادل الخبرات بين البلدين(٢) لما لذلك من أثر على رقي المستوى العسكري، وما يترتب على ذلك من آثار إيجابية على المستوى القريب والبعيد لصالح البلدين والمنطقة.

أما أثر العلاقات العُمانية – الإيرانية في الجانب العسكري بين البلدين بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م فيمكن إجمال تلك الآثار في النقاط التالية:

١- حضور السلطنة المناورات العسكرية البحرية الإيرانية والتي تجريها بصفة دائمة في مضيق هرمز وبحر عُمان وشمال المحيط الهندي بصفة مراقب(٣)، وهذا يدل على عمق العلاقات العُمانية – الإيرانية والدور الذي تقوم به لجنة الصداقة العسكرية بين البلدين.

---

(١) هلال الحسني، مرجع سابق ص٨

(٢) المرجع السابق

(٣) وطن، وفودعسكرية قطرية وعراقية وعُمانية تحضر المناورات الإيرانية، ٢٠١٠/٥/١١، الموقع الالكتروني : http://www.watan.com/10/2008-09-30-03-00-07/21999-2010-05-11-19-36-33.html تاريخ الاطلاع في ٢٠١١/٥/٢٩م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- القيام بتدريبات بحرية مشتركة بين أسطول القوات البحرية التابعة للقوات المسلحة الإيرانية والبحرية العُمانية للبحث والإنقاذ بالإسناد مع سلاح الجو العُماني وشرطة عُمان في ٢٠١١/٢/٩م[١].

٣- تأكيد البلدين على ضرورة توسيع التعاون العسكري والدفاعي بين الجانبين، ووصف الطرفان أن التعاون العسكري والدفاعي بين البلدين مهم واستراتيجي ويصب في صالح السلام والاستقرار في منطقة الخليج[٢].

أثر العلاقات العُمانية – الإيرانية على أمن دول مجلس التعاون في الجانب العسكري:

لم تكن هناك سياسة موحدة اتجاه التعاون بين دول مجلس التعاون وإيرن في الجانب العسكري فسعت كل دولة منفردة إلى ابرام اتفاقيات ومذكرات بما يخدم مصالحها العليا، فإن أثر العلاقات العُمانية –الإيرانية على أمن دول مجلس التعاون في الجانب العسكري يكمن في هذه النقطة:

١- إن التحكم المشترك في مضيق هرمز الاستراتيجي بين سلطنة عُمان وإيران كان أثره على أمن دول مجلس التعاون فيما يتعلق بتسهيل مرور سفن الملاحة العالمية من وإلى الخليج العربي، إلا أنه يوجد هناك تخوف خليجي من تهديدات إيران المتكررة حول إغلاق مضيق هرمز في حال تعرضت إيران لهجوم عسكري، فكان رد الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية العُمانية يوسف بن علوي حول ذلك فقال: "إن الممر المائي في مضيق هرمز كله بالكامل يقع في المياه الإقليمية العُمانية والسلطنة تتحمل مسؤولية كبرى في إبقاء المضيق آمناً والملاحة معتادة في طبيعتها وبطريق سلس وبدون أي إعاقات، لكن إذا صارت هناك مواجهات على أطراف الخليج أو خارج منطقة الخليج أو خارج مضيق هرمز أو داخل مضيق هرمز بالتأكيد إن الملاحة البحرية العالمية وسفن إمدادات النفط وسفن الإمدادات الأخرى لا شك أنها ستتوقف عن الإبحار في تلك المنطقة، وهذا قد يؤدي إلى ارتفاعات هائلة في أسعار البترول ويؤدي كذلك إلى إضعاف المخزون لدى الدول داخل الخليج من الإمدادات

---

(١) الجريدة، طهران تجري مناورات مع مسقط... ولاريجاني يزور الدوحة، العدد ١١٦١، ٢٠١١/٢/٠م http://www.aljarida.com/aljarida/Article.aspx?id=195488١، الموقع الالكتروني تاريخ الاطلاع في ٢/٦/ ٢٠١١م

(٢) الرياض، انتهاء اجتماع لجنة الصداقة العسكرية بين إيران وعُمان، العدد ١٥١٥٥، ٢٠٠٩/١٢/٢١، الموقع الالكتروني http://www.alriyadh.com/2009/12/21/article483054.html، تاريخ الاطلاع في ٢٠١١/٦/٢م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الغذائية، وبطبيعة الحال لا نعتقد أنه يمكن لإيران، ولا نرى إيران راغبة في أن يغلق المضيق لأن كل الموانئ الإيرانية تقع داخل منطقة الخليج وليس لديها مؤاني خارج منطقة الخليج"[١].

٢- كما كان لدى صانع القرار العُماني وهو بالطبع السلطان قابوس كما أشارت إليه وثائق ويكليكس من التأني حول عدم توجيه ضربة عسكرية على منشآت إيران النووية لما لهذه الحرب من آثار كبيرة على أمن دول مجلس التعاون الخليجي[٢].

٤- الآثار الاقتصادية:

<u>الآثار الاقتصادية على مستوى البلدين:</u>

كان التعاون الاقتصادي بين سلطنة عُمان وإيران هو أهم جانب من جوانب العلاقة الذي أخذ بالتطور السريع منذ أن تم تأسيس اللجنة الاقتصادية المشتركة بناءً على مذكرة التفاهم الموقعة بين البلدين عام ١٩٨٨[٣].

ويمكن إجمال أثر العلاقات العُمانية – الإيرانية في الجانب الاقتصادي في النقاط التالية:

١- وقع الجانب العُماني مع نظيره الإيراني عام ٢٠٠١ اتفاقاً لتشجيع الاستثمار وحمايته، وتجنب الازدواج الضريبي في مجالات التربية والتعليم والنقل البحري والجوي، وتنشيط التعاون في الزراعة والاتصالات وموارد المياه والثروة السمكية[٤].

٢- التوقيع على وثيقة للاستثمار المشترك لتطوير حقول الغاز الإيرانية بحجم ٧ مليار دولار وبسقف يصل ١٢ مليار دولار خلال زيارة السيد فهد محمود آل سعيد نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء العُماني[٥].

---

(١) لقاء تلفزيوني مع يوسف بن علوي بن عبدالله الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية العُمانية لبرنامج " اصحاب القرار "، يوسف بن علوي بن عبدالله: لا نرى ان إيران راغبة اصلا في ان يغلق المضيق لأن كل المؤاني الإيرانية داخل منطقة الخليج، ٢٠١٠/٧/١٨م، الموقع الالكتروني http://arabic.rt.com/prg/telecast/51133/، تاريخ الاطلاع في ٢٠١١/٦/١م.

(٢) موقع الجزيرة، وثائق ويكليكس، مرجع سابق

(٣) علي السعدي، مرجع سابق، ص ٤

(٤) ابراهيم بوتشيش، مرجع سابق، ص ٣٨٧

(٥) صحيفة الوسط البحرينية، عُمان وإيران بعد زيارة جلالة السلطان، مرجع سابق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- التوقيع على العديد من الاتفاقيات الاقتصادية خلال زيارة السلطان قابوس عام ٢٠٠٩، فكانت هناك العديد من الاتفاقيات التي كانت لها أثرها على الجانبين، وهي:

أ- مذكرة تفاهم الخاصة بالإطار العملي، وتنمية العلاقات الاقتصادية بين البلدين وتهدف المذكرة إلى متابعة وإقرار آلية عمل حول تسعيرة الغاز بين البلدين، حيث ترغب السلطنة في استيراد الغاز من إيران بأسعار مناسبة، بالإضافة إلى متابعة مذكرات التفاهم في مجالات التعاون البيني والتقني والمهني[١].

ب- تم التوقيع على اتفاق مناصفة بين الجانب العُماني والإيراني لبناء مجمع هرمز للبتروكيماويات لإنتاج مليون طن من اليوريا و٦٥٠ ألف طن من الامونياك سنوياً حسب إفادة وزير النفط الإيراني غلام حسين[٢].

ت- كما وقعت شركة النفط العُمانية وشركة "هيربودان" الإيرانية مذكرة تفاهم لبناء محطة لتوليد الطاقة الكهربائية في المنطقة الحرة في مدينة قشم، وتنص مذكرة التفاهم على إقامة محطة حرارية تعمل على الغاز لتوليد الطاقة الكهربائية بسعة ٥٠٠ ميغاوات، وستسهم المحطة الجديدة في تعزيز إنتاج الطاقة الكهربائية في إيران[٣].

٤- بعد أن كانت سلطنة عُمان أقل دول مجلس التعاون في التبادل التجاري مع إيران قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، لتصل في عام ٢٠١٠م إلى ملياري دولار وهي ثاني دول مجلس التعاون بعد الإمارات العربية المتحدة[٤]، مع التزام عُمان بالعقوبات الدولية المفروضة على بعض الشركات الإيرانية[٥].

---

(١) جريدة الشرق الأوسط، عُمان وإيران توقعان على اتفاقيات تشمل التعاون والتنسيق الأمني ومشروعات اقتصادية وتعليمية، مرجع سابق.

(٢) صحيفة الوسط البحرينية، عُمان وإيران بعد زيارة جلالة السلطان، مرجع سابق

(٣) جريدة الشرق الأوسط، عُمان وإيران توقعان على اتفاقيات تشمل التعاون والتنسيق الأمني ومشروعات اقتصادية وتعليمية، مرجع سابق.

(٤) مجلة الرؤية الاقتصادية، مرجع سابق.

(٥) صحيفة الوسط البحرينية. متقي يبحث في مسقط ملف الأمريكيين المتهمين بالتجسس، العدد ٢٩٥٨، ١٢/١٠/٢٠١٠م، الموقع الالكتروني http://www.alwasatnews.com/2958/news/read/483431/1.html، تاريخ الاطلاع في ٩/٥/٢٠١١م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أثر العلاقات العُمانية – الإيرانية على أمن دول مجلس التعاون في الجانب الاقتصادي:

ترتبط دول مجلس التعاون مع إيران بعلاقات اقتصادية قوية، إلا أن العلاقات السياسية ليست كذلك، تعتمد العلاقات الدولية على الاقتصاد كعنصر أساسي لقياس مدى قوة العلاقات، فإن الحالة الخليجية – الإيرانية تنفرد بأنها مختلفة تماماً من هذه القاعدة، حيث يمكن ملاحظة قدر التناقض بين العلاقات الاقتصادية وقوتها وبين العلاقات السياسية وتقلباتها[١]. (تم ذكره سابقاً).

فجاء أثر العلاقات العُمانية – الإيرانية على أمن دول مجلس التعاون في الجانب الاقتصادي قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، لما كان لدور الدبلوماسية العُمانية في إعادة العلاقات السعودية – الإيرانية والتي استؤنفت عام ١٩٩١[٢]، كما كان للتقارب العُماني الإيراني في السنوات القليلة الماضية في الجانب الاقتصادي دور في سعي دول مجلس التعاون إلى القرب من إيران في الجانب الاقتصادي، فيكمن ذلك الأثر في النقاط التالية:

١- التوقيع على اتفاقيات مشتركة في الجانب الاقتصادي بما يهدف إلى تنشيط التبادلات التجارية البينية وتفعيل الاستثمارات المشتركة بالإضافة إلى تبادل الخبرات الفنية وتوظيف العمالة، إلى جانب التنسيق المستمر في إطار منظمة اوبك[٣].

٢- تعد الآن دول مجلس التعاون الخليجي أحد أكبر الشركاء التجاريين لإيران في العالم نتيجة لعوامل القرب الجغرافي والحضاري بين ضفتي الخليج[٤].

المطلب الثاني: السيناريوهات المستقبلية المترتبة على العلاقات بين البلدين:

تعتبر العلاقات العُمانية – الإيرانية كغيرها من العلاقات التي تتشابك مع غيرها من العلاقات الإقليمية والدولية، حيث ترتبط تلك العلاقات بنظام المكون لدول مجلس التعاون الخليجي، كما ترتبط أيضاً بالوجود الأمريكي في المنطقة.

---

(١) سلمان الدوسري، مرجع سابق

(٢) محمد العرب، "العلاقات العربية الإيرانية:حدود الانفراج... وآفاق المستقبل"،مرجع سابق.

(٣) مخلد مبيضين، مرجع سابق، ص ٣٥٤

(٤) المرجع السابق .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومع هذا الترابط والتشابك في العلاقات بقيت العلاقات العُمانية – الإيرانية في تتطور مستمر والدليل على ذلك في جميع ما تم مناقشته منذ أن وصل السلطان قابوس بن سعيد إلى حكم عُمان عام ١٩٧٠.

كما نجحت السياسة العُمانية في الإمساك بكل الخيوط والاحتفاظ بعلاقات طيبة مع الجميع بعد أن أرسى السلطان قابوس أسس السياسة الخارجية والتي إلى اليوم تسير في ذلك النهج، وتقوم تلك الأسس على مبادئ راسخة تتمثل في التعايش السلمي بين الشعوب، وحسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير(١).

كما لا توجد هناك أي قضية بين الإصلاحيين والمحافظين في إيران حول توثيق العلاقة مع دول مجلس التعاون والذي تعتبر سلطنة عُمان من بين هذه الدول(٢).

ستتناول الدراسة النظرة المستقبلية بين سلطنة عُمان وإيران، لتشتمل على الجانب السياسي والجانب الأمني والجانب العسكري والجانب الاقتصادي.

١- الجانب السياسي:

في ظل الأوضاع الراهنة في الخليج وما تشهده الساحة بعد احتلال الولايات المتحدة الأمريكية العراق عام ٢٠٠٣م، وتزايد الضغوطات الأمريكية على دول مجلس التعاون بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، جاء تأزم الموقف السياسي بين إيران ودول مجلس التعاون من التدخل الإيراني في شؤون المنطقة وبالخصوص في البحرين عام ٢٠١١م، (والذي تم مناقشته سابقاً).

وفي ظل هذا التأزم الخليجي الإيراني بقيت العلاقات الثنائية بين سلطنة عُمان وإيران كما هي، مع التزام السلطنة بالموقف الخليجي العام وإعلان رفضها التدخل الإيراني في شؤون المنطقة، والذي جاء أثناء القمة التشاورية لقادة دول مجلس التعاون والتي عقدت السعودية بتاريخ ٢٠١١/٥/١٠م(٣). إذ قام وزير الداخلية الإيراني بزيارة إلى عُمان من أجل الوساطة العُمانية في

---

(١) هشام محمد، مرجع سابق، ص ٢٤٧

(٢) فؤاد ابو سنينه، دور إيران الإقليمي تجاه دول مجلس التعاون الخليجي (١٩٨١-٢٠٠١)، رسالة ماجستير غير منشورة ، المعهد الدبلوماسي الأردني، عُمان – الأردن، ٢٠٠٣م، ص١٢١

(٣) الحياة، قادة دول الخليج يعربون عن قلقهم من التدخلات الإيرانية في شؤونهم الداخلية، الاربعاء ٢٠١١/٥/١٠م، مرجع سابق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حل الخلاف الخليجي – الإيراني والتقاء بالسلطان قابوس[١]. وهذا يدل على عمق العلاقات العُمانية – الإيرانية في المنطقة.

وفي ضوء ذلك يمكن تحديد مشهدين مستقبليين محتملين في الجانب السياسي:

١- **مشهد استمرار العلاقات العُمانية – الإيرانية السياسية في ضوء ما تشهده المنطقة من أحداث،** وذلك بسبب النهج الوسط الذي تنتهجه السياسة العُمانية في التعامل مع إيران على الرغم من وجود مخاوف لدى دول مجلس التعاون من ذلك التطور المستمر في العلاقات العُمانية – الإيرانية.

كما أن هناك رغبة لدى الولايات المتحدة من وجود ذلك التواصل بين عُمان وإيران وذلك للوساطة في بعض المسائل العالقة الظاهرة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية تقيم علاقات خفية مع إيران وهذا ما دلت عليه الدراسات.

٢- **مشهد تأزم العلاقات السياسية بين دول مجلس التعاون وإيران في ضوء وجود أمريكا كطرف آخر في تلك العلاقات،** لأن أمريكا تسعى إلى آثارة القلاقل في النظام الإقليمي لدول الخليج العربية، حتى تبقي على وجودها في المنطقة ما دام هناك أهمية سياسية واقتصادية لها.

فقد أصدرت جامعة ييل الأمريكية كتاب بعنوان (التحالف السري بين إيران وأمريكا وإسرائيل) ألفه رجل أعمال إيراني مقيم في تكساس اسمه تريتا بارسي، وكان مبعوث الحكومة الإيرانية إلى إسرائيل وإلى أمريكا، وهو الآن أستاذ العلاقات السياسية في جامعة جون هوبكنز الأمريكية، ذكر فيه معلومات بأسماء وتواريخ وأماكن واجتماعات بين الأطراف الثلاثة بهدف التآمر على الدول العربية في الخليج، ويؤكد الكتاب أن الخلاف بين إيران وإسرائيل مجرد خلاف شكلي وأن العرب سوف يدفعون ثمن تسوية هذا الخلاف وأن إيران كانت وما زالت الحليف السري والمهم لإسرائيل وأمريكا في منطقة الشرق الأوسط[٢]. وهذا يؤكد أن الإيرانيين يعملون بمبدأ التقية في المذهب الاثنى عشري (تم ذكره سابقاً).

---

(١) الشرق الأوسط، صالحي من مسقط، تشاورنا مع قطر وعُمان لحل أزمة البحرين.. ونسعى لخارطة طريق، مرجع سابق.

(٢) الجريدة، الموضوع الرئيسي: إيران، الموضوع الفرعي: قطاع السياسة: السياسة الخارجية:مع امريكا، العدد ٣٣٤٥، مكتبة الاهرام للبحث العلمي، ٢٠٠٨/١٢/١٣، ص١٣. انظر: عبدالله النفيسي. محاضرة: موجة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- الجانب الأمني:

عانت دول مجلس التعاون من إيران أمنياً طوال السنوات الماضية، وبذلك طغى التعاون الأمني بين دول مجلس التعاون على الجوانب العسكرية والدفاعية[١]، فاتجهت دول مجلس التعاون إلى إبرام اتفاقيات ومذكرات تفاهم ثنائية مع إيران (تم شرحها سابقاً)، وهذا يدل على اعتراف دول مجلس التعاون بأهمية إيران في أمن الخليج.

وفي ظل سعي الولايات المتحدة إثارة القلاقل في الخليج من أجل البقاء على وجودها، في ظل التواجد العسكري الأمريكي في الخليج وأيضاً في العراق بعد احتلاله، واستمرار ذلك الاحتلال لأجل غير مسمى، على الرغم من وجود اتفاق حول خروج تلك القوات في شهر ديسمبر ٢٠٠١م، إلا أنه لا يمكن خروجها كما جاء على لسان بعض المسئولين الأمريكيين[٢]، ويمكن إرجاع ذلك إلى العديد من الأسباب:

أ- أن الوجود العسكري الأمريكي في العراق سوف يقوم في تأمين مصادر النفط العراقي وذلك لصالح المستهلكين الأمريكيين، والسبب إذا حدثت أي مشكلة مع المملكة العربية السعودية يمكن استعمال هذه الاحتياطيات النفطية لضرب أي محاولات سعودية لخفض الإنتاج ورفع الأسعار، إذ لم يعد سيف النفط السعودي مسلطاً على رقبة الولايات المتحدة التي ستصبح مطلقة اليد في متابعة أهدافها العسكرية والسياسية الواسعة في الشرق الأوسط والعالم أجمع[٣].

وتكشف بعض الوثائق البريطانية أن البارونة اليزابيث سيمونز اجتمعت بمسئولين في "بريتيش بتروليوم" كبرى شركات النفط البريطانية قبل غزو العراق بأشهر قليلة، وقالت لهم إن الحكومة تعتقد أن شركات الطاقة البريطانية ينبغي أن تأخذ حصة من نفط العراق الهائلة واحتياطياتها من الغاز كمكافأة على مشاركة توني بلير الولايات

التغيير الشيعي في الوطن العربي السياق والدلالة، جامعة الكويت – الكويت، ٢٠١١/٣/٢٠م، الموقع الالكتروني :http://www.arabistan.org/detaild.aspx?elmnt=1981 ، تاريخ الاطلاع في ٢٠١١/٦/٤م.

(١) أشرف العيسوي، انعكاسات أحداث الحادي عشر من سبيتمبر على أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، مرجع سابق، ص٥٤

(٢) خالد المعيني، مرجع سابق.

(٣) وليد زهرة، وصايا الذبيح التقي والشيطان في رسائل صدام حسين، الطبعة الأولى، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، عُمان–الأردن، ٢٠١٠، ص ١٢٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتحدة في خططها لتغيير نظام صدام حسين، كما أوضحت الوثائق أن شركات أجنبية تابعة لكل من بريطانيا وأمريكا وفرنسا حصلت على عقود تصل لنحو ٢٠ عاماً في العراق في أعقاب الغزو، حيث حصلوا على ٦٠ مليار برميل من النفط(١).

وهذا خير دليل من وجهة نظر الباحث على بقاء تلك القوات إلى أجل غير مسمى من أجل حماية حقول النفط والغاز لتلك الشركات إلى آخر نقطة نفط في العراق.

ب-إن الوجود العسكري الأمريكي في العراق سوف يؤمّن عدم قيام العراق مجدداً وأن ذلك من أجل المصالح الإسرائيلية في إنشاء الدولة اليهودية من النيل حتى الفرات كما يدّعون، والحفاظ على المصالح الأمريكية في المنطقة.

وفي ضوء ذلك يمكن تحديد ثلاثة مشاهد محتملة في الجانب الأمني:

١- **مشهد استمرار العلاقات العُمانية – الإيرانية الأمنية بعد توقيع على الاتفاقية الأمنية مع إيران عام ٢٠٠٩م**، وما يمثله ذلك من الحفاظ على أسس السياسة الخارجية العُمانية كما هي، مع التزام السلطنة الحفاظ على مضيق هرمز مفتوحاً أمام الملاحة الدولية، وهذا ما أكد عليه الوزير المسئول عن الشؤون الخارجية العُمانية يوسف بن علوي في ظل التهديدات الإيرانية بإغلاق مضيق هرمز إذا تعرضت لأي هجوم، مع زيادة التعاون الأمني بين سلطنة عُمان وإيران.

٢- **تأزم العلاقات العُمانية – الإيرانية في ضوء احتمال شن الولايات المتحدة الأمريكية حرب على إيران، فإن إيران سوف تسعى على السيطرة الأمنية على مضيق هرمز** فإن ذلك سوف يؤدي إلى تدهور الوضع الأمني بين سلطنة عُمان وإيران، مع التأكيد الدائم من الجانب العُماني على السيطرة الأمنية على مضيق هرمز في جميع الأحوال.

٣- **تأزم العلاقات الخليجية – الإيرانية في ظل ما تشهده دول مجلس التعاون من تدخلات إيرانية في شؤونها الداخلية مع التزام سلطنة عُمان الموقف المضاد ضد إيران عندما تكون هناك سياسة خارجية موحدة لدول مجلس التعاون،** وهذا سوف يؤدي إلى أثر بالغ في العلاقات العُمانية – الإيرانية.

---

(١) المسلم، وثائق: شركات النفط الأجنبية وراء غزو العراق، الموقع الالكتروني : http://almoslim.net/node/144896، تاريخ الاطلاع في ٢٠١١/٦/٢م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- الجانب العسكري:

في ضوء التطورات السريعة التي تشهدها المنطقة فيما يخص برنامج إيران النووي، والغموض الذي يكتنف الموقف الإيراني، والتشدد في الموقف الأمريكي، فإن احتمالات تطورات هذا الملف تبقى مفتوحة لكل الخيارات والسيناريوهات، سواء بالتوصل إلى تسوية سياسية، أو بفرض مجلس الأمن عقوبات على إيران، أو بقيام الولايات المتحدة بضربة عسكرية للمنشآت النووية الإيرانية، ومع ذلك لن تكون دول مجلس التعاون بعيدة من كل ما يثار بهذا الشأن، وذلك للاعتبارات التالية:

١- إن نجاح إيران في امتلاك السلاح النووي سيكون له تداعيات خطيرة على أمن واستقرار المنطقة، وخصوصاً أن ذلك سيغريها بمحاولة القيام بدور الدولة الإقليمية التي تهيمن على ما حولها وتؤثر فيه(١).

٢- إن تصعيد المواجهة بين إيران من جهة والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل من جهة أخرى قد يؤدي إلى مواجهة حربية أو أعمال عسكرية سوف تضاعف من عدم الاستقرار والأمن في المنطقة(٢). وسوف تقوم طهران في إطار استراتيجية بالرد أو الانتقام فقد تلجأ إلى استهداف الوجود الأمريكي في المنطقة، وتعززت هذه المخاوف بعد تصريحات كثير من المسؤولين الإيرانيين، التي أكدوا فيها أنه "يجب عدم الشك مطلقاً في قيام إيران بالرد على أي هجوم أمريكي – إسرائيلي"(٣).

٣- التأثير البيئي للمفاعل النووي الإيراني، ولا سيما أن محطة بوشهر النووية تقع على ساحل الخليج، وهو ما قد يسبب تلوثاً لمياه الخليج التي يعتمد عليها سكان المنطقة في صيد الأسماك(٤)، كما أن الإشعاعات والتلوثات ستصل بعد أيام قليلة إلى ضفاف الدول العربية الخليجية، الأمر الذي قد يؤثر على محطات القوى الكهربائية

---

(١) أشرف العيسوي، قراءة مقارنة في تأثير حربي الخليج الثانية والثالثة في أمن دول مجلس التعاون الخليجي، مرجع سابق، ص ١١٠

(٢) نايف عبيد، مرجع سابق، ص٣٨٧

(٣) المرجع السابق، ص٣٨٧

(٤) المرجع السابق، ص٣٨٧

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومحطات تقطير المياه في الدول الخليجية، إضافة إلى أن الخليج بحيرة مغلقة لا يتجدد ماؤها إلا بعد أعوام[١].

وفي ضوء ذلك يمكن تحديد مشهدين مستقبليين محتملين في الجانب العسكري:

١- **مشهد تطور العلاقات العُمانية- الإيرانية العسكرية، بعد التطور المستمر الذي حصل في السنوات الماضية**، في ظل تدهور الأوضاع في المنطقة، فقد يصل ذلك التطور إلى عقد اتفاقيات بيع أسلحة إيرانية إلى عُمان في ظل ما يشهده الجانبان من تطورات ملحوظة في جميع الجوانب.

٢- **مشهد الصراع المسلح بين الجانبين الخليجي والإيراني في ضوء إقدام الولايات المتحدة الأمريكية في ضرب المنشآت النووية الإيرانية**، ومن خلال التهديدات الإيرانية بضرب المصالح الأمريكية في الخليج وما تمثله المصالح الأمريكية في سلطنة عُمان.

٣- **مشهد وصول إيران إلى السلاح النووي وما يمثله ذلك في محاولة إيران القيام بدور الدولة الإقليمية التي تهيمن على ما حولها والتأثير فيه**، وهذا سوف يؤدي إلى تدهور العلاقات الخليجية – الإيرانية.

٤- الجانب الاقتصادي:

يعتبر الجانب الاقتصادي هو الأسرع من بين الجوانب الأخرى التي تتطور بشكل ملحوظ بين دول مجلس التعاون وإيران بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، فالأرقام التي تم ذكرها سابقاً دليل على قوة تلك العلاقات في الجانب الاقتصادي، حيث كانت صادرات إيران إلى دول مجلس التعاون عام ١٩٩٩ م حوالي ٧٤٦.٤٧ مليون دولار، بينما كانت صادرات دول مجلس التعاون إلى إيران عام ١٩٩٩ م حوالي ٦٤٧.٠١ مليون دولار[٢].

بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م فوصل حجم التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون وإيران عام ٢٠١٠ حوالي ١٧ مليار دولار كما جاء على لسان وزير التجارة الإيراني مهدي غضنفري.[٣]

---

(١) حمد الخالدي، مرجع سابق، ص١٣٩

(٢) خالد البسيوني، مرجع سابق، ص ٢٩٨.

(٣) مجلة الرؤية الاقتصادية، مرجع سابق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما سلطنة عُمان فكانت أقل دولة من دول مجلس التعاون في التبادل التجاري مع إيران عام ١٩٩٩م، حيث كانت صادرات إيران إلى عُمان ٢,٨٤ مليون دولار، وكانت صادرات عُمان إلى إيران حوالي ٠.١٢ مليون دولار[١]. فبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م أخذ التطور في الجانب الاقتصادي ما بين سلطنة عُمان وإيران (تم ذكره سابقاً)، فوصل حجم التبادل التجاري بين الدولتين إلى ملياري دولار، فوصلت سلطنة عُمان إلى ثاني دول مجلس التعاون في التبادل التجاري مع إيران[٢].

وفي ضوء ذلك يمكن تحديد مشهدين مستقبليين محتملين في الجانب الاقتصادي:

١- **مشهد استمرار تطور العلاقات العُمانية – الإيرانية في الجانب الاقتصادي**، في ضوء ما تشهده المنطقة من أحداث وتدهور العلاقات السياسية بين دول مجلس التعاون وإيران بعد أحداث مملكة البحرين.

٢- **مشهد انحسار تطور الجانب الاقتصادي بين دول مجلس التعاون وإيران** في حال تعرضت إيران إلى هجوم من قبل الولايات المتحدة، فسوف تقوم إيران بالرد على ذلك الهجوم بجميع الطرق والامكانيات المتاحة لإيران، والذي يؤدي إلى انحسار التطور الاقتصادي بين أطراف الخليج، كما سوف يؤدي ذلك الهجوم على نقص التبادل التجاري بين ضفتي الخليج.

٥- الجانب الديمغرافي والايديولوجي:

إن الوجود الإيراني في دول الخليج العربية يشكل أحد أهم محددات العلاقات الخليجية – الإيرانية منذ بداية القرن العشرين، وخصوصاً مع تواصل الهجرات السكانية الإيرانية إلى الضفة الغربية للخليج سواء لغرض العمل أو التعليم الديني أو لمجرد الاستيطان الذي فرضته ظروف إيران الاقتصادية وقربها من المنطقة وكثافتها السكانية التي كانت وراء هجرة الكثير من الإيرانيين إلى دول الخليج العربية[٣].

ويضاعف توجس دول مجلس التعاون من توجهات إيران نحو السيطرة على المنطقة، بعد هيمنة التيار المحافظ على مؤسسات صنع القرار في الداخل، بعد نجاحه في انتخابات مجلس

---

(١) خالد البسيوني، مرجع سابق، ص ٢٩٨.
(٢) مجلة الرؤية الاقتصادية، مرجع سابق
(٣) حمد الخالدي، مرجع سابق، ص ٣٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشورى التي جرت في أبريل ٢٠٠٤، ثم الانتخابات الرئاسية التي جرت في شهر يونيو ٢٠٠٥ والتي أسفرت عن فوز محمود أحمدي نجاد، إذ أن حدوث تناغم داخل أروقة صنع القرار الإيراني يثير مجدداً في أذهان الخليجيين فكرة تصدير الثورة، وما يرتبط بها من مؤامرات لزعزعة الأمن والاستقرار في دول مجلس التعاون[١]، وهذا بالفعل ما حدث في البحرين في عام ٢٠١١م.

كما أعربت دول مجلس التعاون من خشيتها من تصاعد الدور الإيراني في العراق، واستغلال صعود نفوذ الشيعة فيه للتأثير بدرجة أو بأخرى في تطورات الأوضاع هناك، كما تصاعدت التحذيرات من رغبة إيران في استغلال الامتداد الشيعي في العراق لممارسة نفوذ على دول المنطقة، وذلك عبر سعيها الحثيث لتشكيل "الهلال الشيعي" الذي يمتد ليشمل كلاً من العراق وسوريا ولبنان بالإضافة إلى إيران[٢].

كما يجب الإشارة إلى شهادة عبدالله النفيسي، أن الإيرانيين تجمعهم مسألة واحدة من المرشد الأعلى إلى أصغر موظف في الخارجية إلى كبار الضباط في الجيش إلى الحرس الثوري إلى وزارة الاستخبارات، وتلك المسألة هي: أن دول الخليج تابعة لإيران أساساً تاريخياً، والأمر الثاني أن هناك ثأر تاريخي بيننا نحن العرب والإيرانين، الذين غزونا إيران بما نسميه الفتح الإسلامي وقضينا على حضارتهم الفارسية، والآن سنحت لهم الفرصة من أجل الأخذ بالثأر التاريخي، فيستعملون التشيع كحصان طروادة، لأن إيران ترى الوسيلة الوحيدة لاختراق العرب هي الشيعة مع أن دولتهم دولة قومية فارسية[٣].

وفي ضوء ذلك يمكن تحديد مشهدين مستقبليين محتملين في الجانب الديمغرافي والأيديولوجي:

١- **مشهد استمرار العلاقات العُمانية – الإيرانية في الجانب الديمغرافي والايديولوجي** كما هي، وذلك بسبب سياسة الاحتواء التي تتبعها سلطنة عُمان في نسبة الشيعة الموجودين في عُمان، في ظل ما تشهده دول مجلس التعاون من تدخلات إيرانية في شؤونها الداخلية.

٢- **مشهد تأزم العلاقات الخليجية – الإيرانية**، في محاولة إيران استمرار اختراق دول مجلس التعاون وزرع المؤمرات لزعزعة الأمن والاستقرار في هذه الدول.

---

(١) أشرف العيسوي، قراءة مقارنة في تأثير حربي الخليج الثانية والثالثة في أمن دول مجلس التعاون الخليجي، مرجع سابق، ص ١٠٦

(٢) المرجع السابق، ص ١٠٧

(٣) عبدالله النفيسي، مرجع سابق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شهدت العلاقات العُمانية – الإيرانية تطوراً بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، ولم تقف في إطار التوسع في جانب واحد دون الجوانب الأخرى، إذ اتجهت لتطوير جميع الجوانب في ظل الأحداث التي شهدتها المنطقة في تلك الفترة وتشهدها الآن، فقد كان واقع تلك العلاقات مؤثراً على أمن دول مجلس التعاون الخليجي، التي ذهبت جميع دول مجلس التعاون إلى التعاون مع إيران، باعتبار إيران دولة إقليمية كبرى تمتلك من المقومات ما يمكنها من لعب دور بارز في أمن الخليج كباقي دول مجلس التعاون، كما كان لتدخل الأمريكي دور في ظل ما تشهده الساحة الخليجية – الإيرانية ما بين شد وجذب.

لم يعتمد في الاقتصاد كعنصر أساسي لقياس مدى قوة العلاقات الخليجية – الإيرانية، كما يعتمد عليها في العلاقات الدولية، فإن الحالة الخليجية – الإيرانية تنفرد بأنها مختلفة تماماً من هذه القاعدة، حيث يمكن ملاحظة قدر من التناقض بين العلاقات الاقتصادية التي تشهدها المنطقة وبين توتر العلاقات السياسية وتقلباتها، والتي ارتأت سلطنة عُمان في علاقتها مع إيران أن تختط لنفسها طريقاً مميزاً يقوم على محاولة التوفيق بين مصالح إيران في المنطقة والمصالح العربية، بما مكنها من لعب دور همزة الوصل بين الجانب العربي الذي تنتمي إليه وبين الجانب الإيراني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين على إتمامي هذه الدراسة المتواضعة المتعلقة بأثر العلاقات السياسية العُمانية – الإيرانية على أمن دول مجلس التعاون بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م والتي خلصت إلى النتائج التالية:

١- مر التطور التاريخي للعلاقات العُمانية – الإيرانية بمراحل وحقب تاريخية منذ قدوم الفرس عُمان عام ٥٩٧ ق.م باستدعاء من العُمانيين أنفسهم من أجل طرد الأحباش من عُمان كما تذكر المصادر التاريخية، وتميزت تلك العلاقات ما بين الصراع والتعاون في جميع تلك المراحل إلى أن تسلّم السلطان قابوس مقاليد الحكم في عُمان عام ١٩٧٠م، والتي أخذت شكلاً آخر في المتانة والقوة التي تميزت بها السلطنة مع جارتها الجمهورية الإيرانية في أيام الشاه، وبعد سقوط نظامه، وقيام الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩م.

٢- كان لصانع القرار في سلطنة عُمان، وهو بالطبع السلطان قابوس، دوراً كبيراً في زيادة التقارب العُماني – الإيراني، وذلك من خلال وضوح رؤيته التي تتسم بالإيجابية، ووضعه أسس ومبادئ السياسة الخارجية العُمانية والتي إلى اليوم تسير في ذلك النهج، ومن أهم مبادئها الاحترام المتبادل، وتبادل العلاقات الودية بين سلطنة عُمان ودول العالم، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

٣- ان العلاقات العُمانية – الإيرانية لها طابعها الخاص والذي يميزها عن باقي علاقات دول مجلس التعاون بإيران، وذلك بسبب الخط الذي انتهجته سياسة السلطنة في التعامل مع إيران منذ تولي السلطان قابوس مقاليد الحكم في سلطنة عُمان عام ١٩٧٠، والذي يقوم على محاولة التوفيق بين مصالح إيران في المنطقة والمصالح العربية، بما مكّنها من لعب دور همزة الوصل بين الجانب العربي الذي تنتمي إليه وبين الجانب الإيراني، وأدى التقارب العُماني الإيراني إلى حالة من الاستقرار السياسي والأمني في دول مجلس التعاون.

٤- استمرت العلاقات العُمانية – الإيرانية في التطور بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م في جميع الجوانب السياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية، والتي كان لها الأثر الأبرز على الدولتين، وعلى أمن دول مجلس التعاون الخليجي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، وقد تم تقسيم ذلك الأثر إلى جانب سياسي وأمني وعسكري والاقتصادي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥- إن زيادة التقارب العُماني – الإيراني له أثره الإيجابي على مصالح البلدين وأمن دول مجلس التعاون على مدى البعيد.

٦- لقد بينت الدراسة رغم تدهور العلاقات السياسية بين دول مجلس التعاون وإيران عام ٢٠١١م، بسبب تدخل إيران في شؤون دول مجلس التعاون الداخلية، إلا أن العلاقات الاقتصادية بين دول مجلس التعاون وإيران بقية كما هي، فإن الحالة الخليجية – الإيرانية تنفرد بأنها مختلفة تماماً من هذه القاعدة التي يعتمد على الاقتصاد كعنصر أساسي لقياس مدى قوة العلاقات ما بين الدول.

٧- من خلال استقراء مصادر التهديد التي تواجه دول مجلس التعاون، والتي تم تقسيمها إلى مصادر داخلية ومصادر إقليمية ومصادر دولية، فإن إيران تمثل أحد مصادر التهديد الإقليمية التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي.

٨- تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية القاعدة الأبرز التي تتشكل منها مصادر التهديد التي تواجه دول مجلس التعاون أكانت تلك التهديدات داخلية أو إقليمية أو دولية، وذلك من خلال آثارة وافتعال المشاكل والقلاقل والتي تؤدي إلى ظهور تهديدات تواجه دول مجلس التعاون.

٩- إن الإيرانيين إلى اليوم يلجأون إلى مبدأ التقية، أفراداً وجماعات، في التعامل مع الآخر، فيظهر له غير ما يبطن، وهذا هو السر في تغير مواقف الشيعة من الشيء إلى نقيضه، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال تدخل إيران في الشؤون الداخلية لدول مجلس التعاون وبالذات في مملكة البحرين، وإن هناك تخوف خليجي بعد وصول التيار المحافظ إلى حكم إيران عام ٢٠٠٥، فإن ذلك يثير مجدداً في أذهان الخليجيين فكرة تصدير الثورة وما يرتبط بها من مؤمرات لزعزعة الاستقرار والأمن في دول المجلس.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التوصيات

بناءً على ما ذكر، ولأهمية الموضوع، فإن الباحث يرى الأخذ بالتوصيات الآتية:

١- إن العلاقة الإيجابية بين سلطنة عُمان وإيران لها دورها في حل الخلافات والمشاكل بين دول مجلس التعاون وإيران، فإن الدراسة توصي باستمرار تلك العلاقة لما لها من دور بالوصول إلى حالة من الاستقرار السياسي والأمني في دول مجلس التعاون.

٢- توصي الدراسة إلى استغلال دول مجلس التعاون العلاقات الإيجابية بين سلطنة عُمان – وإيران لما لها من دور إيجابي في حل الخلافات بين دول مجلس التعاون وإيران وتعزيز التعاون في شتى المجالات والتي تسهم في حالة من الاستقرار السياسي والأمني في دول مجلس التعاون.

٣- إن العامل الاقتصادي، وإن لم يكن له دور حتى الآن، في العلاقات الخليجية – الإيرانية السياسية، فإنه في المستقبل له أثره على الاستقرار السياسي، فتوصي الدراسة بزيادة التعاون الاقتصادي بين دول مجلس التعاون وإيران.

٤- تقترح هذه الدراسة، نظراً لوجود العديد من التهديدات التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي، أن تكون هناك سياسة خارجية موحدة لدول مجلس التعاون لمواجهة الأخطار والتهديدات التي تواجه دول مجلس التعاون.

٥- تقترح الدراسة تفعيل قرارات مجلس التعاون لما لهذه القرارات من تأثير على جميع الدول التي تحاول إثارة القلاقل والمشاكل في دول المجلس والتدخل في شؤونها، مع التزام دول المجلس بتلك القرارات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصادر والمراجع

القاموس

المصادر و المراجع

١. المصادر

١- الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

٢- النظام الأساسي للسلطنة عُمان الصادر عام ١٩٩٦م

٣- خطاب السلطان قابوس في العيد الوطني الثالث عام ١٩٧٣

٤- حميد رزيق ، الفتح المبين في سيرة السادة البوسعيدين، تحقيق عبدالمنعم عامر، محمد مرسي، الطبعة الثانيه، وزارة التراث القومي وثقافة، مسقط- سلطنة عُمان، ١٩٨٤م

٢. المراجع

أ. المراجع العربية

١- ابراهيم الصبحي، مجلس التعاون بين تحديات الحاضر وطموحات المستقبل، مركز الخليج للدراسات، دار الخليج للصحافه والطباعه والنشر، الشارقة - الإمارات العربيه المتحدة، ٢٠٠٦م.

٢- أحمد سليم ، دراسات في تاريخ الشرق الادنا القديم، دار النهضة العربية، بيروت – لبنان ١٩٨٩م

٣- أحمد شلبي، مؤسسة التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلاميه، الطبعة الثامنة، مكتبة النهضة المصريه، القاهرة –مصر، ١٩٩٠م.

٤- ادريس السعيد، النظام الإقليمي للخليج العربي، طروحات دكتورا، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت – لبنان، ٢٠٠٠م.

٥- اشرف العيسوي، انعكاسات أحداث الحادي عشر من سبتمبر على أمن دول مجلس التعاون للدول الخليج العربية ٢٠٠١ -٢٠٠٥، مركز الخليج للدراسات، دار الخليج للصحافة وطباعة والنشر، الشارقة – الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٧م.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

٦- اشرف العيسيوي، قراءة مقارنة في تأثير حربي الخليج الثانية وثالثة في أمن دول مجلس التعاون، الطبعة الأولى، مركز الخليج للابحاث، دبي – الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٧م.

٧- التقرير الإيراني: إيران وتطورات الشأن الداخلي من الثوره إلى أسلحة الدمار الشامل، تحرير أحمد تاج الدين، واخرين، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، مركز المحروسه للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة – مصر، ٢٠٠٩.

٨- إنجازات الأمانة العامة، مجلس التعاون للدول الخليج العربية في المجال التجاري ٢٠٠٢-٢٠١٠م، مطبعة الأمانة العامة للمجلس التعاون للدول الخليج العربي، ٢٠١٠م.

٩- برزان التكريتي، الصراع الدولي في منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي وتاثيره على اقطار الخليج العربي، الناشر برزان التكريتي، بغداد – العراق، ١٩٨٢م.

١٠- جاسم سعدون، " العلاقات الاقتاصديه العربية الإيرانيه الراهنه وآفاق تطورها "، العلاقات العربيه الإيرانيه: الاتجاهات الراهنه وآفاق المستقبل، اعداد عبدالعزيز الدوري، واخرين، مركز الدراسات الوحده العربيه، بيروت – لبنان.

١١- جمال السويدي، إيران والخليج والبحث عن الاستقرار، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي- الإمارات العربية المتحدة، ١٩٩٦م.

١٢- جمال الفخري، "الاقتصاد غير النفطي "، التقرير السنوي الأول الخليج في عام ٢٠٠٣، الطبعة الأولى، يصدر عن مركز الخليج للابحاث، دبي – الإمارات العربية المتحدة، يناير ٢٠٠٤م.

١٣- جمال قاسم، دولة بوسعيد في عُمان وشرق أفريقيا، (١٧٤١) (١٨٦١)، مكتبة القاهرة الحديثه، القاهرة – مصر، ١٩٦٨م.

١٤- جيرولد جرين، " سياسات إيران الإقليمية وجهة نظر غربية "، الخليج: تحديات المستقبل، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي – الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٥م.

١٥- حسين غباش، عُمان الديموقراطيه الإسلاميه، (د.ن)، ١٩٩٧م.

١٦- خالد البسيوني، التحول العاصف في إيران، تقديم محمد الغمري، دار الأحمدي للنشر، القاهرة – مصر، ٢٠٠٦م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٧- خالد القاسمي، عُمان... جسور المحبة والسلام، الطبعة الأولى، الناشر دار الثقافه العربية للنشر والترجمه والتوزيع، الشارقة – الإمارات العربية المتحدة، ١٩٩٥م.

١٨- دائرة الشؤون الثقافية للإيرانين في الخارج. إيران على اعتاب عام ٢٠٠٠م، ٢٠٠٠م.

١٩- رافت الشيخ، الصلاة التاريخية بين سلطنة عُمان والولايات المتحده الأمريكية خلال فترة حكم السيد سعيد بن سلطان، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عُمان، ١٩٨١م.

٢٠- زهير شكر، السياسة الأمريكية في الخليج العربي، " مبدئ كارتر"، الطبعة الأولى معهد الانماء العربي، بيروت – لبنان، ١٩٨٢م.

٢١- سالم السيابي، عُمان عبر التاريخ، الجزء الأول، وزارة التراث القومي وثقافة، مسقط – سلطنة عُمان، ١٩٨٢م.

٢٢- سالم السيابي، عُمان عبر التاريخ، الجزء الثاني، الناشر وزارة التارث القومي وثقافه، سلطنة عُمان ١٩٨٢م.

٢٣- سالم السيابي، عُمان عبر التاريخ، الجزء الثالث، وزارة التراث القومي وثقافة، مسقط – سلطنة عُمان، ١٩٨٢م.

٢٤- سالم السيابي، عُمان عبر التاريخ، الجزء الرابع، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط سلطنة عُمان، ١٩٨٢م.

٢٥- سرحان الازكوي، كشف الغمة الجامع الاخبار الامه، دراسة وتحقيق حسن، النابوده، الجزء الثاني، الناشر دار البارودي، بيروت – لبنان ٢٠٠٦م.

٢٦- سعد توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عُمان – الأردن، ٢٠٠٦م.

٢٧- سعيد عاشور، تاريخ أهل عُمان، وزارة التراث القومي وثقافة، سلطنة عُمان، ١٩٨٠م.

٢٨- شيرين هنتر، دراسات عالمية إيران بين الخليج العربي وحوض بحر قزوين: الانعكاسات الاستراتيجية والاقتصادية، تحرير عايدة، الازدي، العدد ٣٨، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ابوظبي – الإمارات العربية المتحدة،٢٠٠١..

٢٩- صالح المانع، " مستجدات العلاقات الخليجية – الخليجية"، وحدت الدراسات بجريدة الخليج، العلاقات الخليجيه – الخليجيه (المستجدات – المشكلات – المستقبل)، مؤسسة دار الخليج، الشارقة – الإمارات العربيه المتحدة، ١٩٩٩م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣٠- صلاح الدين السيسي، النظم والمنظمات الإقليمية والدولية، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة – مصر، ٢٠٠٧م.

٣١- طاهر البوكاء، التطورات الداخليه في إيران (١٩٤٤- ١٩٥١م)، مكتبة بيت الحكمة، بغداد – العارق، ٢٠٠٢م.

٣٢- طلال مجذوب، إيران من ثورة الدستورية حتى الثورة الإسلامية من ١٩٠٦ – ١٩٧٩م، دار ابن رشد للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، ١٩٨٠م.

٣٣- ظافر العجمي، أمن الخليج العربي تطورة واشكالياتة من منظور العلاقات إقليمية والدولية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت – لبنان، ٢٠٠٦م.

٣٤- عبدالجليل مرهون، أمن الخليج العراق وإيران والمتغير الأمريكي، الطبعة الأولى، العدد ١٤٧، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي – الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٩م.

٣٥- عبدالخالق عبدالله، النظام الإقليمي الخليجي، الطبعة الأولى، مركز الخليج للابحاث، دبي – الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٦م

٣٦- عبدالرحمن العطية، " معضلات الأمن في منطقة الخليج العربي"، النظام الأمني في منطقة الخليج العربي التحديات الداخلية والخارجية، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجيه، ابوظبي – الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٨م.

٣٧- عبدالعباس الغريري، النفط والتطور السياسي والاقتصادي للسلطنة عُمان (دراسة تطبيقية في الجغرافيا السياسيه)، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر وتوزيع، عُمان – الأردن ١٩٩٩م.

٣٨- عبدالعزيز صقر، " أحداث ١١ سبتمبر وانعكاساتها الاقتصاديه على دول مجلس التعاون"، انعكاسات الحادي عشر من سبتمبر على منطقة الخليج العربي، منتدى التنمية القاء التخصصي الثالث، مركز الخليج للابحاث، دبي – الإمارات العربيه المتحدة، ٢٠٠٢م.

٣٩- عبدالمنعم المراكبي، دول مجلس التعاون الخليجي الفجوه بين امكانيتها الاقتصاديه وقدراتها السياسية وأثر ذالك على الأمن القومي العربي، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة – مصر، ١٩٩٨م.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

٤٠- عصام الشنطي، "موقع النفط ظمن أهداف الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب على العراق"، الطبعة الأولى، مركز الخليج للابحاث، دبي – الإمارات العربيه المتحده، يناير ٢٠٠٤م.

٤١- علي فارس، العلاقات العُمانيه الفارسيه في عهد دولة ال بوسعيد ١١٥٤هـ – ١٢٨٨ هـ/ ١٧٤١م – ١٨٧١م، الناشر وزارة الإسلام والثقافة، مسقط – سلطنة عُمان ١٩٩٠.

٤٢- كاظم نعمة، العلاقات الدولية، وزارة الاعلام، بغداد – العراق ١٩٧٦م.

٤٣- مصطفى بدر، السلطان والعرش قصة زعيم وطني ملهم وشعب مكافح ومعطاء، الطبعة الأولى، مركز الراية للنشر والاعلام، القاهرة – مصر ٢٠١٠م.

٤٤- محمد ادريس، " مجلس التعاون الخليجي ٢٠٠٢-٢٠٠٣"، تقرير الاستراتيجي الخليجي ٢٠٠٢-٢٠٠٣م، الطبعة الأولى، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، ٢٠٠٣م.

٤٥- محمد العريمي، الرؤية العُمانية للتعاون الخليجي، الطبعة الأولى، العدد ١٢١، تصدر عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي – الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٧م.

٤٦- محمد سليم، تحليلي السياسة الخارجية، جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة – مصر، ١٩٨٩.

٤٧- محمد عبدالمحسن، مسألة الثورة الإيرانية، القاهرة – مصر، ١٩٨١م.

٤٨- محمد ناجي، "خريطة القوى السياسية في ضوء انتخابات ٢٠٠٩م"، إيران جمهورية اسلاميةه ام سلطة خمينية، الطبعة الأولى، مركز الاهرام للنشر وترجمة والتوزيع، القاهرة – مصر، ٢٠٠٩م.

٤٩- محمود شاكر، التاريخ الإسلامي المعاصر – إيران و أفغانستان، الطبعة الأولى، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ١٩٩٢م.

٥٠- نايف عبيد، دول مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير دراسة في التطورات الداخلية والعلاقات الخارجية ١٩٩٠ – ٢٠٠٥، الطبعة الأولى، مركز الخليج للابحاث، دبي – الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٧م.

٥١- نظام بركات، مبادئ علم السياسة، دار الكرمل للنشر وتوزيع، عُمان – الأردن، ١٩٨٩م.

٥٢- نيفين مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربيه – الإيرانيه، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحده العربية، بيروت – لبنان، ٢٠٠١م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥٣- هشام محمد، الأعمال التاريخيه للسلطان قابوس، الطبعة الأولى، مركز الرايه للنشر والاعلام، القاهره – مصر، ٢٠١١م

٥٤- وحده الدراسات بجريدة الخليج. اعلاقات الخليجية – الأمريكية، مؤسسة درا الخليج، الشارقة – الإمارات العربية المتحدة، ١٩٩٩م.

٥٥- وحدت الدراسات بجريدة الخليج. العلاقات الخليجيه – الخليجيه (المستجدات – المشكلات – المستقبل)، مؤسسة دار الخليج، الشارقة – الإمارات العربية المتحده، ١٩٩٩م

٥٦- وزارة الاعلام، عُمان ٩١، مسقط – سلطنة عُمان، ١٩٩١.

٥٧- وزارة الاعلام. عُمان في تاريخ، مسقط – سلطنة عُمان، ١٩٩٥م

٥٨- وليد المبيض و جورج كتن، خيارات إيران المعاصرة: تغريب... اسلمة... ديمقارطية، دار علاء الدين، دمشق – سوريا، ٢٠٠٢م

٥٩- وليد زهرة، وصايا الذبيح التقي وشيطان في رسائل صدام حسين، الطبعة الأولى، دار ورد الأردنية للنشر وتوزيع، عُمان – الأردن، ٢٠١٠م.

٦٠- ياسين سويد، الوجود العسكري الأجنبي في الخليج واقع وخيارات دعوة إلى أمن عربي إسلامي في الخليج، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت – لبنان، ٢٠٠٦م.

ب-الكتب المترجمة:

١- سرجي بليخاتوف، مصلح على العرش قابوس بن سعيد سلطان عُمان، ترجمة: خيري، الضأمن، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة – مصر، ٢٠٠٤م.

٢- راي تقية، إيران الخفية، نقلهه إلى العربية ايهم الصباغ، الطبعة الأولى، مكتبة العبيكان للنشر، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٠م.

٣- روبرد لاندن، عُمان منذ ١٨٥٦ مسيرا ومصيرا، ترجمة امين، عبدالله، الطبعة الثالثة، وزارة التراث القومي وثقافة، مسقط – سلطنة عُمان، ١٩٨٤م.

٤- ويلفرد بوختا، من يحكم إيران؟ بنيت السلطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، دراسات مترجمة، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي – الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٣م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج-المؤتمرات:

١- ابرهيم بوتشيش، "منهجية الحوار في سياسة الخارجية العُمانيه تجاه البلدان الخليجيه"، تحرير عليان الجالودي ومحمد المقداد، أعمال المؤتمر العلمي الرابع علاقات عُمان الخارجية في القرن العشرين، وحدة الدراسات العُمانية، جامعة ال بيت، المفرق – الأردن، ٢٠٠٧م.

٢- أحمد البرصان، " جيوبولتيكا السياسة الخارجية العُمانية، تحرير عليان الجالودي ومحمد المقداد، أعمال المؤتمر العلمي الرابع علاقات عُمان الخارجية في القرن العشرين، وحدة الدراسات العُمانية، جامعة ال بيت، المفرق – الأردن، ٢٠٠٧م

٣- سعد ابودية، "السياسة الخارجية العُمانية" تحرير عليان الجالودي ومحمد المقداد، أعمال المؤتمر العلمي الرابع علاقات عُمان الخارجية في القرن العشرين، وحدة الدراسات العُمانية، جامعة ال بيت، المفرق – الأردن، ٢٠٠٧م.

٤- سعد حسين و باسم خريسان، " السياسة الخارجية العُمانية قرائة في الاسس وثوابت "، تحرير عليان الجالودي و محمد المقداد، أعمال المؤتمر العلمي الرابع علاقات عُمان الخارجيه في القرن العشرين، وحدة الدراسات العُمانية، جامعة ال بيت، المفرق – الأردن، ٢٠٠٧م.

٥- ضيف الله السعيدين، " دوائر صنع القرار في سياسة الخارجية في سلطنة عُمان "، تحرير عليان الجالودي ومحمد المقداد، أعمال المؤتمر العلمي الرابع علاقات عُمان الخارجية في القرن العشرين، وحدة الدراسات العُمانية، جامعة ال بيت، المفرق – الأردن، ٢٠٠٧م.

٦- عطا زهرة. "تطور العلاقات الأردنية العُمانية"، تحرير عليان الجالودي ومحمد المقداد، أعمال المؤتمر العلمي الرابع علاقات عُمان الخارجية في القرن العشرين، وحدة الدراسات العُمانية، جامعة ال بيت، المفرق – الأردن، ٢٠٠٧م.

٧- عمر الحضرمي و محمد القطاطشة، "ثوابت والمرتكزات في سياسة الخارجية العُمانية " تحرير عليان الجالودي ومحمد المقداد، أعمال المؤتمر العلمي الرابع علاقات عُمان الخارجية في القرن العشرين، وحدة الدراسات العُمانية، جامعة ال بيت، المفرق – الأردن، ٢٠٠٧م

٨-كلية الاداب والعلوم الاجتماعية، عُمان في المجتمع العُماني المعاصر، جامعة السلطان قابوس، مسقط – سلطنة عُمان، ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧م.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

ح-الدوريات :

١- جودة بهجت، "أمن الخليج: رؤيه عُمانيه"، دورية قراءات استراتيجية ، العدد ٩ السنة الخامسة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، القاهرة – مصر، ٩/ ٢٠٠٠م

٢- سيد عوض، "العلاقات الإيرانية الخليجية بين دروس الماضي وآفاق المستقبل"، مختارات إيرانية، العدد٢٨، المجلد الثالث، نوفمبر ٢٠٠٢م.

٣-مجلة المستقبل، مسعى خليجي لطمآنة طهران أحمدي نجاد نجم قمة التعاون الخليجي اليوم، العدد ٢٨١٠، ٢٠٠٧./١٢/٣

٤- محمد العرب، العلاقات الإيرانية – العُمانية، دورية مختارات إيرانية، العدد ٥٣، المجلد الخامس، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة – مصر، ديسمبر ٢٠١٠م.

٥-مخلد مبيضين، العلاقات الخليجية الإيرانية ١٩٩٧- ٢٠٠٦م (السعودية حالة دراسة)، مجلة المنار، المجلد ١٤ العدد اثنين ٢٠٠٦م .

٦- فاروق ابوالمعاطي، "أمن دول مجلس التعاون بين جهود الداخل وتحديات الخارج "، العدد ٣٩، شؤون خليجية مجلة فصلية يصدرها مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، خريف ٢٠٠٤م

٧- فريد كورتل، "الأزمة المالية العالمية وأثرها على اقتصاديات العربية"، مجلة ابحاث ورسيكادا الدوليه العلمية المحكمة، جامعة سكيكدة، الجزائر

خ. الصحف:

١-الجريدة. الموضوع الرئيسي: إيران، الموضوع الفرعي: قطاع السياسة: السياسة الخارجية: مع أمريكا، العدد ٣٣٤٥، مكتة الاهرام للبحث العلمين، ٢٠٠٨/١٢/١٣م

٢-جريدة الشرق الأوسط. النيتو يقرو مبادرة اسطنبول للتعاون للتعزيز شراكته الامينه مع دول الخليج والبحر المتوسط، العدد ٩٣٤، ٦/٢٩/ ٢٠٠٤م

٣-جريدة الشرق الأوسط. عُمان وإيران توقعان اتفاقيات تشمل التعاون والتنسيق الأمني ومشروعات اقتصادية وتعليمية، العدد ١١٢٠٩، ٢٠٠٩/٨/٦م.

٤-جريدة الشرق الأوسط. البحرين تحتج لدى الأمم المتحدة على التدخل الإيراني السافر في شؤونها الداخلية، العدد ١١٨٠٠، ٢٠١١/٣/٢٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥-جريدة الشرق الأوسط. صالحي من مسقط – تشاورنا مع قطر وعُمان لحل أزمة البحرين.. ونسعى للخارطة الطريق، العدد ١١٨٤٦، ٥ مايو ٢٠١١م.

٦-جريدة الوطن. الرئيس الإيراني يقوم بزيارة للسلطنة.. اليوم، العدد ٨٦٩٤، سلطنة عُمان، ٢٠٠٧/٥/١٤م.

٧-جريدة الوطن، نجاد يثمن، العدد ٩٩٠٩، ٢٠١٠/٩/١٩

د- الرسائل الجامعيه:

١- تيسير المصاروه، العلاقات الدولية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ علاقة الغرب بالإسلام، رسالة ماجستيرغير منشورة ، جامعة مؤتة، الكرك – الأردن، ٢٠٠٧م.

٢- حمد الخالدي، التسلح النووي الإيراني وأثره على أمن دول الخليج العربيه ١٩٩١ – ٢٠٠٦م، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية، عُمان – الأردن، ٢٠٠٧م.

٣- طاهر مقيبل، أثر المحددات الجغرافيه والتاريخيه والاقتصادية في السياسة الخارجيه العُمانيه (١٩٧٠- ٢٠٠٨م)، رسالة ماجستير غير منشورة الجامعه الأردنيه – الأردن، ٢٠١٠م

٤- عبدالله آل محمود، العلاقات السعودية الإيرانية من ١٩٧٩ – ٢٠٠٥م، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية، عُمان – الأردن، ٢٠٠٧م

٥- عبدلله دقامسة، السياسة الخاريجه الإيرانيه تجاه مجلس التعاون الخليجي (١٩٨٨- ١٩٩٧)، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة ال بيت، المفرق – الأردن، ٢٠٠٠م.

٦- عطاالله الزايد، العلاقات السياسية السعودية – الإيرانيه وأثرها على الأمن الإقليمي للمنطقة الخليج العربي ١٩٨٠ – ٢٠٠٣م، رسالة ماجستير غير منشورة ، الأردن ٢٠٠٤م.

٧- فؤاد ابوسنينه، دور إيران الإقليمي تجاه دول مجلس التعاون الخليجي (١٩٨١ – ٢٠٠١)، رسالة ماجستير غير منشورة ، المعهد الدبلماسي الأردني، عُمان – الأردن، ٢٠٠٣م.

٨- فيصل المشاقبة، تداعيات حرب الخليج الثالثة على أمن الخليج العربي ٢٠٠٣ – ٢٠٠٧،رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة ال بيت، المفرق – الأردن.

٩- ماجدة مكي ناس، الأطماع الدولية والإقليمية في دول مجلس التعاون الخليجي ١٩٧١ – ٢٠٠٣م، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بيروت العربية، بيروت – لبنان، ٢٠٠٧م.

١٠- محمد الزيود، مستقبل أمن الخليج والمتغيرات الإقليمية في الشرق الأوسط (٢٠٠٣ – ٢٠٠٦)، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية، عُمان – الأردن، ٢٠٠٧م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١١- محمد المحاربي، دور سلطنة عُمان في تاسيس مجلس التعاون للدول الخليج العربية (١٩٨١ – ٢٠٠٨)، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة مؤتة، الكرك – الأردن، ٢٠٠٩م.

١٢- هايل عطاالزين، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران (١٩٩٠-٢٠٠٥م) رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة مؤتة، الكرك – الارد، ٢٠٠٧م

هـ-البحوث

١- أحمد الجمري، بحث: مستقبل العلاقات الإيرانية الأمريكية، الدورة الدبلوماسية ال٢٥، المعهد الدبلوماسي وزارة الخارجية العُمانية، مسقط – سلطنة عُمان، ٢٠٠٤م

٢- علي السعدي، بحث: العلاقات العُمانيه الإيرانيه، الدورة الدبلوماسية ٢٧، المعهد الدبلوماسي العُماني، وزارة الخارجيه العُمانية مسقط – سلطنة عُمان.

٣- هلال الحسني، بحث: العلاقات الإيرانيه – الخليجيه، الدورة الدبلوماسية الثلاثين، المعهد الدبلوماسي العُماني، وزارة الخارجية العُمانيه، مسقط – سلطنة عُمان.

و. المواقع الاكترونيه

١-وزارة الخارجية العُمانيه، عُمان في تاريخ، سلطنة عُمان، الموقع الالكتروني http://www.mofa.gov.om/mofanew/main_arabic.asp، تاريخ الاطلاع في ٢/١٤ / ٢٠١١

٢-شبكة نبض المعاني، قيام دولة اليعاربة، الموقع الالكتورني -http://www.nabdh alm3ani.net/articles-action-show-id-539.htm، تاريخ الاطلاع في ١٤/ ٢ / ٢٠١١

٣-موقع الجزيرة، وثائق ويكليكس، الموقع الالكتروني aljazeera.net، تاريخ الاطلاع في ٢٠/ ١٢ / ٢٠١٠

٤-صباح كعدان، تاريخ إيران، الموسوعة العربية، الموقع الالكتروني -http://www.arab ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=1748&vid=24، تاريخ الاطلاع ١٠/ ٣ / ٢٠١١م

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

٥–ويكيبيديا الموسوعة الحرة، الفتح الإسلامي للفارس، الموقع الالكتروني
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%AA%D8%AD_%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A_%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%B1%D8%B3، تاريخ الاطلاع ١٠/ ٣ /٢٠١١م

٦–الجزيرة، إيران: المسار التاريخي الموقع الالكتروني

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/20209C4A-2FE6-4FF9-8BB2-CE02A7AACDEE.htm،

تاريخ الاطلاع ٢٠١١/٣/٩م

٧– عياد البطنيجي، انماط السياسة الخارجية الإيرانية، الموقع
http://albutniji.maktoobblog.com/1618711/%D8%A3%D9%86%D9%85%D8%A7%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9-2/ ، تاريخ الاطلاع ٩ / ٣ / ٢٠١١

٨–بيان معالي عبدالنبي مكي وزير الاقتصاد الوطني المشرف العام على تعداد العام ٢٠١٠ في سلطنة عُمان، الموقع
الالكتروني http://www.argaam.com/Portal/Content/ArticleDetail.aspx?articleid=190256 ، تاريخ الاطلاع ٢٠١١/٤/٦

٩–الموقع الالكتروني alfaw.net/vb/archive/index.php، تاريخ الاطلاع ٢٠١١/٤/٤

١٠– نوازاد الهيتي، الإنفاق العسكري في دول مجلس تعاون للدول الخليج العربية، " نظرة تحليلية "، مجلس التخطيط، قطر، الموقع الالكتروني :
http://corp.gulfinthemedia.com/files/gim_editorial/2128.pdf?PHPSESSID=b3574d956، تاريخ الاطلاع ٢٠١١/٤/٤

١١–منتديات ضمى نجد، العطية: هجم التبادل التجاري بين دول الخليج ارتفع خلال السنة الأولى للاتحدا الجمركي إلى أكثر من ٢٧ مليار، الموقع الالكتروني
http://www.m0dy.net/vb/t357878.html#post1026341417، تاريخ الاطلاع ٢٠١١/٤/٩

١٢–محمد محمد، عُمان وإيران بعد زيارة جلالة السلطان، العدد ٢٥٣٠، صحيفة الوسط البحرينيه، البحرين، ٢٠٠٩/٨/١٠، الموقع الالكتروني
http://www.alwasatnews.com/2530/news/read/208068/1.html، تاريخ الاطلاع ٢٠١١/٤/٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٣- أميرة قطب، العلاقات الإيرانيه الخليجية، الحلقه الثالثه، الموقع الالكتروني http://misrdigital.blogspot.com/2005/02/blog-post_110871516642696048.html ، ١٦/ ٢ / ٢٠٠٥، تاريخ الاطلاع ٢٠١١/٤/٥

١٤- عبدالله تركماني، تداعيات الإرهاب على العلاقات الدولية، الموقع الالكتروني http://hem.bredband.net/cdpps/s337.htm، ٢٠٠٤/٩/٨، تاريخ الاطلاع ٢٠١١/٤/٢٣

١٥- سلمان الدوسري، العلاقات الإيرانية – الخليجيه: ٢٥ عام من التقلبات، صحيفة الشرق الاوسط، الموقع الالكتروني http://www.aawsat.com/details.asp?article=311962&issueno=9726، ٢٠٠٥/٧/١٨، تاريخ الاطلاع ٢٠١١/٤/٢٤

١٦- المعيني، خالد، الاتفاقية الأمنيه العراقيه الأمريكية وجدلية الانسحاب، الموقع الالكتروني http://www.aliraqnews.com/index.php?option=com_content&view=article&id=26658:2011-04-25-09-34-56&catid=19:articles&Itemid، تاريخ الاطلاع ٢٠١١/٤/٢٥

١٧- ابوطالب، عادل، العلاقات العُمانية – الإيرانيه.. مغزى الطريق الثالث، الاهرام العربي، ٢٠٠٩/٨/٨، الموقع الالكتروني http://www.alrased.net/site/topics/view/1453 ، تاريخ الاطلاع ٢٠١١/٤/٢٥م

١٨- الاخوان المسلمون، نهاية اجبارية للوجود العسكري الأمريكي في السعودية، الموقع الالكتروني www.ikhwanonline.com، تاريخ الاطلاع ٢٠١١/٤/٢٥م

١٩-قناة العرب، تدخل واشنطن في الانتخابات الإيرانية يثبت ان الاستراتيجيات لم تتغير، اتحاد الاذاعات وتلفزيونات الإسلاميه، ٢٠٠٩/٦/٢١، الموقع الالكتروني http://www.irtvu.com/ar/?c=content&id=2855 ، تاريخ الاطلاع ٢٠١١/٥/١

٢٠-الموقع الالكتروني http://gulfstudies.com/article%2034.htm، العلاقات الإيرانية الخليجية دروس في الماضي وآفاق في المستقبل، تاريخ الاطلاع ٢٠١١/٥/٢٨

٢١-سياسة واقتصاد، اوباما يصادق على اشد عقوبات أمريكية على إيران، ٢٠١٠/٧/٢، الموقع الالكتروني http://www.dw-world.de/dw/article/0,,5753644,00.html، تاريخ الاطلاع ٢٠١١/٥/٩م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢٢- بنـــزس آريبيـــان، قـــانون العقابـــات الأمريكيـــة علـــى إيـــران، ٢٠١٠/٧/٢، الموقـــع الالكتروني http://www.arabianbusiness.com/arabic/591919 ، تاريخ الاطلاع ٢٠١١/٥/٩م

٢٣-صحيفة الوسط البحرينية، متقي يبحث في مسقط ملف الأمريكين المتهمين بتجسس، العدد ٢٩٥٨، ٢٠١٠/١٠/١٢، الموقع الالكتروني http://www.alwasatnews.com/2958/news/read/483431/1.html، تاريخ الاطلاع ٢٠١١/٥/٩م

٢٤-الرؤية الاقتصادية، وزير التجارة الإيراني: ١٣ مليار الميزان التجاري بين الإمارات وطهران، الدوحـة – قطـر، ٢٠١٠/٥/٢٩، الموقـع الالكترونـي http://alrroya.com/node/78484، تـاريخ الاطلاع ٢٠١١/٥/٩م

٢٥- عـدنان الهياجنـة، مجلـس التعـاون... العـيش تحـت هـاجس الأمـن، الموقـع الالكترونـي http://www.theacademysite.com/vb/showthread.php?t=26 7، تاريخ الاطلاع ٢٠١١/٦/١م

٢٦-الحجـاز، جسـر الإمـارات يفجـر الخـلاف الحـدودي مـع ريـاض – نهايـة العزلـة الجغرافيـة والسياسية، الموقـع الالكترونـي http://www.alhejazi.net/seyasah/013303.htm، تـاريخ الاطـلاع ٢٠١١/٦/١م

٢٧- سالم سعود، جنرالات إسرائيليون يديرون شركات أمنية في الخليج، ٢٠٠٨/٩/٢٥، الموقع الالكتروني http://saoudsalem.maktoobblog.com/1327058/جنرالات-إسرائيليون-يديرون-شركات-أمني ، تاريخ الاطلاع ٢٠١١/٦/٢م

٢٨-الحياة، قادة دول الخليج يعربون عن قلقهم من التدخلات الإيرانية في شؤونهم الداخلية، الاربعـاء ٢٠١١/٥/١٠م، الموقـع الالكترونـي http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/265404، تاريخ الاطلاع ٢٠١١/٦/٢م

٢٩-وطـن، وفـود عسـكرية قطريـة وعراقيـة وعُمانيـة تحضـر المنـاوراة الإيرانيـة، ٢٠١١/٥/١١، الموقع الالكتروني :http://www.watan.com/10/2008-09-30-03-00-07/21999-2010-05-11-19-36-33.html، تاريخ الاطلاع ٢٠١١/٥/٢٩

٣٠-الجريـدة، طهـارن تجـري منـاورات مـع مسـقط... ولاريجـاني يـزور الدوحـة، العـدد ١١٦١، ٢٠١١/٢/١٠، الموقع الالكتروني http://www.aljarida.com/aljarida/Article.aspx?id=195488 ، تاريخ الاطلاع ٢٠١١/٦/٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣١-الرياض، انتهاء اجتماع لجنة صداقة العسكرية بين إيران وعُمان، العدد ١٥١٥٥، ٢٠٠٩/١٢/٢١، الموقع الالكتروني
http://www.alriyadh.com/2009/12/21/article483054.html، تاريخ الاطلاع ٢٠١١/٦/٢م

٣٢-لقاء تلفزيوني مع يوسف بن علوي بن عبدالله الوزير المسؤول عن الشؤن الخارجية العُمانية "اصحاب القرار"، يوسف بن علوي بن عبدالله: لا نرى ان إيران راغبة اصلن في ان يغلق المضيق لأن كل المواني الإيرانية داخل منطقة الخليج، ٢٠١٠/٧/١٨م، الموقع الالكتروني : http://arabic.rt.com/prg/telecast/51133/، تاريخ الاطلاع ٢٠١١/٦/١

٣٣- عبدالله النفيسي، محاضرة: موجة التغير الشيعي في الوطن العربي السياق ودلالة، جامعة الكويت – الكويت، ٢٠١١/٣/٢٠، الموقع الالكتروني
http://www.arabistan.org/detaild.aspx?elmnt=1981،تاريخ الاطلاع ٢٠١١/٦/٤م

٣٤-المسلم. الوثائق: شركات النفط الأجنبية وراء غزو العراق، الموقع الالكتروني http://almoslim.net/node/144896، تاريخ الاطلاع ٢٠١١/٦/٢

ي-المراجع الأجنبية:

1- John lkenberry, "America's gmperial Ambition", foreign affairs, vol. 81, no5, September-October 2002, p55.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Abstract

The Impact of Oman-Iran Political Relations on the Security of the Gulf Cooperation Council after the Events of September 11, 2001

Prepared: Abdulaziz Al-Alawi

Advisor: Dr. Mohammad Al-Mogdad

The Omani-Iranian relations are considered as one of the close ones connecting the Sultanate of Oman and other countries in the world, a relationship that extends to ancient times.

After the Sultan Qaboos bin Sa'eed came to power in the Sultanate of Oman in 1970, the relationship took another distinctive form of durability and strength with its neighbor the Republic of Iran during the Shah era, and after the fall of his regime, and the emergence of the Islamic Revolution in 1979.

In 1996, the basic system of the state was issued, which addressed the fundamental principles of the external Omani policy set by the Sultan Qaboos bin Sa'eed, where the mutual respect and exchange of friendly relations between the Sultanate of Oman and the countries of the world, and non-interference in states' internal affairs of states, as the most significant of these principles.

This study aimed to clarify the fact of Omani-Iranian relations, and its impact on the security of the Gulf Cooperation Council after the events of September 11, 2001. In order to reach out for the purposes and objectives of this study, the researcher relied on a scientific method in order to reach to a scientific knowledge in a methodological way, i.e., the international system method.

Based on the subject, this study is based on a key question that forms the problem of the study, which is: What is the impact of the political

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

Omani-Iranian relations on the security of the Gulf Cooperation Council (GCC) after the events of September 11, 2001?

This study was based on a key hypothesis that there is a correlation between the increase of Omani-Iranian convergence on the security and political stability in the GCC countries.

This study concluded to a major result that the Omani-Iranian relations continued in development after the events of September 11, 2001 in all political, security, military and economic aspects, which had the most significant impact on the two countries, and the security of the Gulf Cooperation Council (GCC) after the events of September 11, 2001. That impact has been divided into political, security, military, and economic.

The study concluded to answering the questions of the study problems, and at the same time confirmed the validity of its hypotheses. In light of the results, this study provided a set of recommendations to help improve the level of cooperation between the GCC countries on the one hand and cooperation with Iran on the other, in order to build relationships that contribute to the security and stability in the Arabian Gulf.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com